

عبد الرحمن الراضى

الزعيم الشاعر

أحمد عرابي



لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا نراة
وعقاراً . فوالله الذى لا اله الا هو اننا
سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم .
أحمد عرابي



0217487

Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ٢٠٠١

١. صلاح رائد

القاهرة

الزعيم الشائر
محمد عرابي

بقلم
عبد الرحمن الرافعي

دار ومطابع الشعب

” ” الطبعة الثالثة

نحمد الله اذ ها هو كتاب احمد عرابى الزعيم الثائر فى طبيعته
الثالثة كما خرج فى طبعتيه السابقتين تماما - والطبعة الاولى
صادرهما الملك السابق فاروق قبل ثورة ٢٣ يوليو ولاقى والدنا
المغفور له الاستاذ عبد الرحمن الرافعى متاعب جسيمة عند
ما اخرج هذا الكتاب فى حينه - وها هى دار الشعب تعيد طبعه
بمناسبة ذكرى وفاة عرابى اذ لاقى ربه يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩١١
عليه وعلى شهداء الوطنية رحمة الله ورضوانه .

((كريمات المؤلف))

عبد الرحمن الرافعى

سبتمبر سنة ١٩٦٨

مقدمة

أن سيرة أحمد عرابي - زعيم الثورة العرابية - قد اختلف فيها الرواة والمؤرخون ، والكتاب والمؤلفون ، بين قادح ومادح ، وانصار وخصوم ، وقد عرضت لها في كتاب « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي » ، ولكنها متناثرة بين فصوله وابحائه ، فرأيت أن أضع كتابا خاصا عن هذه السيرة ، وهو الذي اقدمه اليوم (✱)

والمنهج الذي اتبعته في الترجمة لعرابي هو أن اذكر ما له وما عليه ، لأن تاريخه ليس كله محاسن ، ولا كله مآخذ ، بل تجتمع فيه المحاسن والاضداد ، وخير التراجم ما يتناول شخصية المترجم من نواحيها المختلفة ، والمتباينة احيانا .

تولى عرابي زعامة الجيش وزعامة الأمة في فترة من أهم فترات التاريخ المصري الحديث ، فهو جدير بأن يوفى حقه من الدراسة والتدوين .

وعندي أن لسيرته منذ تولى الزعامة مرحلتين ، فالأولى هي المرحلة الموفقة في تاريخ الثورة العرابية ، إذ ظفرت فيها الأمة بالنظام الدستوري وتقرير حقوقها السياسية ، وكان لعرابي الفضل الأول في هذا الظفر القومي ، وتبدأ المرحلة الثانية من تنحية شريف

(✱) صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في يناير سنة ١٩٥٢ وقد صايرها رجال العهد البائد . فلما الفرج عنها بعد قيام الثورة ، نفذت جميع السبع حلال بضعة أيام ثم صدرت بعد ذلك الطبعة الثانية التي نعدت كذلك .

باشا عن رئاسة الوزارة في فبراير سنة ١٨٨٢ ، فأخذت الثورة
تتعثر في خطاها ، ولو أن عرابي أبقى على وزارة شريف باشا
لكان من المرجح أن تستمر الثورة على صراطها المستقيم ، وتتغلب
على ما اعترضها من العقبات والعراقيل ، ولكن الجدل العائر سار
بها في طريق مخفوف بالأشواك والعثرات .

لقد تحررت الحقائق في تدوين هذه السيرة ، بحيث أرجو
أن تكون في جملتها صورة حية صادقة للزعيم أحمد عرابي .
يناير سنة ١٩٥٢.



أحمد عرابي باشا وزير الحرية

نشأة الشائير وأسباب الشورة

العصر الذى ظهر فيه عرابى

نحن الآن فى منتصف القرن التاسع عشر ، وقد تولى سعيد باشا أريكة مصر سنة ١٨٥٤ ، وظل يتولاها الى سنة ١٨٦٣ ، وامتاز عهده بنهضة وطنية ترجع الى شخصيته ونفسيته ، فلقد كان يميل بجوارحه الى خير المصريين ورفاهيتهم ، ويعمل على تحريرهم من نير المظالم التى كانوا يعانونها ، ويشجعهم على تقلد المناصب العالية فى الجيش والادارة ، بعد أن كان معظمها وقفا على الترك والشراكسة .

فى هذا العصر بدأت شخصية أحمد عرابى فى الظهور ، اذ نال رتبة ملازم فى الجيش سنة ١٨٥٨ ، ومن يومئذ اخذ يرتقى فى المراتب العسكرية .

فمن هو ذلك الضابط الذى بلغ مرتبة القيادة ومقد له الجيش بل عقدت له الامة لواء الزعامة سنة ١٨٨١ ؟

نشأته الاولى

ولد أحمد عرابى فى ٣١ مارس سنة ١٨٤١ فى « هرية رزنة » وهى احدى قرى مديرية الشرقية على مقربة من الرقازيق ، وكان لآبوه شيخ البلد ، وهو من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية فى عهد جد عرابى ، ولما شب وترعرع ، علمه آبوه مبادئ القراءة والكتابة ، وعهد الى رجل يدعى ميخائيل غطاس كان صرافا فى البلد تدريبه على الكتابة والأعمال الحسابية ، ومكث يتمرن على يدية نحو خمس سنوات ، ثم ارسله والده الى الجامع الأزهر سنة ١٨٤٩ لطلب العلم ، فمكث فيه أربع سنوات ، اتم فى خلالها

استظهار القرآن الكريم وتلقى شيئا من اللغة والفقه والتفسير.

وبعد ان عاد الى بلده ، دون ان يتم دراسته في الأزهر ، التحق
بالعسكرية في ٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ جنديا بسيطا « نفرا » تنفيذا
لما قرره سعيد باشا من تجنيد اولاد العمدة والمشايخ ، ولإجادة
القراءة والكتابة والحساب عين كاتباً بدرجة « بلوك أمين »
بلاورطة الرابعة من الاى المشاة الاول .

وفي سنة ١٨٥٨ رقى الى مرتبة الضباط ، وذلك حين امتزم
سعيد باشا ترقية المصريين في الجيش ، فنال في تلك السنة رتبة
ملازم من تحت السلاح ، وهو بعد في السابعة عشرة ، ثم رتبة
يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة صاغ سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة بكباشى
سنة ١٨٦٠ ، ثم صار قائم مقام في سبتمبر سنة ١٨٦٠ ، وقد
حظى برضا سعيد باشا ورافقه في زيارته للمدينة المنورة ياورا له
سنة ١٨٦٠ ، وكان لهذه الزيارة اثر كبير في نفسه ، اذ آانس من
سعيد مطلقا كبيرا على طبقة الفلاحين ، ثم بدا لسعيد أن ينقص عدد
الجيش ، فألغى بعض الفرق وفصل ضباطها من الخدمة ، ومنهم
احمد عرابى ، ثم امر باعادتهم قبيل وفاته ، وعاد عرابى الى سابق
رتبته .

من هذا البيان يتضح ان ليس في نشأة عرابى شيء يستوقف
النظر، بل هي نشأة عادية لرجل عادى، لم يتميز في ماضيه بالبطولة
ولم يخض غمار المعارك والحروب ، كان ضابطا من تحت السلاح .
ونال مرتبة الضباط لأن سعيد باشا وضع قاعدة امكان ترقية
الضباط من بين افراد الجند رغبة منه في اكثار عددهم . ولا غبار
على هذه النشأة في شيء وليس ثمة ما يمنع صاحبها من ان يقوم
بدور هام في حياة البلاد السياسية والقومية .

متى وكيف بدأت دعوته الوطنية ؟

يبدو من التأمل في حياة عرابي أن دعوته الوطنية قد بدأت لخالجه في عهد سعيد باشا ، فقد سمعه يلقي خطبة في « قصر النيل » مقر وزارة الحربية وقتئذ ، قال فيها مخاطبا الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين :

« أيها الاخوان .. انى نظرت في احوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من امم الأرض ، فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرا ... »

« وحيث انى اعتبر نفسى مصريا فوجب على ان اربى أبناء هذا الشعب واهله تهديبا ، حتى اجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطلدت نفسى على ابراز هذا الراى من الفكر الى العمل » .

يقول عرابي تعليقا على هذه الخطبة انه لما انتهى سعيد باشا من القائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء قاضيين حنقين . مدهوشين مما سمعوا ، واما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل افرحا واستبشارا ، ويقول انه اعتبر هذه الخطبة اول حجر فى اساس مبدا « مصر للمصريين » .

ولا شك ان خطبة سعيد باشا لم تصادف في نفس عرابي موضع الاقناع والقبطة الا لأن روحه كانت وطنية ، فهي تقبل ما يوافق ميولها واتجاهاتها .

على أن دعوته الوطنية لم تنضج الا في عهد الخديو اسماعيل . ذلك انه حين خلف سعيد باشا في ولاية الحكم فقد عرابي عطف ولى الامر الجديد ، اذ لم يكن اسماعيل يأخذ بسنة سلفة في العطف

على الضباط الوطنيين ، فعلت المحظورة في الجيش الى الضباط
الشراكسة ، فكان ذلك من أسباب تدمير عرابى واتجاه افكاره الى
الطالبه بحقوق الضباط الوطنيين .

ووقع له حادث في اوائل عهد اسماعيل كان له اثر كبير في اتجاه
افكاره وتكوين دعوته الوطنية ، فقد وقعت خصومة بينه وبين اللواء
خسرو باشا الشركسى ادت الى تقديمه الى مجلس عسكرى والحكم
عليه بالسجن واحدا وعشرين يوما ، فاستأنف عرابى هذا الحكم
آمام المجلس العسكرى الاعلى ، ففضى بالفاء الحكم الابتدائى ، وحدث
خلاف بسبب هذا الحكم بين وزير الحرية وقتئذ - اسماعيل
سليم باشا - ورئيس المجلس الاعلى ، لان الوزير كان يرغب في تأييد
الحكم الابتدائى ، فسمى لدى الخديو اسماعيل في فصل عرابى
من الجيش ، فتم له ما اراد ، فأورثته هذه الحادثة بغضه شديدا
لشراكسة .

ورفع ظلامته من هذا القرار الى الخديو اسماعيل ، وظلت
بين النظر والاهمال ثلاث سنوات ، وقد توسط له بعض الخبيرين
فالتحق بوظيفة في دائرة الحامية ، وفي أثناء قيامه بهذه الوظيفة
تزوج من كريمة مريضة الامير الهامى باشا وهى أخت حرم الخديو
توفيق من الرضاة ، وتوصل بذلك الى استصدار أمر من الخديو
اسماعيل بالعفو عنه واعادته الى الجيش برتبته العسكرية ، ولكنه
حرم مرتبه مدة فصله ، فتأصلت في نفسه روح الكراهية لرؤساء
الجيش من الشراكسة والترك الذين كانوا سببا في تأخير ترقية
الضباط المصريين ، ومنهم عرابى ذاته ، فقد ظل تسعة عشر عاما
برتبة قائم مقام ، وهى الرتبة التى نالها في عهد سعيد ، وشهد
عرابى محاباة الرؤساء لصغار الضباط الذين هم من أصل شركسى ،
منهم هم دوته مرتبة ، حتى فاقوه في الرتب العسكرية لا بسبب سوى
انهم من مماليك او أبناء مماليك العائلة الخديوية .

من ذلك الحين أخذ عرابي يبنث في نفوس الضباط الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة بحقوقهم ، ورفع الحيف منهم ، وكان للباقة ونصاحته في الكلام واستناده الى بعض الاحاديث الشريفة النبوية والحكم الماثورة ، تأثير كبير في نفوس الضباط اجتذبهم اليه ومال بهم الى تلبية ندائه والاستماع لنصائحه والاقتناع بدعوته ، ذكر محمود فهمي باشا أحد زعماء الثورة العرابية في هذا الصدد ، أن عرابي دخل سنة ١٨٧٥ أحد الايلات المراقبة بناحية رشيد ، فأخذ من ذلك الوقت في تأليف قلوب الضباط الوطنيين « أولاد العرب » على حد تعبيره وجمع كلمتهم على ولائه واظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات في حين أن الضباط الترك والشراكسة مغمورون بها .

فيمكن اعتبار سنة ١٨٧٥ بدء دعوة عرابي الوطنية ، وكان ذلك في عهد الخديو اسماعيل .

ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية رقى عرابي الى رتبة أميرالاي في يونية سنة ١٨٧٩ ، وأصدر الخديو أمره بذلك وهو في الاسكندرية ، فتوجه عرابي الى سراي رأس التين وقدم للخديو شكره مقرونا بعبارات الاخلاص والولاء ، فشمله الخديو برعايته ، وجعله ضمن ياوراناه ، وعينه أميرالاي لالاي المشاة الرابع الذي كان مركزه بالقاهرة ، ويعرف بالاي العباسية ، وظل يشغل هذا المنصب حتى شبوب الثورة سنة ١٨٨١ .

اسباب الثورة

توصف ثورة عرابي بأنها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح لا مراء فيه اذا لاحظنا أن زعيمها والقائمين بها هم من ضباط الجيش ، وانها قامت وتحركت وفازت وقتا ما بقوة الجيش ، ثم انتهت بهزيمته .

ولكن مما لا ريب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية فحسب، بل هي أيضا ثورة قومية ، اشتركت فيها طبقات الأمة كافة ، وإذا أردنا أن نستقصى أسبابها وجدناها على نوعين : أسباب خاصة مباشرة ، وهي المرتبطة بطبقة الضباط والجند وموقفهم من الحكومة ، وموقف الحكومة منهم . وأسباب عامة ، وهي التي تتصل بحالة الشعب والعوامل التي دفعت به إلى مناصرة الثورة وتأييدها . وإذا كانت الأسباب الخاصة أقوى أثرا في ظهورها وتطورها ، فلنبدا بالكلام عنها . . .

الأسباب المباشرة

ترجع هذه الأسباب إلى تدمير الضباط الوطنيين من سوء معاملة رؤسائهم وخاصة عثمان رفقي وزير الحربية في عهد وزارة رياض باشا ، التي شبت الثورة في عهدها .

كان عثمان رفقي قائدا شركسيا متعصبا لجنسه يتحيز للضباط الذين هم من أصل شركسي أو تركي أو أرناؤودي ، ويعمل على جمع زمام السلطة في أيديهم ، ويؤثرهم في الترقيات والتعيينات على الوطنيين الذين كان ينظر إليهم بعين الزرابة والبغض .

وكان عثمان رفقي من ناحية الكفاية جاهلا ، قليل الإبراء والدكاء ، عديم المواهب ، قليل النظر في العواقب ، يمثل طبقة الرؤساء العسكريين المنحدرين من سلالة الترك والشراكسة الذين كانت لهم رئاسة الجيش في عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق . ولم يكن الضباط الوطنيون يجدون منهم في الجملة انصافا ، ولا مساواة ولا معاملة حسنة ، ولو أن اسماعيل درج على منة سعيد في تشجيعه المصريين وترقيتهم في المناصب العسكرية ، لسادت روح المساواة في الجيش . ولما هيا أمثال عثمان رفقي السبيل إلى الفتنة .

ولا مرأى في أن اسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشراكسة والترك على الوطنيين في المعاملة، برغم ما بدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية، مما ظهر أثره جليا في الهزائم التي حاقّت بالجيش سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ في حرب الحبشة. وعلى ما كان لهذه الهزائم من أسوأ الأثر فإن اسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ما وقع منهم من الإهمال والتقصير، وقيل أنه اعتزم محاكمة نائب باشا قائد هذه الحملة، ولكنه ما لبث أن رجع عن ذلك.. فقربه إليه وجعله من خاصة بطانته.

وهذا يدل على شديد ميله الى تلك الفئة.. فكانت لها الحظوة لديه، ثم لدى الخديو توفيق. ولو ظلت روح المساواة التي بثها سعيد في الجيش سائدة في عهد اسماعيل وتوفيق، لما قامت الثورة العربية، لأن عربى وصحبه لم يثوروا الا حين طفق الكيل من محاباة أمثال عثمان رفقى للترك والشراكسة، واضطهادهم للضباط الوطنيين. فعربى وصحبه كانوا على حق في المرحلة الأولى من الثورة، لان الطبيعة البشرية مفطورة على كراهية الظلم والاضطهاد. ومن صفات النفس الانسانية الثورة على المظالم. ولم تكن المظالم التي يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم في الترقى، بل كانوا كذلك هدفا لأشد ضروب العنت والارهاق، اذ كان يكفي أن تُلصق بأحد منهم تهمة ما، ولو لم تكن صحيحة، ليكون جراؤه أن تنزع منه درجته أو يقصى عن منصبه، أو ينفى الى أقصى السودان، وتصبح حياته عرضة للخطر لأوهى الأسباب.

فالثورة العربية كانت ثورة دفاع عن الحق، ودفاع عن الحياة، وليس من ينكر ما كان عليه معظم الرؤساء الشراكسة والترك والارناءود من الفلظة والفسطرسية، والزهو والخيلاء، والزراية بالوطنيين.. فان هذه النزعات كانت فاشية فيهم، لا في مصر وحدها، بل في سائر بلاد السلطنة العثمانية القديمة، اذ كان العربي

يعانون سوء معاملة الترك لهم واضطهادهم اياهم ، وكانت هذه المعاملة من اسباب قيام الفتن والثورات في السلطنة العثمانية ، حتى نهاية الحرب العالمية الاولى .

وما دمننا في صدد الاسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال في أن ظهور أحمد عرابي كان في مقدمة هاتيك الاسباب ، فهو الذي بث في نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المهضومة ، وتقدم الصفوف لعرض مطالبهم جهارا على ولاة الأمور ، وكانت هذه المطالب فاتحة الثورة ، فهذه الجراة كان لها اثر كبير في ظهور الثورة ، ولو لم يظهر عرابي ، ولم تكن له تلك الشخصية التي اجتذبت اليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والاقدام ، لكان محتملا الا تظهر الثورة العرابية ، او لظهرت في زمن آخر ، وفي ظروف وملابسات أخرى ، غير التي ظهرت فيها .

وهناك سبب من الاسباب المباشرة ، يرجع الى شخصية الخديو توفيق ، فقد كان من أخص صفاته التردد والضعف ، فلم يعالج الثورة في مهدها بالحزم والشدة ، او بالعدل ورفع المظالم التي شكا منها الضباط ، بل كان موقفه منها موقف التردد والتناقض ، يستقر على رأى واحد ، ولا على خطة واحدة . . بل كان يقابل حركة الضباط تارة باللين وآونة بالشدة ، ثم يجنح الى التراجع والضعف ، ثم الى الشدة بعد الضعف . ولم يكن صريحاً في موقفه ولا في تصرفاته ، وكان له هذا ذلك من ظروفه العالمية بما يشجع عوامل التحريض على الثورة ، فان اسماعيل كان لا يفتأ يسعى في العودة الى الحكم ، ولا يرضيه أن يستقر ابنه على العرش .

ومن هنا جاء الظن بأن لاسماعيل ضلعا في مؤامرة الضباط الشراكسة التي أججت نار الخلاف بين الخديو والعرابيين ، كما سنذكره في موضعه . وكذلك كان له من الأمير محمد عبد الحليم ابن محمد على منافس قوي في التطلع الى مسند الخديوية . وكان

وجود عبد الحليم في الاستانة - مهبط الفتن والدسائس -
واتصاله برجال المايين ، عاملا قويا لتهيئة الافكار لتوقيع خلع
توفيق كما خلع أبوه من قبل . هذا الى أن الأمير عبد الحليم كان
يحسب نظام الوراثة القديم أحق بالعرش من توفيق لأنه أكبر
أفراد الأسرة الحاكمة سنا .

ولم يتبدل هذا النظام الا في عهد اسماعيل اذ جعل العرش في
ذريته - فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ - فكان توفيق أول من أفاد من
النظام الجديد ، ولم يكن قبل صدور هذا فرمان يتطلع الى العرش ،
ولا كان معترفا له بالزعامة من أمراء آل بيته ، وبخاصة الأميرات ،
اذ كن ينعين على والدته أنها قينة من جوارى اسماعيل . فهذا
المركز القلق من شأنه أن يحرض على الثورة ، أضف الى ذلك أن
أعضاء وزارة رياض باشا كانوا مختلفي الرأي والنزعات في مواجهة
الثورة ، فكان هذا الموقف وما ينطوي عليه من الاضطراب
والتنافس من العوامل التي أعانت على ظهور الثورة ونجاحها .

وثمة أسباب عامة يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته ، منها
أسباب سياسية ، وأخرى اقتصادية ، وثالثة اجتماعية .

الأسباب السياسية

فالأسباب السياسية ترجع الى تدمير المصريين عامة من سوء
نظام الحكم القائم ، ورغبتهم في التخلص منه ، فقد كان قوام هذا
النظام استبداد الحكام واضطهادهم الأهليين .

لم يكن ثمة عدل ولا قانون ، ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطى
كل ذي حق حقه ، ولا حرية ، ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية
تكفل للناس حقوقهم وحياتهم . وكان الضرب بالكرباج شائعا يتخذه
الحكام وسيلة لتحصيل الأموال ، أو أداة للقسوة والتعذيب . . حقا
إن رياض باشا أمر بإبطاله ، ولكن أوامره في هذا الصدد لم تنفذ

تنفيذا تاما ، وبقي الكرباج في كثير من النواحي اداة للحكم ، وكانت
السخرة مضروبة على البلاد ، ولم تكن مقصورة على المنافع والأعمال
العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح اطيان ذوى السلطة والجاه
من الحكام والأمراء . وكان النفي الى اقاصى السودان عقوبة يعانيتها
الكثيرون لمجرد الشبهة أو الزكاية . ذكرت جريدة « المونيتور
اجبسيان » - الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة - أنه لما ألف
شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العراقية تقدمت له عرائض كثيرة
من المحكوم عليهم بالنفي الى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم ،
وبلغ عددهم ٩١٢ منفيًا ، وهو عدد كبير يدل على كثرة المظالم التي
كان الناس يعانونها قبل الثورة ، وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات
أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفيهم لمجرد محضر موقع عليه من
بعض الافراد باتهام أى شخص بأنه خطر ، أو لمجرد خطاب من أية
سلطة محلية بهذا الاتهام . ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون
أخرى ، بل كانت عامة ، يعانيتها العامة والخاصة ، ولم يكن ينجو
من شرها الا من كانت تشملهم رعاية أولى الأمر ، على أن هذه الرعاية
لم تكن مضمونة البقاء ، بل كثيرا ما تنقلب غدرا لغير ما سبب سوى
أهواء الطفافة وتقلباتهم .

فالمصريون كانوا اذن يتطلعون الى التخلص من نظام الحكم
القائم ، وقد أدركت الطبقة الممتازة من الامة أن اصلاح هذا النظام
أنما يكون بقيام الدستور وانشاء مجلس نيابى يوطد مبادئ العدل
والحرية ، ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، ويحول دون
ارتكاب المظالم . . فيا من الناس على حقوقهم وعلى حياتهم ، ومن
هنا اتحدت الطبقة المثقفة من الامة مع الضمباط الوطنيين في
الشعور والميول ، وأجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابى .
فالثورة العراقية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم ، وثورة
على الحكم الاستبدادى .

وليس يخفى أن البلاد عرفت شيئا من النظام الدستورى من

قبل ، اذ انشئ مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ على عهد اسماعيل . ولكنه كان مجلسا لا سلطة له ، فلم يكن له أى أثر فى واقع . لم عن الاهلين ، وقد بدأت روح الحياة والمعارضة تظهر بين اعضاءه فى اواخر عهد اسماعيل ، وتطلعت افكار الخاصة من النواب والاعيان الى اصلاح نظامه وتوسيع اختصاصه ، وحقق شريف باشا هذه الآمال بوضع دستور على أحدث المبادئ العصرية سنة ١٨٧٩ ، ولكن الأزمة التى انتهت بخلق الخديو اسماعيل حالت دون اصداره والعمل به .

وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب إعلان الدستور على يد الخديو توفيق ، اذا بهم يرون شريف باشا يستقيل المعارضة الخديو اياه فى تشكيل مجلس النواب ، واصراراه على الحكم المطلق . وراوا الخديو يؤلف وزارة برياسته ، مما يتم من ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الأساسية حكم البلاد حكما مطلقا ، وحرمانها أى نظام دستورى . . حتى مجلس شورى النواب القديم على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا زهاء سنتين ، طوال عهد وزارة رياض باشا . ولم ينس الناس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة فى اواخر عهد اسماعيل ، وانه عطل فى عهد توفيق ، فكان لزاما أن يستأنفوا الجهاد للدستور . وكان طبيعيا اذا دعاهم داع الى الثورة ان يلجوا نداءه طائعين مستبشرين . . ويتبين لك من هذه الناحية ان الثورة العربية هى استمرار للحركة الوطنية التى ظهرت فى اواخر عهد اسماعيل وامتداد لها .

وكانت سياسة رياض باشا من اسباب ظهور الثورة ، فقد استهدف لحركة مقاومة قوية لما بدأ منه من المعارضة فى انشاء مجلس النواب ، وانحيازه للنفوذ الاوربى ، ولما عرف عنه من الاستخفاف بميول الشعب وعدم اكتراثه لآراء الخاصة من الكبراء والاعيان ، واصراراه على قمع كل معارضة بالشدة ، واضطهاده

للمعارضين . ومن أمثلة هذا الاضطهاد تجريد الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من رتبته والقباه لاتصاله بالحزب الوطنى ، وتقديم السيد حسن موسى العقاد للمحاكمة ، ونفيه الى أقصى السودان لامعترضه على الفاء قانون المقابلة ، ثم اضطهاده للصحف المعارضة لوزارته .

استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد فى عهد وزارة توفيق ، ثم فى عهد وزارة رياض ، واستخدمت الحكومة اللائحة القديمة المسماة لائحة أو (نظامنامه) المطبوعات لانداز الصحف أو تعطيلها فى عهد الوزارة التى رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة « مرآة الشرق » لمدة شهر ، وأندرت جريدة « التجارة » ثم عطلت جريدة « مرآة الشرق » لمدة خمسة أشهر « لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعنىها ، ونشرت مطالعات سخيصة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها » . وفى عهد وزارة رياض باشا أندرت جريدتا « مصر » و « التجارة » لنشرهما مقالات عدتها الحكومة غير معتدلة تخدش الأذهان ، ثم عطلتا نهائيا لاصرارهما على خطة المعارضين .

كانت جريدتا « مصر » و « التجارة » من أقوى صحف المعارضة ، تجلت فيهما روح السيد جمال الدين ، ولا غرو فصاحبها ومنشئها هو اديب اسحق من خاصة تلاميذ الحكيم الأفغانى ، أنشئت الأولى سنة ١٨٧٧ والثانية سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد اسماعيل وكانت فى عهد توفيق لا تفتأ كل منهما تنشر المقالات الحماسية وتنتقد سياسة الحكومة وتندد بتفريطها فى حقوق البلاد ، فلم تطق وزارة رياض باشا صبرا على مسلكهما وأصدرت قرارها بتعطيلهما تعطيلاً نهائياً .

وأندرت جريدة « مصر الفتاة » لطعنها على الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات الرقبين المالىين ثم عطلت تعطيلاً نهائياً لنشرها مقالات واخباراً عدتها الحكومة مهيجة للخواطر والأفكار ، ومنعت

جرائد «النحلة» و «أبو نضارة» ثم «أبو صفارة» و «القاهرة» و «الشرق» من دخول القطر المصري ، واندت جريدة «الاسكندرية» ثم عطلتها شهرا ، وعطلت جريدة «المحروسة» لمدة خمسة عشر يوما . ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية ، بل تناول الصحف الأوروبية ، فعطلت جريدة «الريفورم» تعطيلاً نهائياً وأغلقت مطبعتها بحجة أنها تنشر مقالات مثيرة للأفكار ، واندت جريدة «الفارد السكندري» .

فبالصحف المعارضة ، وما كانت تبثه في الأفكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع الى الحرية والدستور ، وما لقيته من اضطهاد . بكل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها .



وقد اشتد ساعد الحركة بتأليف جمعية من الناقمين من سياسة رياض باشا ، عرفوا بالحزب الوطني «القديم» ، وقد نشروا في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أول بيان سياسى لهم ، وطبعوا منه عشرين ألف نسخة . وسعى رياض باشا في معرفة ناشريه لإقصائهم الى السودان فلم يستطع الى ذلك سبيلا . ويقول المسيو جون نينييه الذى عاصر حوادث الثورة العراقية : «ان اخفاق رياض باشا في تعقب ناشري هذا البيان شجع خصومه على متابعة العمل لاسقاطه ، وان منهم الخديو توفيق ذاته . ومن بينهم الباشوات الأربعة شريف باشا ، واسماعيل راجب باشا ، وعمر لطفي باشا ، وسلطان باشا - وانهم أوفدوا الى باريس اديب اسحق لإنشاء جريدة القاهرة - وقد رحل فعلا الى أوربا بعد الفاء جريدته «مصر» و «التجارة» . وأصدر بباريس جريدة معارضة لوزارة رياض ، وكانت من أشد الصحف لهجة ضدها ، فكانت من أقوى العوامل في إثارة الأفكار على رياض ووزارته . وتعقبها رياض لمنع تداولها في مصر ، ولكن الباشوات الأربعة كانوا يوزعونها في أنحاء البلاد . وتعددت الاجتماعات السرية في منزل سلطان باشا لتنظيم

الحزب الوطنى ، وقويت الروابط بين منظميه . . وكان فى مقدمتهم
سلطان باشا واحمد عرابى بك وصاحبه عبد العال حلمى وعلى
فهمى ، ومحمود سامى البارودى باشا وسليمان أبازة باشا - مدين
الشرقية - وحسن الشريعى باشا - مدير المنيا - ومحمود فهمى
باشا .

ويقول المسيو « جون نينه » : ان الغرض من ضم المديرين
الى الحزب هو نشر الدعاية له فى الاقاليم ، وان سلطان باشا بوجهته
وثرائه - اذ كان يمتلك نحو ثلاثة عشر الف فدان من اجود الاطيان
- كان يطمع فى رئاسة الحزب رغم ضعف اخلاقه ودخيلة نفسه ،
ولم يكن يتطلع الى الوزارة لانه لم يكن كفؤا لها بل كان يرنو الى رئاسة
مجلس النواب .

ويقول عرابى فى مذكراته عن تأسيس الحزب الوطنى : انه تألف
من لفيف من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء ، ويرجع تأليفه
الى التدمير من تفلغل النفوذ الأوربى فى الحكومة - فالف اولئك
الكبراء هذا الحزب ، وجعلوا مركزه مدينة « حلوان » ونشروا عدة
منشورات فى الصحف الفرنسية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة
مصالح البلاد وأعلنوا عن وجود الحزب الوطنى ، وبينوا واجباته
وحقوقه ، ثم اعترضوا على « الدين الممتاز » واختصاصه بالضمان
وطلبوا المطالب الآتية :

اولا - تعاد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك المسماة
بالخديوية .

ثانيا - يلقى النص القاضى بتخصيص السكة الحديدية للقرض
الممتاز - فى قانون التصفية - فان لم يرض بذلك الدائنون من
الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ
يقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

ثالثا - ان تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة ديننا
واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ في المائة .

رابعا - ان تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها
ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية .

* * *

قرواية عرابى عن تأسيس الحزب الوطنى لا تختلف في جوهرها
عن رواية نينيه . ويقول عرابى انه لما علمت الحكومة بوجود هذا
الحزب شددت الرقابة على زعمائه وهددتهم واضطهدتهم . وكان
الفريق شاهين كنج باشا وزير الحربية السابق من زعماء هذا الحزب،
فاحتفى بالحماية الايطالية وغادر مصر الى ايطاليا فصدر امر
الخديو في ١٤ يونية سنة ١٨٨٠ بتجريدته من رتبة والقباه ومحو
اسمه من دفاتر ضباط الجيش . وبنى الأمر على انه دخل في حماية
دولة اجنبية دون ان يعطى له اذن بذلك ، وانه سافر من مصر بدون
جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة اجنبية
دون ان تعترف به الحكومة المصرية .

يتبين مما تقدم ان الحزب الوطنى كان له اثر كبير في اظهار الثورة
العرابية ، وكانت بالاسكندرية جمعية اخرى عرفت بجمعية « مصر
الفتاة » رفعت عريضة الى الخديو بمطالب الحرية وأنشأت جريدة
« مصر الفتاة » للدعوة الى الحرية وهى الجريدة التى عطلتها الحكومة
كما تقدم .

وثمة عامل آخر ، يتصل بالاسباب السياسية ، كان له اثره
في التحريض على الثورة ، ويعد من مقدماتها ، وهو حدوث سابقة
للثورة العرابية . . ونعنى بها ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا
اواخر عهد اسماعيل في فبراير سنة ١٨٧٩ ، فان تلك الثورة هى
صورة مصفرة للثورة العرابية ، اذ قامت على اكتاف الضباط
وكان الياعث شكواهم من تأخير مرتباتهم واحالة ٢٥٠٠ منهم الى

الاستياداع ، فذهب نحو ستمائة ضابط منهم يتبعهم لفيق من
طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفين من الجنود الى وزارة المالية بحجة
رفع ظلامتهم الى نوبار باشا والسير ريفرس ويلس وزير المالية
وقتلوا ، فهاجموا على نوبار باشا واعتدوا عليه بالضرب ، وكذلك
اعتدوا على السير ريفرس ويلسن ، واقتحموا ابواب الوزارة
واحتلوا غرفها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ، ورياض باشا - وكان
وزيرا للداخلية - والسير ريفرس ويلسن في احدى غرف الدور
الاعلى . وكانت نتيجة تلك الثورة سقوط وزارة نوبار . فهذا
الفوز الذي احرزه الضباط سنة ١٨٧٩ قد افردى عرابى وصحبه
بالثورة سنة ١٨٨١ .

الاسباب الاقتصادية

لم تكن الحالة الاقتصادية خيرا من الحالة السياسية ، بل كانت
ادعى منها الى الثورة . . فالديون التى اقترضها الخديو اسماعيل
ألقت على البلاد عبئا جسيما من الاثقال الفادحة ، واضطرت الحكومة
الى تخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديون . فكان
ذلك سببا لتدمير الاهلين خاصتهم وعامتهم ، لأن تخصيص هذا المبلغ
الضخم ، الذى يجبى كل عام من عرق الفلاح وكده ، معناه حرمان
الاهلين ثمرة جهودهم ومتاعبهم ، واضاعتها لحساب الدائنين . .
هذا فضلا عن فداحة الضرائب فى مجموعها ، وعدم توزيعها توزيعا
عادلا ، واقتضاؤها بوسائل القهر والارهاق . فانضم الاهلون الى
الثورة وشايعوها آمليين ان تخفف عنهم اعباء الضرائب . وكان
استفحال نفوذ الاجانب عامة ، واستحواذهم على مرافق البلاد
الاقتصادية ، مما دعا الى تبرم الاهلين بنظام الحكم . . فان
الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها والمزايا التى نالها التجار والمرابون
منهم قد اكسبتهم الأموال الطائلة فاثروا على حساب الخزانة المصرية
وعلى حساب الاهلين .

وزاد في تدمير المثقفين والاميان استسلام الحكومة في عهد وزارة رياض باشا لمطالب الدائنين وحكوماتهم ، فقد اقرت نظام الرقابة الثنائية كما املاه القنصلان الانجليزى والفرنسى ، وخولت الرقيبين الاوربيين سلطة واسعة المدى في شئون الحكومة المالية ، واتسع النفوذ الاوربى داخل الحكومة بواسطة الرقيبين وخارج الحكومة لاستجابتها لمطالب المالىين الاوربيين ، والترخيص لهم باستثمار موارد البلاد ومرافقها الاقتصادية ، فأنشئت في عهد وزارة رياض باشا عدة مؤسسات مالية واقتصادية زادت في طفيان النفوذ الاوربى في حياة مصر الاقتصادية ، كالبنك العقارى - وقد تأسس في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠ - وشركة تكرير السكر ، والشركة العمومية لاجراء الاشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات وغيرها، وكلها شركات اجنبية برعوس اموال اوروبية ، وأعضاؤها من الاوربيين وعقود تأسيسها التى صدرت بها الاوامر العالية لم تراع فيها مصالح الاهلين في شئ . . فهذا الاسراف في رعاية المصالح ورعوس الاموال الاوروبية ، وتمكينها من التغفل في كيان البلاد المالى والاقتصادى ، كل ذلك كان له اثره في تبرم الناس بالوزارة ، فضلا عن انه كان في ذاته عملا غير صالح ولا يتفق والروح القومية .

* * *

وزاد الاميان سخطا على الوزارة النفاؤها « قانون المقابلة » فانضموا الى صفوف المعارضة، ذلك ان ابطال ما كان يقضى به هذا القانون من اعفائهم من نصف المربوط على اطيانهم من الضرائب فيه ضياع اموالهم التى ادوها للحكومة مقابل هذا الاعفاء . وقد كان أكثر الاميان اعتراضا على هذا الالفاء السيد حسن موسى العقادة، فقدم بذلك مظلمة الى لجنة التصفية نشرها في جريدة « الريفورم » ووصف فيها هذا العمل بأنه استبداد ، وأبان أن قانون المقابلة وما احتواه من المزايا للدافعى الضرائب مقدما هو عقد لا يجوز نقضه من جانب الحكومة وحدها ، وان الاهالى قد احتملوا شداً كثيرة

في أداء المقابلة ، وباعوا في هذا السبيل مصوغاتهم وأملاكهم ، واستدانوا الديون الفادحة فكان لزاما على الحكومة أن ترد جميع ما اداه المالكون الى أصحابه، بحيث لا يسرى مرسوم الالفاء الا بعد رد ما أخذته الحكومة . فرأى رياض باشا أن في تقديم هذه المظلمة الى لجنة التصفية ونشرها في جريدة « الريفورم » معنى التشهير بالحكومة وإثارة الأفكار عليها، وبخاصة لأن العقاد دعا الأهالي الى توقيع عرائض بهذا المعنى ، فأثر بالقبض عليه وقدمه للمحاكمة ، فحكم عليه مجلس مصر الابتدائي بالحبس سنتين . وشدد المجلس الاستثنائي هذا الحكم ، فزاده الى خمس سنوات . ولم تكنف الحكومة بذلك ، بل قضى « مجلس الأحكام » بنفيه الى فازوغلى بأقاصى السودان ، ونفذ فيه الحكم وسيق الى فازوغلى . . ولم يفرج عنه الا في عهد وزارة شريف باشا بعد انشاء مجلس النواب . يضاف الى ذلك صدور قانون التصفية - يوليه سنة ١٨٨٠ - فقد ظهر فيه من التحيز للدائنين الأجانب والاحجاف بالاهلين ، ما زاد الناس كرها لوزارة رياض باشا ، وزاد الاعيان والملاك سخطا عليها لما فرضته عليهم من زيادة ضريبة العشر على أطيانهم .

ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية انقاص عدد الجيش توفيراً للنفقات . . وهذا النقص كان له سبب آخر يتصل بالحالة السياسية ، وهو صدور فرمان السلطانى لتوفيق باشا مشتملا على انقاص عدد الجيش العامل الى ١٨ ألف جندى . ولكن السبب الاقتصادى كان له أكبر الأثر في هذا النقص ، لأن عدد الجيش نقص الى اثنى عشر ألفا الى أقل مما حدده فرمان السلطانى ، وقد استتبع هذا النقص احالة كثير من الضباط الى الاستيداع ووقوعهم في الضيق المالى . ولم تعن الحكومة بتدبير وظائف لهم تعوضهم عما نقص من رواتبهم ، فانضموا بطبيعة الحال الى الناقمين .

وشارك الموظفون ضباط الجيش في شعورهم ، اذ رأوا من مظاهر اتساع سلطة الرقبين الاوربيين ما يثير في نفوسهم روح السخط والتبرم ، واهم هذه المظاهر ازدياد نفوذ الموظفين الاوربيين في دور الحكومة ، وزيادة عددهم ، وتمييزهم بالمرتبات الضخمة . . فاستاء لذلك الموظفون الوطنيون .

وخلاصة ما تقدم ان الثورة العربية هي من الوجهة السياسية ثورة على الاستبداد والمظالم ، ومن الوجهة الاقتصادية ثورة على التدخل الأوربي في شئون مصر المالية وعلى النظم الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد قبل الثورة .

الأسباب الاجتماعية

ان حالة المجتمع المصري كانت تؤهله بلا مرأى - عند اول دعوة - للتلبية نداء الحرية والثورة . . وذلك بفضل انتشار التعليم من عهد محمد على فالمدارس التي أسسها ، والبعثات العلمية التي أوفدها الى الخارج ، وقد خرجت طبقة مثقفة نالت حظا موفورا من العلوم ، وليس يخفى أن العلم من شأنه ان يهذب النفوس وينير البصائر ، وينهض بالعقول والأفكار ، ويسمو بها الى التماس الرقى والتقدم ، ويعرفها معانى الحرية والمساواة والحقوق الانسانية ، ويهيب بها الى محاكاة الأمم الحرة في الثورة على الاستبداد . فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر في توجيه أنظار المثقفين الى التبرم بالاستبداد والتطلع الى الحرية والدستور .

واقترنت النهضة العلمية بنهضة في الأدب ، قوامها الشعراء والكتاب من أدباء ذلك العصر ، والأدب بما يطبع في نفس الأديب من التطلع الى المثل العليا يمهد للنهضات الوطنية ويفذها ، ويحدو الاسم الى الاستمساك بالحرية والكرامة الانسانية ، والنفور من اللد وإباء الضيم والمهانة . .

فالعلوم والآداب كان لها أثرها في تمهيد الأفكار لقبول الثورة ،
وفي الدعاية لها . وقد كان لقصائد الشعراء ومقالات الأدباء وما كان
يلقيه الخطباء في المحافل والمجتمعات أثر كبير في التحريض على
الثورة .

وكانت الصحافة من العوامل القوية في ترقية الأفكار بما تكتب
عن الشؤون العامة في مصر والخارج ، وما تنشر من المقالات عن
مختلف الأحوال السياسية والاجتماعية ، وما تحوى من التنويه
بالأعمال النافعة وانتقاد الأعمال الضارة . . فكان لها فضل كبير
في تفتيح أذهان الناس ، وتبصيرهم بالحقائق ، وتهذيبهم وثقيفهم ،
وكان لصحف المعارضة أثرها في إخراج مركز الحكومة ، وتبرم الناس
بها ، وقد استهدفت هذه الصحف للانداز والتعطيل كما تقدم
فكان الاضطهاد يكسبها عطف الناس ويزيدهم تعلقا بها وتأييدا
لآرائها وأفكارها الحرة .

ويتصل بالأسباب الاجتماعية تأثير السيد جمال الدين الأفغانى
في المجتمع المصرى ، فقد ظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار
العرفان ، وارتوت من ينابيع العلم والحكمة ، وتحررت عقولها من
قيود الجمود والأوهام . وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة في مصر
خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجلسه على طلبة
العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان ، وكان
يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ونفسا قوية ، تزينها صفات وأخلاق
عالية ، فأخذ يبث في النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح
الدلة والاستكانة . وكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ومناهجه
في الحياة ، مدرسة أخلاقية رفعت من مستوى النفوس ، وكانت
على مر الزمن من العوامل الفعالة للتحويل الذى بدا على الأمة ،
وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة ، الى التطلع للحرية
والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل
الدول في شؤون البلاد .

ولئن نفى جمال الدين من مصر في أوائل حكم توفيق ، فإن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت اثرها في المجتمع المصرى ، وهياته للثورة ولا فرو فكثير من اقطابها هم من تلاميذه او مريديه او المتأثرين بتعاليمه ، ولو بقى فى مصر حين نشوب الثورة لكان جائزا ان يعدها بأرائه الحكيمة وتجارب الرشيده ، فلا يغلب عليها الخطل والشطط ولكن شاءت الاقدار والدسائس الانجليزية ان ينفى السيد من مصر . وهى احوج ما تكون الى الانتفاع بحكمته وصدق فطره فى الأمور .

عرايى يتزعم الجيش

كان ضباط الجيش يتطلعون الى رجل منهم يتولى زعامتهم وتوحيد كلمتهم للمطالبة بحقوقهم المشروعة . فوجدوا فى عرايى ذلك الزعيم ، ولقد كانت صفات الزعامة متوافرة فيه بالنسبة للظروف التى عاصرها ، فقد كان ذا شخصية قوية جذابة تؤثر فىمن حوله وتجذبهم اليه ، وهذه أولى صفات الزعامة ، كانت أقواله تقع من نفوس الضباط والسامعين موقع الاقناع ، وهذا مظهر لقوة شخصيته ، ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع الجيش وضباطه على محبته ، والانضواء تحت لوائه ، والائتمان بأوامره .

ويمكن تحديد سنة ١٨٨١ لبدء زعامته العسكرية على معظم ضباط الجيش . فى هذه السنة كان عثمان رفقى يتولى وزارة الحربية ، وكان وحده من أسباب ظهور الثورة العرابية ، وآخر ما وقع منه - مما عجل بالثورة - انه أصدر امرا بنقل الأميرالاي عبد العال حلمى حشيش بك - أحد زعماء الثورة فيما بعد - قائد الالى طره الى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاوناً بها ، وفى هذا تنقيص من درجته ومركزه ، وأمر بتعيين خورشيد نعمان

بك بدله ، وهو من أصل شركسى . وأصدر أمرا آخر بقـ
عبد الففار بك قائمقام آلاى الفرسان ، وعين بدله ضابطا ،

علم عرابى بهذه الأوامر فى ١٦ يناير سنة ١٨٨١ قبل
قصار لها ، وقال لمن بلغه نبأ هذه الأوامر : « ان هذه لقد
لايقوى عثمان رفقى على هضمها » ، وذهب الى داره ساخدا
فالقى كثيرا من الضباط ينتظرونه ليتشاوروا معه فيما ي
اذ كانوا قد بلغهم ايضا نبأ تلك الأوامر ، فاخذوا يتداولو
فى الموقف ، فاتفقت كلمتهم على اختيار عرابى رئيسا لهم
اليه فى العمل للتخلص من هذه الحالة ، وقرروا أنهم يتضا
فى تنفيذ ما يأمر به ، وأقسموا على السيف والمصحف أنهم
ويفدون الوطن بأرواحهم ، واتفقوا على كتابة عريضة
باشا يطلبون فيها عزل وزير الحربية عثمان رفقى باشا

لشور

ف مرحلتها الأولى

فاتحة الثورة العرابية

كتب عرابي العريضة وتلاها على الحاضرين ، فوافقوا عليها ووقع عليها كما وقع معه الاميرالاي على فهمى بك والاميرالاي عبد العال حلمى بك ، ووضع المجتمعون الخطط الكفيلة بالمحافظة على النظام عند قيامهم بما اعتزموه والمحافظة على حياتهم اذا ارادت الحكومة ان تبطش بهم .

يعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العرابية ، لان تعاهد كبار الضباط على مقاومة تنفيذ الاوامر العسكرية ، والجهر بمناصبه وزير الحربية العداء ، والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابي رئيسا لهم في هذه الحركة ، وحلفهم اليمين على التضامن واياه ، ومفاداة ومفاداة الوطن بارواحهم . . كل ذلك معناه التمرد والخروج على النظام وتحدى الحكومة والاستهانة بهيبتها وقوتها ، او بعبارة اخرى هي الثورة على الحكومة .

وفي غداة ذلك اليوم - اى فى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ - ذهب الضباط الكبار الثلاثة : احمد عرابي بك ، وعلى فهمى بك ، وعبد العال حلمى بك الى وزارة الداخلية ، وقدموا العريضة الى خليل يكن باشا وكيل الوزارة ، وطلبوا اليه تقديمها الى رياض باشا . . فذهب اليه ثم عاد واخبرهم بان رياض باشا يطلب ان يقابلوه ، فلما قابلوه وعدهم بالنظر فى الامر . ولم تبد منه علامات السخط والفضب .

وبعد اسبوع من هذه المقابلة ذهبوا الى داره وقابلوه ثانية وسألوه عما تم فى امر العريضة ، فاجابهم متهددا متوعدا وقال لهم ان تقديم مثل هذه العريضة يؤدى الى الهلاك . .

فلم يتراجع عرابى وصاحبه امام هذا التهديد ، واصروا على طلباتهم ، وأبان عرابى أن ما يطلبونه هو حق وعدل . وانتهى الحديث بأن أخبرهم بأنه سينظر فى الأمر ، وانصرفوا على ذلك .

واقعة قصر النيل

اجتمع مجلس الوزراء يوم ٣١ سنة ١٨٨١ فى سراى عابدين برئاسة الخديو ، وبحث فى أمر هذه العريضة . . فاستقر الراى على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة والقبض عليهم لتقديمهم الى المجلس العسكرى . واخذ عثمان باشا رفقى على مهده تنفيذه القرار وأن يكون مسئولا اذا حصل ما يخل بالأمن . ولم يعرف الضباط الثلاثة ما قرره مجلس الوزراء فى شأنهم ، ولم يخطرهم عثمان باشا رفقى بأمر القبض عليهم . . بل نفذه بطريقة ملتوية لا تدل على شعور الحكومة بهيبتها وسلطانها ، وذلك أنه تحايل عليهم وأرسل اليهم فى مساء ذلك اليوم تذاكر يدعوهم فيها الى الحضور لديوان الوزارة - بقصر النيل - صباح اليوم التالى بحجة المداولة معهم فى ترتيب الاحتفال بزفاف الأمير جميلة هانم شقيقة الخديو . .

فأحس عرابى ورفيقاه المكيدة المدبرة لهم ، لأنه لم تجر المادة بأن يستدعى وزير الحربى ثلاثة من أمراء الآليات للمذاكرة فى مثل هذا الشأن . . فاستعدوا للدفاع عن حياتهم ، واتفقوا على أن يلبوا الدعوة وأن يذهبوا الى قصر النيل ، على أن يصحبهم بعض ضباط الآلى الأول - آلى الحرس ، وكان مقره بقشلاق عابدين - كعيون يرقبون الحالة عن بعد ، لكى يبادروا الى ابلاغ اخوانهم بما يقع اذا اصاب الضباط الثلاثة مكروه .



وصل عرابى وصاحبه الى قصر النيل ، فالفوه غاصا بكبار الضباط الموالين للحكومة . وكان المجلس العسكرى منعقدا ، فتلا على الضباط الثلاثة الأمر القاضى باعتقالهم ومحاكمتهم ، ثم نزعهم

منهم سيوفهم ايدانا بانفاد الامر . . وكان ذلك حوالى الظهر ،
وسيقوا الى قاعة السجن بقصر النيل ، بين صفين من الضباط
الشراكسة . وتقاذفت عليهم الفساط الشماتة والسباب ، ووقف
عليهم الحرس وبأيديهم السيوف مسلولة . وعين عثمان باشا رفقى
لثلاثة ضباط بدلهم على آلياتهم الثلاثة .

فلما علم عيون الآلاى الاول باعتقال الضباط الثلاثة ، اسرعوا
بالعودة الى مركز الآلاى بقشلاق عابدين ، وانهاوا الى ضباطه ما وقع
. . فهاج الضباط جميعا ، واعتزموا انقاذ اخوانهم ، ونهض البكباشى
محمد عبيد - بطل واقعة التل الكبير - مناديا الجند النداء
العسكرى بالاحتشاد والتأهب للمسير . فاعترضه قائم مقام الآلاى
خورشيد بك بسمى ، وسأله عن سبب هذا النداء ، فلم يجبه
بكلمة . وأمر بعض الجنود باعتقاله فى احدى قاعات القشلاق .
واصطف الجنود بأسلحتهم ، وساروا بقيادة محمد عبيد الى قصر
النيل حيث الضباط المعتقلون . .

وبينما كان الجند يستعدون للخروج من القشلاق، علم الخديو
بهذه الحركة ، وشاهدها بنفسه من سلامك السراى المقابل
للقشلاق ، فأمر الفريق راشد باشا حسنى سر ياوره بأن يتوجه
اليهم لوقف الحركة ، فلم تجد هذه الوساطة نفعا ، فاستدعى
الخديو الضباط فلم يحضر أحد .

سار جنود الآلاى الاول من قشلاق عابدين الى قصر النيل . .
فلما بلغوه وضع البكباشى محمد عبيد الحصار حوله ، وأمر بقية
الجند بالهجوم على الديوان ، فهجم الجنود حاملين بنادقهم وفى
أطرافها الرماح « السونكى » ، واقتحموا الديوان صائحين صاخبين ،
فوقع الرعب فى نفوس القواد والضباط الموجودين بالديوان ، وفى
مقدمتهم عثمان باشا رفقى - وزير الحربية - وبادروا الى الفرار ،
أما عثمان رفقى فقد فر من احدى النوافذ الى « ورشة » الترزية
يطلب النجاة لنفسه ، وأخذ الجند يبحثون عن الضباط المعتقلين .

وتفرقوا لذلك في جميع الغرف والجهات ، وكسروا الابواب والشبابيك وكل ما عاقهم عن السير ، الى ان وصلوا الى ممر الضباط الثلاثة ، ففك البكاشى محمد عبيد سراحهم .

وخرج الضباط الثلاثة من قصر النيل ظافرين ، وساروا بحيط بهم الجند الى قشلاق الآلاى الاول بميدان عابدين . وكان عرابى وصحبه على عهد مع ضباط الآلايات الثلاثة ان يتضامنوا معهم ، ويبادروا الى تجديدهم اذا حل بهم مكروه .

* * *

ولم يكدر يعلم آلاى طره ، الذى كان على رأسه عبد العال حامى ، بما حل بعرابى وصاحبيه حتى هب لنجدتهم . فلما حضر الامير الآلاى الجديد ، خورشيد بك نعمان ، ليتسلم الآلاى يصحبه خورشيد باشا طاهر واحمد بك حمدى ياور الخديو ، بادر البكباشى خضر افندى خضر الى اعتقالهم ووضعهم تحت الحفظ فى غرفة القائم مقام فرج بك الذكر واعتقله معهم . ثم امر بتوزيع الاسلحة والدخيرة على الجنود ، وسار بهم الى قصر النيل لانقاذ الضباط الثلاثة . وقد شعر ناظر محطة طرة بهذه الحركة فأرسل تلفرافا الى الخديو ينبئه بها ، فأوفد الخديو أحد ياورانه لمقابلة خضر واخباره بما تم من الافراج عن الضباط الثلاثة ، واقتناعه بالرجوع من حيث أتى واطلاق سراح الضباط الذين سجنهم بطره . فلم يلق الياور اليه اذنا صاغية ، واستمر الجند سائرين بقيادة خضر افندى خضر ، وسار بهم الى ميدان عابدين لكى يشاهدوا الضباط الزعماء بعد الافراج عنهم . فلما وصلوا الى ميدان عابدين ، استقبله الآلاى الاول بالتعظيم العسكرى وعزف الموسيقى ، وتقدم ضباط آلاى طره الى عرابى وصاحبيه فهنؤوهم بالسلامة ، وتعانقوا فرحين مستبشرين . واحتشد الناس فى الميدان لمشاهدة هذا المنظر الذى لم يالفوه من قبل . وعندئذ وقف عرابى خطيبا بأعلى صوته ، وأثنى على اخلاص الضباط والجند لانقاذه وانقاذ صاحبيه من السجن .

أول انتصار لعرايى

كان احتشاد جنود الآلايين بأسلحتهم فى ميدان عابدين كافيا لايقاع الاضطراب فى نفس الخديو وحاشيته ، وقد استدعى وزراءه وخاصة رجاله حين بلغه نبأ ما حدث فى قصر النيل ، وتشاوروا فيما يصح عمله ازاء هذه الحركة . فآشار محمود سامى باشا البارودى - وكان وقتئذ وزيرا للأوقاف - باجابة طلبات الجند ، وقال انى اراهم مطيعين بدليل هتافهم باسم الخديو . ولم ير الخديو بدا من الازعان ، واتفق الراى على أن يذهب البارودى باشا يصحبه خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى ليقابلا عرايى وصاحبيه ويتعرفا ما يطلبون ، فقابلاهم وعرفا منهم أنهم يطلبون عزل عثمان باشا رفقى ، ويلتمسون العفو عنهم لأن عثمان باشا هو السبب فيما حدث . فعاد البارودى وخيرى باشا الى الخديو وعرضا عليه حديثهما مع الضباط الثلاثة ، فأمر باستدعائهم فحضروا والتمسوا منه العفو فعفا عنهم .

واستقال عثمان باشا رفقى ، وأصدر الخديو أمره باسناد وزارة الحربية الى البارودى مع بقاء وزارة الأوقاف فى مهدة . . فتم بهذا التعيين ثلاثة انتصارات نالها الحزب العسكرى فى يوم واحد : اولها اطلاق سراح الضباط الثلاثة ، وثانيها عزل عثمان باشا رفقى الذى كان خصما لهم ، ثم اسناد وزارة الحربية الى نصير لهم ، ومن هنا توطدت صلات الثقة بين البارودى والضباط ، اذ برهن على انه كان مؤيدا لهم داخل مجلس الوزراء ، وظل عضدا لهم وموضع ثقتهم طوال عهد الثورة .

عرايى والقنصاقل

وفىما كان عرايى على رأس هذه الحركة ارسل الى قنصلى انجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ويبسط فيه شكواه من تصرف الحكومة . وكان البارون « دى رنج » قنصل فرنسا العام

يعطف على مطالب الضباط ، وينكر على وزير الحربية تصرفاته .
وقد عرف في الجملة بالعواطف الطيبة نحو مصر ومناواته المطامع
الانجليزية فيها .

وقد نقم الخديو ورياض باشا من البارون « دى رنج » عطفه
على الضباط الوطنيين وتأييده اياهم . . فأرسل الخديو باتفاقه
مع رياض الى المسيو جول جريفى رئيس جمهورية فرنسا رسالة
يشكو فيها مسلك القنصل العام . وكانت نتيجة هذا المسمى
استدعاء البارون « دى رنج » الى فرنسا في ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١
ثم نقله من منصبه ، فغادر مصر على كره من الضباط الوطنيين في
أول مارس سنة ١٨٨١ ، وكان نقله انتصارا لوزارة رياض باشا .
وقد اغتبط الساسة البريطانيون لهذا النقل لانهم كانوا يرون في
البارون « دى رنج » عاملا مناوئا لهم ومؤيدا للحركة الوطنية
في مصر .

وعين بدله المسيو سنكفكس معتمدا وقنصلا عاما لفرنسا في
مصر ، فحضر الى القاهرة وقدم أوراق اعتماده الى الخديو في
٢٦ يولييه سنة ١٨٨١ بسرأى رأس التين .

أراد الخديو بعد انقضاء بضعة أيام على واقعة قصر النيل أن
يجتذب اليه قلوب ضباط الجيش ، ويزيل تأثير الحادثة من نفوسهم
. . فاستدعى الى سرأى عابدين يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٨١ ضباط
آليات العاصمة من رتبة بكباشى فما فوقهم ، وحضر الاجتماع وزير
الحربية « البارودى » وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء .
فلما انتظم عقدهم ، ألقى الخديو فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث
يوم أول فبراير ، وأكد لهم انه لم يبق في نفسه اثر منها ، وطلب
اليهم احترام النظام وطاعة الحكومة .

فقابل الضباط هذه الخطبة باظهار الولاء للخديو والامتنان
للأوامر والقوانين والنظم العسكرية ، وانصرفوا داعين شاكرين .

وكان الظن أن مثل هذه الخطبة ترد النظام إلى الجيش ، وتدعو الضباط إلى الاطمئنان إلى نيات الحكومة نحوهم . . إذ لم يكن خافيا أنهم كانوا يتوجسون شرا من ناحيتها ، ويتوقعون أن تتربص بهم الدوائر للاقتصاص منهم إذا أمكنتها الفرصة . وبذلك تزداد هوة التنافر اتساعا بينهم وبين الحكومة ، فأراد الخديو بهذه الخطبة أن يدخل الطمأنينة إلى نفوسهم ، ويدعوهم إلى الثقة بمقاصد الحكومة ، ولكن الحوادث جاءت على خلاف ما كان يظن ويتوقع .

بعد واقعة قصر النيل

لم يطمئن عرابى وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد واقعة قصر النيل . . فبالرغم من عزل عثمان باشا رفقى ، وتعيين وزير حربية يعطف عليهم ويؤيدهم ، فإنهم كانوا يخشون على حياتهم أن تمتد إليها يد الاغتيال انتقاما مما فعلوا ، وأقاموا لهم حرسا من المخلصين لأشخاصهم ، وزادوا من عدد الخفراء لحراسة منازلهم ليلا ، واختاروا ضباطا من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم ، رصاروا إذا انتقلوا من مراكز آلياتهم إلى بيوتهم اصطحب كل منهم حرسا من العساكر المسلحين للمحافظة على حياتهم يلزمونهم حتى يعودوا إلى مراكزهم ، وأكثروا من الاجتماعات السرية ، يعقدونها ليلا في منزل عرابى ، ويدعون إليها من يثقون باخلاصهم من الضباط للتشاور فيما يفعلون ، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم .

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تقديم عريضة من جميع الآليات بالمطالب الآتية :

أولا - صرف نقود بدل التعيينات التى تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع للآليات ، وذلك حفظا لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التى كانت فاشية فى المأمورين ورؤسائهم ، وخصوصا

فى صنف المسلى « السمن » ، فانه كان يصرف الالانات من الشحم الذى يصنع فى تريستا ، ويأتى فى برامل باسم « مسلى » . وكان كريبه الطعم والرائحة لا يصلح للطعام ، ولكن لم يكن احد ليجسر على المجاهرة بالحقيقة ، لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانيا - عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر فى مدة الاجازات التى تعطى لهم اذا لم تتجاوز ثلاثين يوما ، واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط .

ثالثا - يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الاجرة فى السكك الحديدية .

رابعا - ابطال ورشة التريزة لما فيها من التلاعب والفن الفاحش وصرف اثمان الملابس نقدا لتشتري من الخارج بمعرفة الالات .

خامسا - عدم جواز الترقى للمسكرية ما لم يسن لذلك قانون خاص يجرى العمل على مقتضاه .

سادسا - زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع اسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة ، اى حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة .

سابعا - سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية معاش الاستيداع .

ثامنا - ارجاع احمد بك عبد الغفار قائم مقام السوارى ، الذى فصله عثمان باشا رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك .



اجابت الحكومة معظم هذه الطلبات .. فعنيت وزارة الحربية باصلاح ماكل الجيش ، وصار يطبخ لهم فى معظم الوجبات اللحم

وأشوا الخضر والأرز بالبن والحلوى ، بدلاً من العدس والفل
اللدن كانا طعامهم الدائم ، وصار يعطى للجنود السودانيين شراب
« البوظة » المصنوعة من الشعير كمألف عادتهم ، وتصرف لأولادهم
ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات الجند .

وعرض محمود سامى باشا البارودى على مجلس الوزراء
وجوب سن القوانين اللازمة لاصلاح حالة الجند ، وزيادة رواتب
الضباط والجنود . وتألفت لجنة للنظر فيما يجب اجراؤه من
التعديلات والاصلاحات فى النظم والقوانين العسكرية ، ورفع رياض
باشا الى الخديو فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ تقريراً بذلك أشار فيه
الى طلب ناظر الجهادية - وزير الحربية - زيادة رواتب الضباط
والجند .

وبناء على هذا التقرير صدر مرسومان بتاريخ ٢٠ ابريل سنة
١٨٨١ (٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ) يقضى الاول بزيادة
رواتب الضباط والجنود .

ويقضى المرسوم الثانى بتأليف لجنة (قومسيون) برئاسة
وزير الحربية والبحرية للنظر والبحث فى القوانين والنظم العسكرية
المعمول بها وقتئذ ، وادخال كل ما ترى لزومه من التعديلات
والاصلاحات فيها وما ينبغى اجراؤه من الاصلاح فى المدارس
الحربية ، واعداد مشروع قانون بشروط الدخول فى سلك الضباط
وتعيينهم وترقيتهم واستيداعهم ورفتهم وتقاعدهم ، وتسوية حالة
الضباط المحالين الى الاستيداع .

فاخذت اللجنة توالى الاجتماع لاعداد القوانين العسكرية
الجديدة ، وهى القوانين التى صدرت فى عهد وزارة شريف باشا كما
سيجىء بيانه .

الاحتفال بزيادة الرواتب

أقام محمود سامي باشا البارودي بعد صدور هذين المرسومين حفلة في ديوان الجهادية - وزارة الحربية - بقصر النيل ابتهاجا بزيادة رواتب الضباط والجنود وتأليف لجنة اصلاح النظم العسكرية ، وكانما أراد ان يعلن عن اول ثمرة لتقلده وزارة الحربية ليكسب ثقة الضباط والجنود ، ويزداد بهم نفوذا وسلطانا .

استكملت هذه الحفلة مظاهر الرونق والفخامة ، اذ اعد فيها البارودي مادبة فاخرة دعا اليها الوزراء وعلى رأسهم رياض باشا ، ثم المراقبين الأوربيين ، وضباط الجيش . . ولما تكامل جمعهم جلسوا الى موائد الطعام ، فتناولوا المآكل الفاخرة .

ثم قام محمود سامي باشا البارودي ، وألقى خطبة نوه فيها بفضل الحكومة . وأعرب عن فضل الخديو فيما تقرر من الاصلاحات ، ودعا الضباط الى الخضوع لأوامر الحضرة الخديوية . ولعله أراد بهذه الخطبة أن يزيل من الأذهان تأثير التمرد الذي وقع من الجيش يوم اول فبراير سنة ١٨٨١ ، وهالك نص الخطبة :

« هذه ليلة انس دعتنا الى الاجتماع فيها دواعي المحبة والائتلاف ، تذكارا لماثر الحكومة الخديوية الجليلة التي وجهت عزيمتها الى اصلاح أحوال الأهالي جميعا ، وتعميم العدل فيهم وايصال كل الى ما يستحق ، وقد رأينا في هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديونا المعظم زمام الحكومة تغييرا مهما اذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل ، والنقم بالنعم ، وتقدمت فيه البلاد الى نجاحها تقديما سريعا ، وما ذلك الا من حسن مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه ، خصوصا وأنه اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلا غيورا على الهمة زكى النفس ، وهو حضرة دولتو رياض باشا . فلم يأل جهدا في العمل ، ولم يقصر في تدليل المصائب باتحاده مع حضرات رفقائه الكرام حتى

وصلنا الى هذه الغاية التى لا ينكر أحد حسننها . ولا ريب فى أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ، ولن يكون ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها ، فقد قالوا : الشكر سياج النعم ، وحقيقة الشكر أن يكون جميعنا مخلصا للحكومة فى خدمته قائما بواجباته لها ، معضدا لجميع مقاصدها ، خاضعا لأوامر الحضرة الخديوية التى هى السبب فى هذا الخير العظيم ، وعلى ذلك لا بد أن ننادى جميعا : فليحى الجناب الخديوى اطل الله بقاءه .

* * *

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطابا وجهه الى الضباط، جاء فيه :

« ليلة سرور ، تجلى فيها الصدق والاخلاص ، واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجناب الخديوى ، غير أن تذكار محامده ومآثره الجليلة يجعل الشكر موضعاً يقع موقع الفرض الشرعى .

« ان محسنات العدل ووجوه الاصلاح التى امتازت بها مدة حكم الجناب الخديوى فى هذه الأوطان امر معلوم ، يعد تعدادها من قبيل تحصيل حاصل . . وانتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم ، فلا حاجة الى بسط الكلام فيه ، ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن بين الحالة الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين وان ضباط العسكرية وهم من اشرف أعضاء الحكومة ، ممن شملتهم هذه المحسنات وعمتهم اقوائد الاصلاح . ومن أهم وجوهه التى شهدناها فى عصر الخديوى الجليل تقرير الأمن على الأرواح والأموال ، وحفظ الحقوق الشرعية وأداؤها لأربابها ، ويلزم لديموم ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ، ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية »

« وقد رأيتم من أنفسكم ان حقوقكم وصلت اليكم ، وانتم روح

الضبط والربط ، وأنتم قوة الحاكم وآله المنفذة ، فلا بدأ الحاكم يحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرافة والرحمة ، فعليكم كما أخذتكم مالكم ، أن تؤدوا ما عليكم ، وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الاعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا ، بل هو الذى أنعش فى هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار ، فعليكم أن تكونوا دائما على قدم الاستعداد لتنفيذ احكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة ، وعلينا جميعا أن نبتهل الى الله تعالى بدوام نقائه وتأييد عزه وان ينادى لسان الصدق منا ، فليعش الجنب الخديوى » .

خطبة عرابى بك

وبعد أن جلس رياض باشا قام احمد عرابى بك (باشا) وأجاب بتحقيق ما قاله وزير الحربية ورئيس الوزراء ، وبين ما وصلت اليه الحكومة فى ذلك العهد من التقدم ، ناسبا جميع ذلك الى همة الجنب الخديوى واستقامة وزرائه وغيرتهم على المصالح . . ثم قال : اننا على الدوام مطيعون لأوامره السامية ، ونحن آله المنفذة الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء ، وفى أى وقت أراد ، واننا بلسان واحد نسأل الله تعالى أن يحفظه لنا ويطيل بقاءه ويعززه برجال حكومته ويمتع البلاد بأحكامه العادلة آمين ، وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ، ويوفق رجال حكومته الكرام لاصلاح البلاد واسعاد العباد » .

مظمت مكانة عرابى فى نفوس الضباط والجنود بعد انتصاره فى واقعة قصر النيل ، وزاد من التفاهم حوله أنه تقدم بطلباته سالفة الذكر الى وزير الحربية الجديد (البارودى) واستجاب البارودى الى طلباته .

وبذل البارودى جهدا موفقا فى إعادة التفاهم بين الحكومة والضباط ، على أن هذا التفاهم لم يدم طويلا . . ولم تلبث مظاهر

الخلاف وبوادر الشقاق أن باعدت بين الفريقين ، وأخذ كل فريق يسعى الظن بالآخر ويتوجس خيفة من مقاصده وتدبيره .

استقالة البارودى

وقعت في شهر يولييه سنة ١٨٨١ حادثة بالاسكندرية أعادت القطعية بين الضباط والحكومة . . وذلك أن الخديو توفيق كان يقضى صيف سنة ١٨٨١ بالاسكندرية . وقد حدث يوم ٢٥ يولييه أن عربة لأحد تجار الثغر يقودها سائق أوروبى كانت تسير في الشارع المؤدى الى سراى رأس التين ، فصدمت جنديا من فرقة المدفعية - الطوبجية - وأصابته أصابه قاتلة ، نقل على أثرها الى المستشفى وتوفى هناك . وكان الخديو وقتئذ بالسراى ، فارتأى رفاق القتل أن يحملوه اليها ، ويلتمسوا من الخديو الاهتمام بمعاقبة الجانى .

وكان هذا العمل بالغاً في الخروج على النظام ، لأن مثل هذه الحادثة لا ترفع الى الخديو ، وليس من اللائق بمقامه أن يذهب الجنود الى قصره حاملين القتل يعرضونه عليه ، ويطلبون منه معاقبة الجانى ، إذ أن السراى الخديوية ليست مخفر بوليس تحمل اليه جثث القتلى . . وقد دخل الجند السراى في جابية وضجة ، وصاحوا طالبين معاقبة الجانى . . فغضب الخديو من الجند ، وأمر بطردهم ، فأنصرفوا . وبعد أيام صدر الأمر بتشكيل مجلس عسكرى لمحاكمتهم ، فحوكموا وصدرت عليهم أحكام بالفة منتهى القسوة ، فقد حكم على الجندى الذى دعا رفاقه الى حمل القتل الى السراى بالاشغال الشاقة المؤبدة . وحكم على رفاقه وهم ثمانية بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبأن يقضوا مدة العقوبة بليمان الخرطوم ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجيش بالأقطار السودانية . . وأقر الخديو الحكم ونفذ في المحكوم عليهم وسيقوا الى السويس ومنها الى سواكن ثم الى الخرطوم .

كان لهذا الحكم الشديد وقع اليم في النفوس ، وكتب عبد
بك حلمي تقريراً الى وزير الحربية « البارودي » يشكّه
من قسوته ، وذكر بعض الحوادث التي تجرى في آلايه ، والد
التي لا تنقطع .

رفع البارودي هذا التقرير الى الخديو ، فاستاء من ذلك
تطاولاً على مقامه وغضب على البارودي ، واعتزم اقصاءه عن
الحربية ، واستدعى الوزراء بالتلفراف من القاهرة . . فوفد
الاسكندرية واجتمعوا بالخديو في سراي راس التين ، وتداول
حادثة الجندي القتييل ، وما فعل رفاقه . وقرر الخديو ا
البارودي في وزارة الحربية هو منشأ هذه الفوضى ، ولا
الى اعادة النظام الا بعزله . فلم ير البارودي بدا من أن
اسقائه ، فقبلت في الحال ، وعين الخديو صهره داود باشا
بدله ، ثم أعقب ذلك صدور امر آخر بعزل أحمد باشا ال
محافظ العاصمة ، لما كان معروفاً عنه من مشايعته لحركة م
وتعيين عبد القادر باشا حلمي مكانه ، وكان مكروهاً من العرا

قابل عرابي وصحبه هذا التغير بالانزعاج والتبرم . . وتو
خيفة من عواقب ابعاد البارودي الذي كانوا يطمثون اليه ، وي
الى اخلاصه ، وتوقعوا شراً مستطيراً من تعيين صهر الخديو
راس الوزارة التي تملك ناصية الجيش ، على أنهم كتموا شعور
وأخذوا يتدبرون ما يجب عليهم عمله للمحافظة على حياتهم
هذا التغير ، وذهبوا الى داود باشا في ديوان الجهادية ، ي
بمنصبه الجديد ، وطلبوا اليه أن يجعل فائحة أعماله ائتماناً
الاصلاحات العسكرية التي وضعت في عهد البارودي ، ف
بدلك . .

ولكنه لم يلبث أن أصدر منشوراً أبلغه جميع الآلايان
فيه الضباط عن اجتماعهم في المنازل أو في احياء المدينة .

على عدم ترك مراكز الآليات ليلا أو نهارا ، وأنذرهم بأنه إذا وجد
اثنان منهم أو أكثر مجتمعين معا في المدينة فسيجرى ضبطهم بيد
رجال الضبطية واعتقالهم ، وأن كل من يتكلم منهم مع آخر في
الامور السياسية يسجن بالقلعة ، وشدد على الضباط في اتباع
هذه الأوامر وأخذ يراقب تنفيذها ، فذهب بنفسه ليلا الى مراكز
الآليات ليتحقق من تنفيذ أوامره ، وبث عبد القادر باشا حلمي
محافظ العاصمة الجديد العيون والجواسيس على منازل رؤساء
الحزب العسكري ، وخاصة عرابي وعبد العال وأحمد عبد الصفار ،
لمنع اجتماعاتهم ، فارتاعوا من ذلك ولزموا آلياتهم .

كان الفرض من صدور هذه الأوامر تفريق اجتماعات الضباط ،
اذ كانت هذه الاجتماعات الوسيلة العملية لتبادلهم الآراء والأفكار،
وتعاهدتهم على التضامن واتحاد الكلمة واتفاقهم على الخطط التي
يتبعونها لحفظ كياناتهم وتحقيق مطالبهم . . فداود باشا يكن قد
حقق بهذه الأوامر المخاوف التي ساورت عرابي وصحبه من تعيينه
وزيرا للحربية بدلا من البارودي ، واتفق الضباط على رفض تنفيذ
هذه الأوامر .

عراج الزعيم القومي

الزعامة القومية

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها في الجيش فحسب ، بل كان لها اثر بالغ في الامة .. اذ جعلت لعرايى مكانة كبيرة في البلاد ، وأخذت الألسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته واقدامه ، والواقع ان الحادثة في ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة، واطلاق سراح المسجونين ، وعزل وزير الحربية عثمان رفقى الذى كان موضع سخط الضباط الوطنيين ، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم ، ثم الاصلاحات التى قام بها البارودى ، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجند . كل هذه الأعمال جعلت من عرايى زعيما قوميا اتجهت اليه الانظار لتحقيق امانى الشعب ، ولم يكن الجيش يصدر عن افكار وعواطف تخالف افكارها ونفسياتها ، فهو اول شئ طبقة من صميم الامة ، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم . وكانوا يمثلون الامة من هذه الناحية ، ومن كونهم رجاءوا من مختلف نواحي المديرىات .

وكانت المظالم التى شكا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التى كانت البلاد تشكو منها ، ولم يكن اناس راضين عن الحكومة وسياستها . بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكام وينقمون من الوزارة بسبب استسلامها للنفوذ الاجنبى وخضوعها لاوامر القناصل ومحاباتها للموظفين الاجانب في مصالح الحكومة وتمييزها اياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا العديدة ، فلاغرو ان اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش ، وذاع في البلاد اسم عرايى كمنقذ للامة من المظالم، ومحقق للامال ، وقد لقي عرايى عطفًا وتأييدا من جميع الطبقات ، وفي مقدمتها العلماء والاعيان وعامة البلاد ومشايخ العربان وأخذ هو يبت افكاره بينهم ليكونوا هدته وحزبه ، ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطد نفوذه وسلطاناه ، ويمكّثن بها على حياته وحياته

صحبته الموالين له في الجيش . . . وهي المطالبة بتأليف المجلس النيابي مع اسقاط وزارة رياض باشا ، أو بعبارة أخرى أحداث انقلاب في نظام الحكم ، واحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادي .
ولما اطمان عرابي الى ان الجيش في قبضة يده والأمة تناصره ، شرع في أحداث الانقلاب الذي كان يرجوه في نظام الحكم ، أو بعبارة أخرى اخذ يتأهب لمتابعة الثورة التي بدأها يوم اول فبراير سنة ١٨٨١ .

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه الى الثورة دفعا ، بما بدأ منها من الحركات العدائية التي قصدت منها تفريق شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيدا للتنكيل بهم . . . فهي أولا لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التي وضعت في عهد البارودي ، وكان هذا اخلافا بوعدها في تحسين حالة الضباط والجنود ، وبرهانا على سوء مقاصدها نحو الجيش ، واشتدت هذه المقاصد ظهورا من يوم عودة الخديو من مصيفه بالاسكندرية الى العاصمة .

لم يكد الخديو يصل الى العاصمة حتى اخذ ينفذ خطته . . . وقوامها تفريق وحدات الجيش ، ونقل الفرق الموالية للحرب العسكرية من العاصمة لكي يستبدل بها فرقا أخرى موالية للخديو . . . فأصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمرا بأن ينقل الآلاى الثالث من المشاة - الآلاى القلعة - الى الاسكندرية بدلا من الآلاى الاسكندرية - الآلاى الخامس - وان يأتى هذا الى القاهرة مكانه . فلما علم ضباط الآلاى الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شرا من عواقبه ، وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب . . . وخشوا أن يكون غرض الحكومة الانتقام منهم والتنكيل بهم . وسرت بينهم اشاعة ان في نية الحكومة افراقهم في كوبرى كفر الزيات حين سفرهم بالقطار الى الاسكندرية ، وعادت الى أذهانهم حادثة اغراق الأمير أحمد باشا رفعت بن إبراهيم باشا في كفر الزيات في عهد سعيد باشا .

واتفقت كلمة ضباط الآلاى على رفض الاذعان لأمر وزير الحربية الجديد ، والامتناع عن مفادرة القلعة . . فلما جمع قائد الآلاى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعا أنهم يرفضون الاذعان له . . فكتب الى وزير الحربية يخبره بذلك ، واعتزم عرابى وصحبه تحريك الجيش والسير به الى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لاملأء ارادتهم على الخديو لكى يضعوا حدا للحالة القلقة التى وصلت اليها البلاد ، ولاحداث الانقلاب الذى ارادوه .

واقعة عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على اقامة المظاهرة العسكرية أمام سراى عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ووضعوا لها خطة محكمة ، وهى حضور جميع آلايات الجيش المرابطة بالقاهرة الى ميدان عابدين فى أصيل ذلك اليوم لتقديم طلبات الأمة الى الخديو . . وقوامها اسقاط الوزارة ، وتأليف المجلس النيابى ، وزيادة عدد الجيش . فخاطب عرابى جميع آلايات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة وقتئذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين فى الساعة الرابعة لعرض طلباتهم على الخديو . وأرسل الى وزير الحربية يبلغه أن يخبر الخديو بأن جميع الآلايات ستحضر الى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة « لعرض طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها » وأرسل أيضا الى قناصل الدول يطمئنهم أن لا خوف على رعاياهم من هذه المظاهرة لأنها مقصورة على أحوال البلاد الداخلية .

احتشد الجيش فى الموعد المضروب فى ميدان عابدين ، وكان أول من حضر الى الميدان الآلاى الفرسان « السوارى » بقيادة أحمد بك عبد الففار . ولعله بادر بالحضور لأنه كان من أول الناقمين من النظام القديم ، اذ فصله وزير الحربية الاسبق « عثمان باشا وفقى » لغير ما سبب ، ثم جاء عرابى ممطيا بجواده شاهرا سيفه «

يقود آلاى العباسية ويصحبه آلاى المدفعية « الطوبجية » يقوده اسماعيل بك صبرى ، ومعهم المدافع بلخيرتها . وكانت بطاريات المدافع تتخلل أورطة المشاة أثناء السير .



ولما وصل مرابى تفقد على بك فهمى فلم يجده ، وأخبره بعض الضباط أنه وزع آلاى الحرس داخل السراى ، ومعهم كمية وافرة من الذخيرة ، وأنه على استعداد للدفاع عنها إذا مست الحاجة ، فبعث إليه من فوره بالملازم محمد أفندى على ليستدعيه . . فحضر على بك فهمى ، فسأله مرابى عن سبب جعله العسكر على أبواب السراى ومنافذها من الداخل ، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل . فطمأنه على بك فهمى ، وقال له : « ان السياسة خداع » ، أى أنه لم يفعل ذلك الا لمخادعة الخديو ، وأنه باق على عهده . فطلب إليه مرابى أن يسحب آلايه من السراى ويأخذ مكانه فى الميدان ، ففعل . وأمر بخروج الآلاى من السراى ، فخرج منها الجنود جميعا ، واصطفوا الى جانب اخوانهم فى المكان المعين لهم من الدائرة ، ثم تم ترتيب آلاى المدفعية والفرسان والمشاة على شكل مربع . . . وجاء بعد ذلك الآلاى الثانى من قصر النيل يقوده بعض ضباطه وذلك لامتناع قائده وكبار ضباطه عن الاشتراك فى الحركة ، ثم جاء الآلاى الثالث قادما من القلعة ، بقيادة الكباشى فودة حسن ، والآلاى السودانى قادما من طره بقيادة عبد العال بك حلمى ، ثم أورطة المستنحفطين يقودها القائم مقام ابراهيم بك فوزى . وبذلك اكتمل الجيش فى ميدان عابدين ، اذ لم يبق آلاى من الآلايات المرابطة بالعاصمة الا حضر الى الميدان . وبلغ عدد الجنود المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم ، وقصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر ، وامتلات نوافذ البيوت المجاورة للسراى وسطوحها بالنظارة ، وكان الموقف رهيبا ، لأن مجيء الجيش متهددا متوعدا ، واحتشاده بأسلحته

وذخائره ومدافعه أمام السراى الخديوية ، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها ، كل ذلك خليق بأن يفزع الخديو ووزراءه ، وخاصة بعد أن رأى أن حرسه الخاص قد تخلى عنه في هذه الساعة العصيبة وانضم الى الجيش الثائر .

وكان الخديو قد جاء الى السراى ودخلها من الباب الشرقى وصعد الى ديوانه ، وشهد تجمع الجنود في الميدان ، وكان الوزراء قد توافدوا على السراى ، وجاء أيضا بعض قناصل الدول والسير أو كلن كولفن المراقب المالى الانجليزى .. فشهدوا هذا المنظر الذى لم يألّفوا مثله في مصر من قبل .

الخديو في الميدان

وقد ظن الخديو أنه اذا نزل الى الميدان ، فان ما له من الهيبة التقليدية في نفوس الرعية والجنود يصد الجيش وضباطه عن التمرد ، فنزل من السراى الى حيث رؤساء الجنود ، يصحبه المستر كوكسن ، قنصل انجلترا في الاسكندرية - وكان نائبا عن القنصل العام السير ادوار مالت لفيابه بالأجازة - والسير أوكلن كلفن المراقب المالى الانجليزى ، وبعض عساكر الحرس الخاص . فلما توسط الميدان نادى عرابى ، فجاءه راكبا جواده شاهرا سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين ضابطا شاهرين السيوف . فلما دنا من الخديو صاح به احد رجال الحرس أن ترجل واغمد سيفك .. ففعل ثم أقبل عليه ..

وهنا يقول عرابى : ان المستر كوكسن أشار على الخديو بأن يطلق عليه مسدسه ، ولكن الخديو لم يعمل بأشارته وقال له : « أفلا تنظر الى من حولنا من العسكر ؟ ! » ، أى أنه خشى مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسن . والواقع أنها نصيحة لا تنم عن اخلاصه للخديو ولا حسن قصد من المستر كوكسن .. فلو أن الخديو أمكنه

أن يقتل عرابي في هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجند والضباط .

أما ما فعله الخديو في ذلك الحين ، فانه صاح بالضباط الذين جاءوا خلف عرابي : « أغمدوا سيوفكم وعودوا الى بلوكاتكم » . فلم يفعلوا ، وظلوا وقوفاً في أماكنهم . . وكانوا كحرس خاص لعرابي ، فلم يغادروه حتى انتهى الحوار بينهما .

مطالب عرابي

ولما وقف عرابي أمام الخديو وحياء التحية العسكرية خاطبه الخديو قائلاً : « ما هي أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟ » .

فأجابه عرابي « جئنا يا مولاي لتعرض عليك طلبات الجيش والامة . . وكلها طلبات عادلة ا » .

فقال الخديو : « وما هي هذه الطلبات » .

فأجابه : « هي عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وإبلاغ عدد الجيش الى العدد المعين في الفرمانات السلطانية » .

فقال الخديو : « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وانا خديو البلد وأعمل زى ما أنا هاوز » .

فقال عرابي : « ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم » .

فلما وصل الحوار الى هذا الحد اشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع الى السراى لافتة نظره الى سوء المغبة اذا زادت المناقشة من هذا الحد . . فرجع الخديو ومن كان بمعيته الى داخل السراى .

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير أوكلن كولفن ، وخاطبه عرابي كرَسُول من قبل الخديو قائلاً : « ان عزل الوزارة من اختصاص

الخديو ، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجهادية ،
وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن مالبة الحكومة لا تساعد على ذلك » .
فقال عرابي : « أعلم يا حضرة القنصل ان طلباتي المتعلقة بالاهالي
لم أعمد اليها الا لأنهم أقاموني نائباً عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء
العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم .. فهم القوة التي
تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة . وانظر الى هؤلاء
المحتشدين خلف العساكر ، فهم الاهالي الذين أنابونا عنهم في طلب
حقوقهم ، وأعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح
هذا المكان ما لم تنفذ » .

فقال القنصل : « علمت من كلامك انك ترغب في تنفيذ
اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها » .
قال عرابي : « كيف يكون ذلك ؟ .. ومن ذا الذي يعارضنا في
أحوال داخلتنا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد
المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا » .

قال القنصل : « وأين هي قوتكم التي ستدافع بها ؟ »
قال عرابي : « عند الاقتضاء يمكن أن نحشد مليوناً من العساكر
يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولي ويلبون اشارتي » .
فقال القنصل : « وماذا تفعل اذا لم تجب الى ما تطلب ؟ » .
فقال عرابي : « أقول كلمة أخرى » . فقال القنصل :
« وما هي ؟ » .

فقال عرابي : « لا أقولها الا عند اليأس والقنوط » .

قبول مطالب عرابي

وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين .. وتداول الخديو في
الموقف مع من كانوا بداخل السراي من وزراء وقناصل وغيرهم .
ومرت ساعة وهم يتداولون ، فأروا أن لا بد من الادعان لمطالب

الجند ، لأن الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب . ولم يكن لدى الخديو أية قوة يعتمد عليها ، فاستقر الرأي على اجابة هذه المطالب تدريجيا ، وأن يبدأ بسقوط الوزارة ، فقدم رياض باشا استقالته الى الخديو ، وكان هذا أوج الثورة .

أبلغ عرابي هذا القرار ، وطلب اليه الخديو قبول اسناد رياسة الوزارة الجديدة الى على حيدر باشا يكن ، فلم يوافق على ذلك . . لما له من صلة القرابة بالخديو ، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا رئيسا ، فقبل . . وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية ، فاستدعى بالتلفراف للحضور الى العاصمة .

وبعد أن أجيبته مطالب عرابي توجه الى الخديو في السراي وشكر له ارضاءه مطالب الأمة ، فأقسم الخديو أنه مرتاح لما فعله وأنه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة . فكرر عرابي الشكر والثناء له ، وأصدر أمره الى الايات بالرجوع الى مراكزها ما هذا الاى طره فانه قضى ليلته في ضيافة الاى الحرس بقشلاق عابدين .

ونشرت « الوقائع المصرية » في عدد الأحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ البيان الآتى : « في ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ . ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة دولتو رياض باشا قبل استعفاؤها . وكلف دولتو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة » .

وزارة الأمة

تحضر شريف باشا الى العاصمة في اليوم التالى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ - وذهب اليه عرابي في منزله وهناك برياسة الوزارة وفاوضه في اشخاص الوزارة الذين يؤلف منهم وزارته .

وكان طبيعيا أن يتدخل عرابي في تأليف الوزارة ويكون له رأى في أشخاصها ، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش الى اسقاط وزارة رياض باشا واختيار شريف باشا ذاته للرياسة . ولم يكن شريف يجهل ذلك أو يتجاهله - ولكنه كان رجلا أنوفاً ، مستقل الرأى ، حفيظاً على كرامته ، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره ، فضلاً عن أنه كان يشعر في خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش في السياسة ، وأنه إذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة في إدارة الشؤون العامة ، فإنه يؤدي الى فساد الاداة الحكومية ، ويفضى الى انشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور . ولذلك اجتهد في وضع حد للتدخل العسكرى في شئون الحكومة .

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته ، وتدخل عرابي في هذا الصدد ، فإن هذا التدخل جعله يتردد أياً ما في قبول رياسة الوزارة . . فقد رغب اليه عرابي أثناء المقابلة الأولى في اختيار محمود سامى باشا البارودى للحربية ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ، « لما يعلمه من ميلهما الى العدل والحرية » - كما قال عرابي - ولم يكن هذا اعتقاد شريف باشا فيهما ، وقد صرح عرابي أنه لا يقبل اشتراكهما معه في الوزارة ، لأنهما حين كانا عضوين في وزارته السابقة التى ألفها في أول عهد الخديو توفيق تعاهدا وإياه كما تعاهد سائر الوزراء على أنه إذا رفض الخديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على أن لا يشترك أحد من أعضائها في الوزارة التى تخلفها ما لم يقبل الخديو تشكيل المجلس النيابى . . فنكت البارودى ومصطفى فهمى عهدهما .



ولكن عرابي كان حريصاً على اسناد وزارة الحربية الى البارودى ، لما ثبت من ولائه للحركة واخلاصه للجيش . ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحربية أجيبَت مطالب العرابيين

الأولى ، وهي زيادة رواتب الضباط والجند وتأسيس لجنة لإصلاح القوانين العسكرية . . وان الخديوى قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحربية لإخلاقه للحزب العسكرى ، أما مصطفى فهمى فكان عرابى يميل الى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الاخلاص للحركة . . على أنه لم يبد منه أى عمل ايجابى يدل على هذا الاخلاص ، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن اشترك فى مقتل اسماعيل باشا صديق على عهد الخديو اسماعيل ملئ قلبه رهبا من هول هذا الحادث ، ونفرت نفسه من استبداد الخديويين . ومن هنا اطمأن له العرابيون ، وأراد عرابى أن يقنع شريف بقبول مرشحيه ، فقال له : « ان لكل وقت حكما ، وانى واثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة ، فضلا عن ذلك فان العسكرية لا تطمئن لغير محمود سامى باشا » .

فعرض شريف باشا على عرابى أن يقبلوه هو وزيرا للحربية ، وكعله أراد بذلك أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش عن التدخل فى سياسة الدولة ، اذا هو تولى وزارة الحربية .

قال مخاطبا عرابى : « افلا ترضون أن اكون ناظر الجهادية ؟ » . قانى قد ربيت معكم فى العسكرية . . والحق ان حجة شريف باشا كانت قوية ، لأنه تلقى التعليم العالى فى المدارس البحرية ، ونال قسما وافرا من علومها وفنونها فى ارقى مدارسها . وهو بلا شك اكفا فى هذا الصدد من محمود سامى البارودى ومن القواد العرابيين . ولكن عرابى أصر على اختيار البارودى للحربية . وقال لشريف باشا : « لقد اخترناك رئيسا للوزارة ، ولا بد من مراعاة ميول رجال العسكرية » فاصر شريف باشا على عدم قبول مرشحيه ، وانتهت المقابلة الاولى على غير اتفاق .

ومضت أيام وشريف باشا متردد فى قبول الرئاسة . . ولم يكن يستطيع غيره أن يضطلع بأعبائها وينقل الموقف . وظل فى تردد حتى عاهده العرابيون فى بيان مكتوب أن لا يتدخل الجيش

فى السياسة ، وأن يكون خاضعا لأوامر الحكومة . فقبل تأليف الوزارة وألفها يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ورضى بإسناد الحرية الى البارودى ، والخارجية الى مصطفى فهمى .

وقدم كبراء البلاد وأعيانها الى شريف باشا بيانا يقرب من بيان الضباط فى العبارة ويطابقه فى المعنى وغايته اعلان ثقتهم بصداقته وميلهم جميعا اليه وانعقاد قلوبهم عليه ، وأنهم يكفلون له أن لا يقع فى المستقبل شئ من الحوادث التى تنسب الى رجال العسكرية ، ووالقون من أمتهم ومن رجال العسكرية الذين هم أبناؤهم وأخوانهم بزوال كل خطر ، وانقطاع جميع الأسباب التى توجب الخوف والاضطراب ، ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه لاصلاح أحوال البلاد بعناية الجناب الخديو المعظم .

قبل شريف باشا تأليفه الوزارة بعد أن حصل على هذه العهود والمواثيق ، فألفها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ .



وتعد وزارة شريف باشا « وزارة الأمة » لأنها الفت تحقيقا لرغبة كبراء البلاد وأعيانها . . وقد ابتهجت الأمة ابتهاجا كبيرا يتأليفها ، وعلقت عليها تحقيق آمالها فى اقامة النظام الدستورى المقرون بالعدل والاستقامة . وقد اضطلع شريف باشا بالمهمة التى ألقتها الثورة على عاتقه ، وأول ما رسم من الخطوط الحكيمة لهادة النظام الى الجيش . . فان الثورة باعتبارها ثورة عسكرية قد أخرجت الجيش عن مهمته الأصلية ، وهى حفظ النظام والدود من كيان البلاد ، وجعلته أداة سياسية للسيطرة والحكم . وهنا موضع الخطر ، إذ بذلك يختل النظام العسكرى ويفقد الجيش روح النظام والقيام بالواجب ويتسرب الانقسام الى صفوفه ، ثم تقع الحكومة فريسة الفوضى . . فبذل شريف باشا جهده فى الحيلولة بين الجيش والسياسة ، ووافقه مرابى على هذه الخطة

في أوائل عهد وزارته ، فقد ذهب إليه عقب تأليف الوزارة بيومين على رأس وفد من الضباط لتهنئته بالوزارة وشكره على قبول الرئاسة ، وألقى أمامه الكلمة الآتية :

« انى بلسان قومى اعرض لدولتكم اننا جميعا واثقون بصداقة دولتكم وخلص طويتكم لمحبة الوطن واهله ، وجازمون بان هذه هذه الصفات التى تحلت بها ذاتكم الشريفة تكون وقاية لبلادنا وسببا في استتباب الراحة العمومية فيها ، واننا نعلم واجباتنا والفروض التى تحتتمها علينا وظائفنا العسكرية ، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها ، ولذلك فاننا نقر باننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التى تكون ان شاء الله في خير ، وقاضية باصلاح شؤون البلاد ، الا أن لنا حقوقا معلومة يمنحها لنا القانون ، ونرجو من الله ان يحسن الينا بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح آمين »
وأمن عليه الحاضرون من الضباط . .

فترى في هذا الخطاب ان عرابى تعهد من جديد باحترام النظام ، اذ يقر بأن الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر اليه من اوامر .

خطبة شريف باشا

وقد اغتنم شريف باشا هذه الفرصة لينبه الضباط على واجبهم في ابعاد الجيش عن السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر بقوله « في علمكم ما قال الاقدمون آفة الرئاسة ضعف السياسة ولا حكومة الا بقوة ولا قوة الا بانقياد الجنود انقيادا تاما وامثالهم امتثالا مطلقا .

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومى فيه . . وهذا وذاك لا يتأتيان الا بطاعة رجالها العسكرية ، فترددى أولا في قبول الرئاسة ما كان الا تجافيا من تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويريد معها

الأشكال ، فأكون عرضة للإملاء بين اخواني في الوطن وبين الأجانب .
وحيث أغاثتنا الألفاظ الإلهية وحصل عندى اليقين باتقيادكم ،
فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة من رجال
ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط ،
لأنهما من أخص شؤون العسكرية وأساس قواها ، واعرفوا انكم
مقلدون أشرف وظيفة وطنية . . فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ،
وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخرا وسؤددا ، وفقنا الله
واباكم .»

فهذه الخطبة على ايجازها ، جمعت أسمى ما يقوله زعيم
سياسى صائب الراى بعيد النظر فى الظروف التى تألفت فيها
وزارته ، اذ لم يكن خافيا أن الدول الاستعمارية - وخاصة
انجلترا - كانت تتطلع الى الثورة العرابية لكى تتخذ منها ذريعة
للتدخل فى شؤون البلاد . ولم تخف هذه المطامع عن عرابى ذاته ،
فقد ذكر فى مذكراته انه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر
النيل كثرة تردد السير أدوار مالت قنصل انجلترا فى مصر على
الخدو ليلا ونهارا . . فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد ،
وخشوا من مطامع انجلترا ، وتحدثوا بأنها تطمع فى احتلال وادى
النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، اذ احتلتها سنة ١٨٨١ .

فشرىف باشا سعى جهده فى أن لا يتخذ دعاة الاستعمار من
الثورة ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد . من أجل ذلك لم يفته
النصح للعرابيين أن لا يقحموا الجيش فى غمار السياسة ،
فتضطرب الأحوال ، وتفتتح الثغرات للتدخل الأجنبى . ولم يكن

يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شيء كثير من الزهو والخيلاء ، إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة الى الراى العام ، وتآلفت وزارة شريف المرجوة من الامة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس ، قوى الشخصية ، لجعل خطبته تمليقا لضباط الجيش اكتسابا لثقتهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم الى التزام حدود واجباتهم ، وهى الطاعة والنظام والدود عن الوطن .

* * *

ولم يكن مثل شريف ليقبل ان يكون اداة فى يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجدا ولا سلطة ، وقد عرف عنه التعفف والزهادة فى كل ادوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وانه يزهد فيها اذا رآها تخالف مبادئه وكرامته . ولقد كان من الوجهة الدستورية اسبق فى الكفاح للدستور من العراقيين ، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب ، اذ تآلفت وزارته الاولى فى عهد الخديو اسماعيل على قاعدة تقرير مبدا المسئولية الوزارية امام المجلس ، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادئ المصرية . ولم يحل دون صدور المرسوم الخديو بتنفاذه الا خلع اسماعيل ، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية فى أوائل عهد الخديو توفيق ، وبرنامج سنة ١٨٨١ حين ألف وزارته الجديدة كان استثنافا لجهاده فى سبيل الدستور منذ سنة ١٨٧٩ ، أى قبل أن تظهر الحركة العراقية بسنتين ، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال فى الراى ازاء العراقيين .

وقد حققت وزارة شريف باشا كثيرا من الاصلاحات في المدة الوجيزة التي تولت فيها الحكم ، وكان مما أنفذه اصدار القوانين العسكرية التي كان هدفها تحسين حال الضباط والجند واصلاح التعليم في المدارس الحربية .

وابتهج الضباط بصدور هذه القوانين ، وزادتهم ثقة بوزارة شريف باشا .. وذهب وفد منهم الى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته واهتمام وزارته باصدارها . وأعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته وعاهدوه على الا يخالفوا له امرا ، وأن ينقادوا لارادة الحكومة ولا يترددوا في الذهاب الى أية جهة تأمرهم بالذهاب اليها .

عرايى فى الشرقىة

وقد رغب شريف باشا فى نقل زعماء الحركة من القاهرة الى الاقاليم لكى يخفف من ضغط الحزب العسكرى على الحكومة ، ويحقق مبداه الذى تولى الوزارة على اساسه ، وهو ابعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع . واقنع عرايى وصحبه بان مصلحة البلاد تقضى بابعاد الاليات التى يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الخواطر ، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول . وزاد فى حجة شريف باشا ارسال الحكومة التركية وفدا الى مصر برئاسة على نظامى باشا لتحقيق اسباب تمرد الجيش وخروجه على الخديو .. فقد ورد نبا قيام هذا الوفد من الاستانة فى ٣ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، فالتخ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لاقناع زعماء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكى يكون ذلك دليلا قائما

على اذعانهم للحكومة وتنفيذهم اوامرها وترك سلطة الحكم في يدها
ولكى يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثماني القادم ، فلا ينفسم
المجال امامه للدس والتفرقة ، فاقنعوا بهذه الحجة ، واستقر
راى وزارة الحربية على نقل آلاى عبد العال حلمى الى دمياط ،
وآلاى عرابى الى رأس الوادى بالشرقية . . ويقول عرابى انهم
قبلوا ذلك على شرط صدور الأمر الخديوى بانتخاب النواب لكى
يطمئن على انشاء المجلس النيابى ، فعلا صدر الأمر المذكور فى
٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ .

وكان سفر الالبيين الى مقرهما الجديد فرصة للمظاهرات
الوطنية التى تجلت فيها حماسة الاهلين وعواطفهم نحو الجيش .
كان آلاى عبد العال حلمى بك هو السابق بالسفر الى مركزه
الجديد ، وكان يوم سفره يوما مشهودا ، فقد انتقل الالاي الى
محطة العاصمة مارا وسط المدينة ، وسبقه اليها معظم ضباط
العسكرية وضباط المستحقين والبوليس للقيام بواجب التوديع .
وامتلأت المحطة بالمودعين ، ولما وصل اليها الالاي اخذ مصطفى
بك العنانى اخذ اعيان القاهرة ومن كبار تجارها ينشر الورود
والرياحين على رؤوس العساكر ، وسقى الناس شرابا سكريا فى
ذلك اليوم اكراما للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد .
وحضر محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ليودع الالاي
المسافر يصحبه عرابى بك ، وتبدلت الخطب الحماسية فى المحطة
قبل قيام القطار .

وفى ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ سافر آلاى عرابى من العاصمة بين
مظاهر الحماسة والتكريم . . فتحرك من مركزه بالعباسية فى

الساعة الثامنة صباحا قاصدا المحطة ، وشقّ المدينة من باب النصر
تتقدمه موسيقاه تعزف بألحانها الحربية فتثير الحماسة في النفوس
الى ان بلغ المشهد الحسينى ، فاصطف الآلاى امام المسجد . . ثم
دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يصحبه بعض الضباط ،
وأدار بريق الآلاى على الضريح الشريف ، ودعوا الدعوات الصالحة ،
ثم خرجوا وسار الآلاى الى المحطة ، مارا بالموسكى ثم شارع
البوستان فشارع كلوت بك . وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين ،
وازدحمت المحطة بالمودعين ، اذ حضر اليها جميع ضباط الجيش
المصرى ورؤسائه وكثير من الأعيان والتجار وعامة الناس ،
وتبدلت الخطب الوطنية في المحطة .

ثم تحرك القطار في منتصف الساعة الحادية عشرة قاصدا
مدينة الزقازيق ، وصحب عرابى في سفره السيد عبد الله نديم -
خطيب الثورة - واستقبل وصحبه وجنده في المحطات بمظاهر
الفرح والسرور والتكريم . وكان السيد عبد الله نديم يخطب
في الناس في كل محطة ، واستمرت مظاهر الاحتفالات حتى بلغ
القطار محطة الزقازيق ، فاستقبل القادمين جمهور الأعيان والاهالى
والتجار يتقدمهم أمين بك الشمسى كبير تجار البندر ، وهتفوا
لعرابى ولالجيش هتاف الدماء ، ونثروا على العساكر الورود
والأزهار العطرية وسقوهم الشراب السكرى ، ونزل عرابى من
القطار وحيا جميع المستقبلين وألقى فيهم خطبة حماسية بدأها
بقوله :

« سادنى واخوانى ، انا اخوكم فى الوطنية ، واسمى احمد
عرابى ، ولدت فى بلدة « هرية رزنة » من بلاد الشرقية هذه :

فمن عرفنى منكم فقد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فقد عرفته بنفسى ،
وها أنا واقف بين ايدى الاهل والخلان » ، واخذ يشيد بما قام به
وزملاؤه الضباط .

ثم استأنف القطار السير قاصدا الى رأس الوادى حيث كان
مركز الآلاى . . وبعد أن استقر به عرابى وجنده يومين دعاه أمين
بك الشمسى ودعا معه صحبه من الضباط الى وليمة شائقة فخمة
تكريما لهم ، فلبوا الدعوة وألقى عرابى فى الوليمة خطبة بمعنى
الخطبة السابقة ، وشكر أمين بك الشمسى وثنى عليه الثناء
المستطاب ثم وقف السيد عبد الله نديم وألقى خطبة حماسية ،
تعالى فى اثنائها هتاف الاستحسان من الحاضرين .

وفى اليوم التالى دعى عرابى لوضع الحجر الأساسى للمدرسة
الاميرية بالقازيق . . فلبى الدعوة وحضر الحفلة ، ووضع الحجر
الأساسى للمدرسة باسم الخديو . وألقى بهذه المناسبة خطبة ذكر
فوائد التعليم ، وحث الحاضرين على العناية بتعليم ابنائهم ليعدوهم
لخدمة بلادهم فى المستقبل .

تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية

بقى عرابى فى منصبه بالشرقية نحو ثلاثة اشهر يتنقل فى
الجهات ويبث أفكاره بين الأعيان والأهلين ، وقد أوجست الحكومة
خيفة من ابتعاده طويلا عن العاصمة وتركه يجمع حوله الاتباع
والانصار بعيدا عن رقابتها ، فاقترح البارودى تعيينه وكيلا
لوزارة الحربية ، فصدر الأمر العالى بذلك فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ ،

وماد الى المعاصرة واستقر بها ، وتوطدت الثقة بينه وبين البارودى وعظم نفوذه ، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات وذوى التكايات يقصدون اليها من كل فج ، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين . وتردد عليه مراسلو الصحف الأوربية ليأخذوا عنه الاحاديث والبيانات من الحركة التى قام بها ، فازدادت شهرته فى الاوساط الأوربية .

انشاء المحاكم الاهلية

ان أهم اصلاحات الوزارة الشريفة بعد الاصلاح الدستورى هو انشاء المحاكم الاهلية ووضع نظامها الجديد . . . فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الاهلية ، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى وأهمها :
١ - وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها واعلانها فى الجريدة الرسمية « ويكون اجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان ، وأما فى السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوما » .

٢ - عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدور الاحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها الى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارى بموجبها متى كانت احكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة .

٣ - ربت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة . . . فقضت بانشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والاسكندرية وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان وباقي ملحقات الحكومة

المصرية ، وانشاء محاكم جزئية في دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استثنائيتين ، احدهما بمصر ، والاخرى بأسسوط ، « أما فيما يختص باستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض بالقاهرة وكان اسمها في اللائحة « محكمة التمييز » ، وانشاء النيابة العمومية .

٤ - ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، انما للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم في اثناء السنوات الثلاث الاولى من تاريخ تعيينه . . ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة الى اخرى الا برضاهم وبمقتضى امر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض .

٥ - تقرر في اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم .

تركيا والثورة العربية

لم يكن موقف تركيا حيال مصر اثناء الثورة العربية موقفا سليما ولا نزيها ، بل كانت ترمى الى انتهاز الفرص لانتقاص مزايا الاستقلال الذى نالته مصر فى عهد محمد على ثم فى عهد اسماعيل ، واسترداد هذه المزايا والتدخل فى شؤون مصر الداخلية . ومع ان تركيا وقتئذ كانت من الضعف والارتباك بحيث لا تستطيع ان تجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها ، فقد كانت السياسة التركية قائمة على القدس وقصر النظر . . فهى لم تدع وسيلة

الا انتهزتها لاجراج مركز مصر والوقية بها . وكان موقفها من يوم أن ظهرت الثورة العرابية الى أن وقع الاحتلال موقفا مشئوما ، قوامه الختل وسوء النية والخداع ، فضلا عن الجهل وقصر النظر ، وكان ذلك من أكبر العوامل المساعدة على وقوع الاحتلال .

الوفد العثماني الأول

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، وهدأت الاحوال وابتدأت الوزارة الجديدة تحقق برنامجها بين مظاهر الثقة والاطمئنان . وبالرغم من ذلك ، فان الحكومة التركية رأت في هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل في شؤون مصر وانتحال حق الاشراف عليها ، فقررت ارسال لجنة الى مصر للنظر في الحوادث الأخيرة . وقد عرفت هذه اللجنة بالوفد العثماني ، وهو مؤلف من على نظامي باشا سر ياور السلطان عبد الحميد ، وعلى بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل هالى باشا الصدر الأعظم المشهور ، وفي معيتهما قدرى بك وصفر افندى وسيف الله افندى من ياوران السلطان .

تحرك هذا الوفد من الاستانة يوم ٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ قاصدا الى مصر . . ولم يسبق تأليفه مخابرة بين حكومة الاستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من ايفاده ، بل فوجئت البلاد بتلغراف من الاستانة ينبئ بقيام هذا الوفد ، فقبل النبا بالدهشة ، لأن حالة البلاد لم تكن تسيغ ايفاده فضلا عما يحدثه مجيئه من هياج الخواطر واثارة الهواجس في وقت كانت البلاد محتاجة فيه الى اقرار الطمأنينة في النفوس .

ولكن الحكومة العثمانية كانت في الواقع تعتمد أحداث حدث
يشير الخواطر في مصر . . فلعلها كانت تأمل أن تستفيد من الثورة ،
أو لعلها نظرت بعين الاستياء الى قيام وزارة حرة تقيم النظام
الدستوري في مصر ، لأن مثل هذا النظام لم يكن لترضى عنه حكومة
الاستانة التي جبلت على كراهبة الحرية والدستور . هذا الى
ان على رأسها السلطان عبد الحميد الذي بدأ مهده بتعطيل القانون
الأساسي العثماني ، والغاء مجلس المبعوثين « النواب » وتشتيته
دعاة الحرية وانصارها . . أضف الى ذلك أن الخديو توفيق لم
يكن منظورا اليه في الاستانة بعين الرضا والعطف ، لأن سلطان
تركيا لم يكن ليغفر له اغفاله الذهاب الى عاصمة السلطنة ، حين
ولايته الحكم ، ليقدم له فروض الولاء !

حقا ان توفيق باشا اعتذر عن عدم ذهابه الى الاستانة بآراء
احوال مصر وضرورة وجوده في عاصمة ملكه . ولكن هذا العذر
لم يكن ليقبله حكام الاستانة ، اذ كان من اخص صفاتهم الفطرية
والكبرياء وسوء الظن والانتقام . لذلك انتهزوا كل فرصة لاجراج
مركز الخديو واثارة المشاكل والعقبات في وجهه . ففكرة ارسال
وفد الى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد ، وقد استاء لها
شريف باشا وابدى مخاوفه منها .

جاء هذا الوفد الى الاسكندرية يوم الخميس ٦ اكتوبر سنة
١٨٨١ ، ووصل أعضاؤه الى القاهرة في مساء ذلك اليوم ونزلوا
ضيوفا على الحكومة بقصر النزهة بشبرا .

وفي صبيحة الجمعة ذهبوا الى سراي الاسماعلية لقابلة
الخديو ، فاستقبلهم بالترحاب ، وتبادلوا عبارات التحية

والود ، وأبلغوه تحيات السلطان وأعربوا له من تمام رضاه وسروره لما يبذله في تحسين احوال البلاد ، وان الغرض من ارسال هذا الوفد هو اظهار الثقة بالخدو وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه . . . فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة ، ثم انصرفوا عائدين الى قصر النزهة وهناك رد لهم الخديو الزيارة .

وذهب على نظامى باشا الى قصر النيل حيث كان ديوان الحربية ومركز الآلاى الثانى . . فاستقبله محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ، وهناك استدعى طلبة بك عصمت قائد الآلاى ومعه الضباط من رتبة قائمقام وبكباشى ، وألقى فيهم خطابا باللغة التركية - عربيه لهم البارودى - حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ أوامره

فاجابه طلبه بك عصمت بقوله : « ان العساكر المصرية جموعا وافرادا على قدم الطاعة والانقياد لولى أمرنا الخديو المعظم ، يتلقون أوامره بالامتثال ، ويقفون عند حد نواهيه . . فان كلا منا يعلم ان اول واجب على الجند هو اطاعة ولى الأمر والاذعان لما يأمر به . وما منا الا محب للجناب الخديو ميال بكليته الى الامتثال لأرشاداته » .

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا ، وصافح طلبة بك ومن معه من الضباط ، وأثنى عليهم الشاء الجميل ، ثم بقى مع محمود باشا سامى البارودى نحو نصف ساعة وانصرف . . . وزار بعد ذلك شيخ الجامع الأزهر ونقيب الاشراف وشيخ المالكية . . وكانوا فى أحاديثهم معه يشنون على الجيش ويطرون أعماله ، ويذكرون فضله فيما نالته البلاد .

وقد استاءت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثماني على غير اتفاق معهما . . وعدتاه تدخلًا من تركيا في شؤون مصر الداخلية ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة اقامته . . وانتهرت انجلترا هذه الفرصة لتعلن عن نفوذها في مصر حيال حضور الوفد ، فطلب السير ادوار مالت من حكومته ارسال بارجة حربية الى مياه الاسكندرية ، فأجابت طلبه . واتفقت مع الحكومة الفرنسية على أن ترسل كل منهما بارجة على أن تعود البارجتان من الاسكندرية حين مباحرة الوفد العثماني أرض مصر . وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية « الما » الى مياه الاسكندرية ، ثم جاءتها البارجة الانجليزية « انفسبل » . وغادرتا الميناء يوم ٢٠ أكتوبر غداة سفر الوفد العثماني فكانت هذه المظاهرة البحرية أول مظاهرة من هذا النوع اثناء الثورة العربية ، والمظاهرة الثانية وقعت في شهر مايو سنة ١٨٨٢ كما سيجيء بيانه . ويلاحظ ان البارجة « انفسبل » هي إحدى البوارج التي اشتركت في ضرب الاسكندرية يوم ١١ يولية سنة ١٨٨٢ ، فحضور الوفد العثماني كان باعثا على مجيء هذه البوارج . . فلا جرم كان حضوره ضارا بمصر من جميع النواحي .

وظل رجال الوفد العثماني في مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات وولائم ، واجمعت كلمة من حادثوهم من ذوى المقامات على أن البلاد ليس فيها أى اضطراب . واكد لهم الخديو أن الجيش على طاعته ، وبذلك انتهت مهمتهم . والضح ان مجيئهم لم يكن له مسوغ ، ولا كانت له نتيجة ما ، وعادوا الى الاسكندرية يوم

١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، وفي صباح اليوم التالى انقلبوا راجعين الى الاستانة .

انشاء مجلس النواب

فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ رفع شريف باشا الى الخديو تقريراً باجابة مطلب الأمة فى صدد انشاء مجلس النواب ، ضمنه مزايا النظام الدستورى وضرورة اقراره مصر ، وطلب تمهيدا لتأليف المجلس النيابى الجديد اجراء انتخابات عامة طبقا للائحة مجلس شورى النواب القديم . . على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الأساسية التى تكفل نهوضه الى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أو بعبارة أخرى دعا الى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون « جمعية تأسيسية » تضع الدستور الجديد .

وفى نفس اليوم الذى رفع فيه شريف باشا تقريره الى الخديو صدر الأمر العالى باجراء الانتخابات العامة وتحديد يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاح مجلس النواب .

ولما كان نظام مجلس شورى النواب القديم يجعل انتخاب النواب موكولا الى عمد البلاد ومشايخها فى المديريات وجماعة الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ، فقد جرت انتخابات سنة ١٨٨١ على هذا الأساس .

ولا شك فى أن جعل انتخاب النواب موكولا الى عمد البلاد ومشايخها فى المديريات يسهل على الحكومة السيطرة على الانتخابات واملاء ارادتها فيمن يختارهم العمدة والمشايخ . . ولكن

شريف باشا حرص حرصا شديدا على أن تجرى الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة . وأصدر منشورا بذلك الى جميع المديريات والمحافظات نبه فيه المديرين والمحسافظين الى ترك الانتخابات حرة ، وهو أول منشور انتخابى فى تاريخ مصر الحديثة يقضى باحترام حرية الانتخابات العامة .

وفى الحق أن الحكومة لم تتدخل فى هذه الانتخابات ، ولم تتعرض لحرية الناخبين فى انتخاب من يريدون . . فكان الانتخاب حرا بكل معانى الحرية . وكذلك كان حرا من تدخل العرابيين واملاء ارادتهم على الناخبين ، وترشيح اشياعهم واتباعهم . وقد كان فى استطاعة حزبهم باعتباره صاحب الفضل فى انشاء مجلس النواب أن يتدخل فى الانتخابات ، ويملى ارادته على الناخبين ، لكى يضمن تأليف غالبية النواب من اتباعه ومرشحيه . ولو فعل ذلك لقضى على حرية الانتخاب قضاء مبرما . . ولكن حسنا فعلوا اذ ترك الناخبين أحرارا فى انتخاب من يأنسون فيهم الاستقامة والاخلاص والكفاية ، ولم يسلبهم حرية الاختيار التى هى قوام الحياة الدستورية الصحيحة . . فجاءت الانتخابات صورة صادقة لارادة الناخبين ، وضرب العرابيون بذلك مثلا رائعا فى احترام حرية الانتخاب .

افتتاح مجلس النواب

كان افتتاح مجلس النواب يوما مشهودا من أيام مصر التاريخية ، استقبلته الأمة مفتبطة مبتهجة بما نالته من تقرير حريتها السياسية بانشاء مجلس يمثلها ويشرف على شؤونها

واقدارها . وقد كان هذا المجلس حقاً رموا لهذه الحرية .
ولولا دسائس الانجليز ومكايدهم لكان فاتحة عصر جديد لنهضة
مصر وتقدمها .

أعدت قاعة اجتماع المجلس بديوان وزارة الأشغال - قاعة
اجتماع مجلس الشيوخ الآن - وحدد يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر
سنة ١٨٨١ لافتتاحه (١) فلم تكد تشرق شمس ذلك اليوم حتى
ازدحم الديوان والشوارع المفضية اليه بالجماهير ، واصطفت
اورطه من الآلاى الأول المشاة - آلاى الحرس - على جانبى الطريق
من باب الديوان الى سلم القاعة بقيادة البكباشى محمد عبيد (الذى
تقدم الكلام عن الدور الذى قام به فى واقعة قصر النيل) ومعها
موسيقاها العسكرية تصدح بالحنان الفرح والسرور والابتهاج .

وحضر النواب ، واخذوا مجالسهم ووجوههم تتهلل غبطة
وسرورا . . وفى نحو الساعة العاشرة صباحا تحرك الركب
الخدوي من سراى الاسماعيلية ، فأطلقت المدافع من القلعة ايدانا
يتحرك الموكب . وكان يصحب الخديو فى عربته شريف باشا رئيس
مجلس الوزراء ، وأحمد خيرى باشا المهردار - حامل الختم -
ورئيس الديوان الخديوى ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى .

فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام ، وهتف الجنود
بحياة الخديو منادين النداء المعتاد : « أفندمز جوق باشا » - أى
يعيش أفندينا - وكان فى انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء

(١) كان محددًا لافتتاحه يوم ٢٣ ديسمبر كما تقدم بيانه ، ولعدم اكمال معدات
الاجتماع أرجىء الى يوم ٢٦ منه .

ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه فتلقوه بالاجلال .. وقصد
الى الغرفة المعدة لاستراحته ، فلبث بها هنيهة قصيرة ، ثم انهى
اليه محمد سلطان باشا رئيس المجلس ان المجلس قد استعد وكمل
اجتماع الأعضاء . فسار الخديو ودخل قاعة الاجتماع فى نحو
الساعة الحادية عشرة ، وحيا الأعضاء .. فتلقوه بجميل الاعزاز
والاجلال .

واخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة ، وافتتح المجلس
بتلاوة خطبة العرش ، وقد تلاها بنفسه ، وهذا نصها :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لاجل
أن ينوبوا عن الاهالى فى الأمور العائدة عليهم بالنفع ، وفى علم
الجميع انى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عرمت بنية خالصة
على فتح مجلس النواب .. ولكن تأخر افتتاحه الآن بسبب
المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة . فأما الآن فنحمد الله تعالى
على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ،
ومن تخفيف احوال الاهالى على قدر الامكان ، فلم يبق مانع من
المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى
أنا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم ، وانتم تحيطون علما أن جل
مقاصدى ومسامى حكومتى هو راحة الاهالى ورفاهيتهم وانتظام
أمورهم بتعميم العدالة بينهم ، وتأمين سكان القطر على اختلاف
أجناسهم ، وهذا منهجى واضحا مستقيما ، وعليه سىرى منذ
توليت أمركم ، محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف .

« فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور
كلها ، خالصا مخلصا فى خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذكراته فى

المنافع العمومية ، مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول ، سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شيء فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن .. قالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر ، وأن تكون يدا واحدة فى اتمام الأعمال النافعة ، متوسلين بعناية الله تعالى وامداد رسوله الكريم ، ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية ادامها الله ، نسأل الله حسن النجاح انه ولى التوفيق . »



ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له واطلقت المدافع من القلعة مؤذنة بانتهاء الخطاب مبشرة باجتماع مجلس النواب .. ثم برح الخديو مكان الاجتماع وصدحت الموسيقى بنغمات التحية له ، وعاد الى سرايه فى موكب حافل ، وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر الدستورى ، لانها اول خطبة لولى الامر فى افتتاح اول مجلس نيابى كامل السلطة فى تاريخ مصر الحديث ، وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الاسلوب ، متضمنة اعلان الخديو انضمامه الى الأمة فى اقرار النظام الدستورى . وقد القاها بنفسه دون ان يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى ، فكان فى القائه اياها تثبيتا وتوكيدا لما احتوت عليه من الآراء والمعانى .

لم تكن جلسة الافتتاح علنية ، وذلك طبقا للائحة مجلس شورى النواب القديمة .. ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق

هذا النص ، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع ، ووقفوا حول مقاعد الأعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح . ولم يدع احد من قناصل الدول الى حضور الحفلة باعتبارها حفلة سرية طبقا لللائحة القديمة ، ولأن هذا الاجتماع من شؤون البلاد الداخلية . وقد أمد في القاعة ١٢٠ كرسيًا لجلوس النواب ، وكانوا في الواقع أقل من ذلك . . . ولكن الحكومة كانت معترضة تعديل اللائحة الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديريات ، وانتخاب نواب عن السودان ، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذا العدد . . . وأعدت كذلك نحو ٤٠٠ كرسي للنظارة ، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية في اللائحة الجديدة .

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الأعلام « اللجان » وظلوا مستريحين ساعة من الزمن ، ثم عادوا الى قاعة المجلس . واستأنفوا اجتماعهم ، فلقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية :

« أيها السادة النواب

« نحمد الله الذي جعل أمرنا شوري ، ونصلي ونسلم على نبيه المأمور بالشورى والأمر بها ، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وسمو الإدارة ، فما زادكم الا يقينا بما عهدتم بالجناب المعظم من صفاء النية وكرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح الى المصلحة الوطنية . . . وقد اجتمعتم في هذا المكان الرفيع بعناية الجناب العالي ورجال حكومتنا السنية للنظر في امور أوطانكم وانتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة

أعيانه ونبيهائه ، فواجباتكم من هذا القبيل تقضى عليكم بالحكمة
والاعتدال والثبات ..

« ولا أزيدكم علما ان الوطن العزيز محتاج الى اصلاح
والتنظيم قابل للتقدم والعمران جامع لاسباب المنافع الكلية ،
فما عليكم الا السعى والاجتهاد لنوال المراد . ولكنكم لا تجهلون
ان علينا حقوقا واجبة الحفظ ، وذنما لازمة الرعاية ، وانا قد
أمرنا شرعا بحفظ العهود ورعى الدم ، فمن تلك العهود شدة
الارتباط وصلة التبعية للدولة العلية التى هى مركز قوتنا ومرجع
سطوتنا ، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا الاخلاص . فلا بد
من ثباتنا على هذه الحال بالنظر اليها ، ولا شك ان تقدمنا واستقامة
أمورنا وتأيد أمر الشورى فينا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ
لنا عنه من القوة التى تكون جزءا من قوتها الكلية . ومن الدم
والمواثيق علاقتنا المالية والتجارية مع الدول العظمى ، فهذه الدم
واجبة الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة
بيننا وبين هاتيك الدول التى ينبغى لنا الاعتقاد برغبتها فى انظام
أمورنا وميلها الى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح بذلك معظم
رجالها على منابر المجالس النيابية وفى المنشورات الرسمية .

« فاذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الدم وعرفنا حقوق
الوطن علينا ولم ندهل عن شى من الواجبات لزمنا الاخذ بأسباب
الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدرا عنا الضرر
ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا اليه ويحقق بنا ظن أبناء الوطن
الذين جعلونا موضع ثقتهم واعتمادهم .

« فوجهوا اخوانى همتمكم فى السعى بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات . . فمن جد وجد ، ومن سار على الدرب وصل »

ثم ألقى سليمان باشا أباطة نائب الشرقية الخطبة الآتية :

« سعادة الرئيس ، الحمد لله على سوابغ آلائه ونوابغ نعمائه ، وبعد فقد أبان رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل الى المصلحة الوطنية ، وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا وواجباتنا بالنظر الى العهود الواجبة الحفظ والدم اللازمة الرعاية ، وهذا موقف ، الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه أصيلاً عن نفسى ونائباً عن سائر اخوانى النواب . . فيا سعادة الرئيس الهمام ، لقد علمت وانت اولنا ان ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية الا وفى عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرمية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدبراً منها الضر . . ويا اخوانى ، لقد علمتم ان الانظار محدقة الينا والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج الى الإصلاح كما قال سعادة الرئيس . . فلندخل ، الإصلاح من بابه ، وناخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر الا الى المصلحة العمومية ، ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية . . وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجناب المعظم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومته متوجهة الى تأييد مجلسنا ، وان الأمة تتوقع منا الاجتهاد فى سبيل الحكمة والسداد . . »

« فما أجددنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ويحسن الآمال ، وقد آن الشروع فى العمل ، فلنقبل عليه

بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وافكار متوجهة الى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على اداء الواجبات ، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا واليه ننيب .

كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومى عام . . تجلت فيه مظاهر الابتهاج والفبطة والسرور العظيم ، فوفد على العاصمة فى ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديريات لمشاهدة حفلة الافتتاح ، واقامت الولايم والحفلات فى القاهرة والاسكندرية ابتهاجا بافتتاح المجلس الجديد . واشترك فيها كثير من النواب والاعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة ، وعبرت الصحف اصدق تعبير عن شعور الراى العام نحو هذا الحادث الهام فى حياة مصر القومية .

وقد اجتمع المجلس يوم افتتاحه وانتخب من بين اعضاء لجنة عهد اليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه الى الخديو ، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة اعضاء من النواب البارزين وهم : احمد بك الشريف ، عبد السلام بك المويلحى ، محمد بك الشواربى ، امين بك الشمسى ، وهلال بك منير ، محمود بك سليمان ، احمد بك على ، مراد افندى السعودى ، اسماعيل افندى سليمان ، على بك شعير .



وقد اعدت اللجنة الجواب واقره المجلس ، وفى يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه هيد الله باشا فكرى كبير الكتاب واعضاء اللجنة العشرة الى سراى الاسماعيلية بملابسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب

العرش ، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء ، وتلا محمود بك سلـ
الجواب ، وهذا نصه :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وراشاده ، والصلاة والتسـ
على من اصطفى من عباده ، نقوم لدى هذه السدة الخد
الكريمة نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة عن جمـ
في تقديم واجب الشكر لهذا الجنب الخديوى الفخيم على انعم
عواطفه نحو مجلس الشورى النيابة الذى افتتحه بنطقه الشر
اظهارا لمقصده الجليل من حيل القول الى عالم الفعل واجابة لر
الأمة ، ونظرا للمصلحة العامة . . بعد أن زالت العوائق د
وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلال هممه الخديوية التى ذ
لها صعب المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى هـ
الوقت واطمأنت الحال ، « ودنى المنى وانتادت الآمال ، « . و
شنف أسماننا وآنعش أرواحنا ذلك النطق الكريم ، وملك أفئـ
وملأها سرورا وطربا بما تضمن من الافصاح عما هرفناه ا
النعمة ، والفناء من نراهة النية ونبالة القصد ، حتى لقد لـ
السرائر بما بدا على قسماات الوجوه من سمات السرور .
تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كر
لولى متفضل عليها متجيب اليها محب لحريتها مشفوف بخـ
ومنفعتها .

« فلم يبق الا أن نبذل غاية ما فى السعة وتأتى على قاصـ
الاستطاعة فى نفع هذه الأمة التى ندبتنا للنظر فى منفعتها واستناب
عن انفسها لرؤية مصالحها ، سالكين فى ذلك من مسالك الحـ
والتبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغبته ، وتحمد به
توفيقه عاقبته ، ويعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسـ
والرشاد وسلامة البلاد والعباد ، ويؤيد ما لنا من روابط التبع
للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التى منحت
عواطفها الكريمة من الامتيازات المرمية ما جلت به النعمة وعظمـ

المنة ، ويؤكد علائقنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين الى الله جل ثناؤه وتقدست الاؤه في أن يحرس لنا هذا الجناب الخديوى الفخيم ويديم لاوطاننا به النفع العميم ، ادام الله توفيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام » .

وتعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس وتعقيب سليمان باشا أباطة عليها وجواب المجلس على خطبة العرش من الوثائق الهامة في تاريخ المجلس . . . وهى صورة ناطقة تمثل لنا جانبا من الحياة السياسية والآداب البرلمانية فى ذلك العصر ، ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة - فى مجموعها - وتدل على سهولة استساغة نواب سنة ١٨٨١ للأساليب البرلمانية الحديثة .

وضع الدستور

واشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور ، وكان يسمى فى اصطلاح ذلك العصر « اللائحة الأساسية » أو « القانون الاساسى » ، وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية ، اذ يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانية ، كتقرير مبدأ المسئولية الوزارية امام مجلس النواب ، وتخويل المجلس حق تقرير القوانين بحيث لا تصدر الا بتصديق منه ، وتقرير الميزانية والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها والزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة الا بعد تصديق المجلس ، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية فجعلها ممثلة فى مجلس النواب دون مجلس الشيوخ .

ولما اتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس النواب للمناقشة فيه واقراره . . . ففى عصر يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ ، جاء الى مجلس النواب يصحبه سائر الوزراء ، فعرض الدستور على هيئة المجلس ، وألقى فى هذا المقام خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد ، والمع الى انه بوضع هذا الدستور

أزما ينفذ الخطة التى رآها من ثلاث سنوات ، فى عهد الخديو اسماعيل .

وقد أحال المجلس مشروع الدستور على « اللجنة الدستورية » وهى لجنة ألفها خصيصا للنظر فيه وكانت تسمى « لجنة اللائحة » . وقد بحثت اللجنة مواد الدستور وأقرت معظمها مع تعديلات يسيرة فى بعضها لا تغير من جوهره شيئا . وكاد الأمر يتم بالاتفاق بين الحكومة والمجلس على نصوص الدستور ، لولا الازمة السياسية التى أدى إليها تدخل فرنسا وإنجلترا فى وضع الدستور وانتهت بسقوط وزارة شريف .

أزمة يناير سنة ١٨٨٢

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية خطيرة نسميها أزمة يناير سنة ١٨٨٢ . . ترجع الى سوء نية إنجلترا وفرنسا حيال مصر وائتمارهما بالنظام الدستورى ، الذى كاد يستقر بإعلان اللائحة الأساسية . ولم يكن بقى على إعلانها وصدور المرسوم بها سوى اجراءات شكلية من تبادل الراى بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة التى أدخلتها لجنة المجلس فى مشروع اللائحة . .

ولكن إنجلترا وفرنسا أرادتا أن تحدثا حدثا يخلق الاضطراب فى مصر ، وقد يودى بالدستور . . وذلك بتدخلهما فى شؤون مصر الداخلية ، وإيقاع الفرقة بين الخديو والأمة ، ولكى تتخذا من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح .

ففى اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ توجه السير أدوارمالت معتمد إنجلترا ، والمسيو سنكفكس المعتمد الفرنسى مجتمعين الى سراى عابدين ، وقدما الى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، قوامها انهما حيال الحوادث الأخيرة قد أجمعتا على تأييد سلطة الخديو . .

وفحوى المذكرة ان الدولتين انتحلتا لنفسيهما حق التوامة والرقابة على مصر واقرار الأمن والنظام فيها ، والتدخل في شؤونها الداخلية .. وظاهر من عباراتها أن فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء الى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلماني في مصر .. ولم تكتما الاغراب عن هذا الاستياء صراحة في المذكرة ، اذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الأمر الخديوي باجتماع مجلس النواب » .

قوبلت هذه المذكرة في مصر بالسخط العام .. وهاجت لها الخواطر ، وتوجه شريف باشا الى معتمدى فرنسا وانجلترا وانهى اليهما اعتراضه على المذكرة .

واعقب هذا التدخل تدخل آخر ، اذ طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا بايعاز من الرقيبين الاوربيين الا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدم اليه في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى اثناء استفال « اللجنة الدستورية » بالنظر في اللائحة الأساسية .

كان هذا التدخل تحديا بالفا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدبرا مبيتا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال .. اذ ما شأن انجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ واى قانون يخولهما حق التدخل في وضع الدستور والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ !

ولا شك ان هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، لاسيما ان مشروع اللائحة الأساسية كان ينص في صراحة لا ابهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون . وفي هذا النص الكفاية لاطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم .. اما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب بحق تقرير الميزانية ، وهو أهم خصائص البرلمان ، فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذى لا مسوغ له ، وهو الطمع الاستعماري الذى لا يحترم حقا ولا يرعى عهدا .

كان الموقف على جانب كبير من الخطر . . فهناك أولا حقوق الأمة وكراحتها ، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقا من اقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية . . وهناك من جهة أخرى الخطر الماثل أمام رجل الدولة ، إذ يرى البلاد هدفا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحقرتين للاحتلال .



وقد لوتلى شريف باشا درءا للأزمة ان لا يبت مجلس النواب بقرار نهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، وأن يرجئها الى حين ، حتى تنجلي الغمة . وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مضر أن تصده لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتهال والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعا لحقوق الأمة فى الدستور ، بل كثيرا ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التى يعمد اليها لاتقاء الازمات . . على ان وضع الدستور قد يستغرق وقتا طويلا او يقصر ، على حسب الظروف والملايسات . ولم يكن النص الخاص بالميزانية فى ذاته مستعجلا لان ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أى قبل انعقاد مجلس النواب . . فالبحث فى أمر الميزانية لا تبدو اهميته العملية الا فى ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، فارضاء البت فى هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو الى التصادم بين المجلس والوزارة .

وقد نصح المستر « بلنت » مرابى وصحبه بالاعتدال فى موقفهم من هذه الأزمة ، وبأن لا يقطعوا براى فى نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وانجلترا . وأيده الشيخ محمد عبده فى نصيحته ، وروى عنه انه قال فى هذا الصدد : « لقد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا ان ننتظر الآن بضعة أشهر » . . ولكن نصيحة الاثنين عبثا !

وقد عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل . . .
ولكن عرابي ورؤساء الضباط والأعضاء البارزين من النواب
لم يقبلوا هذا الحل ، وارتأوا رأيا آخر يناقضه ، وهو تقرير مادة
الميزانية في الحال . ويلوح لنا ان ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان
له دخل في الأخذ بهذا الرأي وهو انصراف العرابيين عن شريف ،
ورغبتهم في اقصائه عن الحكم ، واسناد رئاسة الوزارة الى رجل
منهم ، اذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وان كان قد ألف وزارته
على قاعدة اجابة مطالب العرابيين ، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء
من الاستقلال والكرامة .

وهذا ما جعل العرابيين يرغبون في التخلص منه ويستبدلون
به رجلا من خاصتهم . . . وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح
محمود باشا سامي البارودي الى رئاسة الوزارة . . . فقد كان
البارودي كثير الطموح الى السلطة والجاه ، ومن هنا تعقدت الازمة ،
وامتنع الأخذ برأي شريف باشا ، لان البارودي وهو وزير الحرية
في وزارة شريف باشا ، قد زين لعرابي وصحبه ان يتشبثوا برايهم ،
ويرفضوا التأجيل ، ويقرروا مادة الميزانية فورا . وقد رتب
على هذه الخطة وصوله الى الرئاسة ، لانه كان مفهوما أن رفض
النواب رأي شريف باشا يؤدي بداهة الى استقالته ، فيدعى هو
الى تأليف الوزارة الجديدة .

استقالة شريف باشا

وكان ما رتبته البارودي . . . فقد اتفقت كثرة النواب على رفض
التأجيل وعلى اقرار مادة الميزانية كما هي . ورأي شريف باشا
من حديثه مع أعضاء اللجنة الدستورية انهم رافبون في اسقاط
وزارته ، فلم ير بدا من تقديم استقالته في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .
وقد كان يجدر بالنواب أن يترشوا في الأمر . . . وأن لا ينقلبوا
بوجه السرعة على من كان موضع آمالهم حتى الامس . وبما
يستوقف النظر ويدعو الى الأسف ، ان يكون أول عمل هام لمجلس

النواب هو التخلص من الرجل الذي انشاء وتاهل من اجله ووضع نظامه الاساسى . . ولكنها الأهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ في وكوب هذا المسلك .

ويعد سقوط وزارة شريف باشا اقضاء تاما لسلطة الخديو وانتصارا حاسما للحزب العسكرى وعلى رأسه عرابى ، لأن الخديو لم يكن راغبا في استقالة شريف باشا .

وقد ناضت شهرة عرابى في أوروبا عقب سقوط هذه الوزارة بعد ما تبين أن له النفوذ الفعال في مجلس النواب . . إذ استطاع بواسطته إسقاط الوزارة التى رغب فى التخلص منها .

وزارة البارودى

نزل الخديو على ارادة الحزب العسكرى - وفى الظاهر ارادة النواب - فاستند رياسة الوزارة الى محمود سامى البارودى . . قالها وادخل عرابى فيها وزيرا للحربية . . ويبدو من التامل فى الكتاب الذى رفعه الى الخديو بتأليف الوزارة أن لا خلاف فى المبادئ العامة بين الوزارة الجديدة والوزارة المستقبلية . .

والخلاف الحقيقى بينهما هو فى اقرار المواد المتعلقة بالميزانية قورا . . وكان شريف يرى تأجيلها الى حين . وثمة فارق آخر فى التشكيل ، فان وزارة البارودى مؤلفة من صميم العرابيين . . وحسبك أن فيها عرابى باشا وزيرا للحربية ، وقد كانت فى ذلك الحين أهم الوزارات شانا وامظها نفوذا . وربما كان هذا من أهم الأسباب الحقيقية التى أدت الى تغيير الوزارة ، لأن عرابى كان يطمح فى أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى فى عهد وزارة شريف باشا الى . . وكيلا ، كما كان يطمح البارودى فى رياسة الوزارة . وهكذا كان التطلع الى المناصب الوزارية - ولم يزل - من أسباب ما حل بمصر من الكوارث .

ثورة عرابي في مرحلتها الثانية

المرحلة الثانية من الثورة

ويعيننا أن الثورة العراقية قد بدأت تسلك سبيلا بعيدا عن الحكمة من يوم أن اتفق عرابي وصحبه على اسقاط وزارة شريف باشا وبدأت بذلك مرحلتها الثانية .. مرحلة الشطط والخطل ، فان شريف باشا كان بلا نزاع اقدر من البارودي على حسن تدبير الأمور في تلك الاوقات العصيبة ، اذ له من ماضيه السياسي وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة في الاضطلاع بالمهام السياسية ، اما البارودي فقد كانت نشأته ادبية وحربية فحسب ، وعلى انه من اعلام الادب وكبار الشعراء ، وله في ذلك المقام الذي لا يبارى .. لكن هذه المزايا ليست هي المطلوبة لتصريف سياسة مصر ، وخاصة في ذلك العصر المضطرب .. اضيف الى ذلك أن النشأة الحربية اذا اجتمعت الى الشعر والادب ، تثير في النفس روح الخيال والتطلع الى اقصى مراتب المجد والعلو . ومن هنا جاءت آمال البارودي بعيدة الأفق ، لا تقف عند حد حتى بلغت التطلع الى العرش .

وفد عظم شأن عرابي بتقلده وزارة الحربية ، فانها الوزارة الوحيدة التي كانت تتطلع اليها الأنظار في ذلك الحين .. وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم ، وقوة الحركة الوطنية ، فأصبح عرابي الرئيس الفعلي للحكومة . وزاد من مكانته نيله بعد تقلده رتبة لواء « باشا » ، لما للالقب والرتب من الأثر الذي لا ينكر في نفوس العامة والخاصة . وصار له الأمر والنهي ، لا في وزارة الحربية فحسب ، بل في كل وزارات الحكومة . وأصبح دكتاتورا محضا ، وأضحت دبره مليجا لطلاب الحاجيات وأصحاب الشكايات .

دستور سنة ١٨٨٢

أقر مجلس النواب الدستور وصدر به المرسوم الخديوى فى ٨
فبراير سنة ١٨٨٢ وقدمه البارودى الى المجلس موقعا عليه من
الخديو ، وألقى لهذه المناسبة خطبة بليغة جاء فيها :

« أيها السادة النواب .. أحسب نفسى سعيد الطالع بحضورى
بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الأساسى الذى سيكون ان شاء
الله قاعدة لجميع أعمالكم ، ويسرنى كل السرور اننى لم أحمله اليكم
الا بعد يقينى انه خير أساس يمكنكم ان ترفعوا عليه من الأعمال
ما يعزز شأن البلاد وينمى ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها » . . .

« الا اننى اعلم كما تعلمون ان مجرد وضع القانون على أصول
الحرية وقواعد العدالة لا يكفى فى وصولنا الى الغاية المقصودة من
اجتماع حضراتكم ، بل لابد ان ينضم الى ذلك خلوص النية من كل
واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى
الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى
دوائرها . وقد قال عقلاء السياسيين ان الوصول الى هذا النوع من
الكمال ، أعنى حصر جزئيات الأعمال وظيفاتها فى دائرة القانون ، انما
ينال بعد العناء وطول التجارب .. لكنى لا أمد هذا صعبا عليكم »
فان العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على
حضراتكم ، وانتم على أكمل درجات العقل والفضيلة . ولا عناء فى
اتباع القانون الا على القاصرين ، وفى أملى انكم ستحققون ما يظنه
أحباء البلاد فيكم عندما تبندثون فى الأعمال المهمة التى تهيأتم الآن
لمباشرتها ، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير
بلادكم وتوجهوا الى ذلك ماضى الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل فى
الحصول على فائدة قليلة . وهذا لا يكون الا بتخليص الأفكار
وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الأعمال
وقفا على المصالح العمومية التى نفعها فى الحقيقة هائد عليكم وعلى
أبنائكم .

« ان التفات النظر الى الخصوصيات يبعث في القلوب محاسنات
ومنافرات تحمل على الخلاف اللائم ، نعوذ بالله ، وانكم تعلمون ان
الذين رفوا الى قروة العز واوج الشرف لم ينالوا ذلك الا باخلاصهم
في طلب النفع العام ، فاعترف العالم بفضلهم واجلتهم القلوب فاعلتهم
اعلى المنازل ، فثبتوا في مكانتهم ما داموا بحلية الاخلاص ، واني
اهني نفسي بوقوفى بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم ،
العالمين بان شرفهم معقود بشرف اوطانهم ، الموقنين بانهم لن يكونوا
قوايا حقيقيين الا اذا اقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا
من الثبات في خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفها
القريب » .

« وفي علم حضراتكم ايها السادة اننى عند استلامى رئاسة
النظار رفعت الى جناب خديونا المعظم تقريرا يثبت فيه مبادئ
الهيئة الحاضرة واظنكم قرائموه وتاملتم معانيه ، وقد تكرم على
جناب الخديوى بقبوله . واني مؤمل فيكم ان تكونوا عضدا لنا
وساعدا قويا على تميم ما قصدنا ليستقر امر النظام وتتوفر لدينا
اسباب الثروة والرفاهية ، ونحفظ الحقوق التى لنا ، وتؤدي
الواجبات التى علينا ، ونوفى بجميع عهودنا لن عاهدناه . وتكون
بذلك قد ارضينا سلطاننا الاعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا ،
وارضينا جميع الدول المتعددة التى تحب ان تراتنا حائزين لشرفنا
حافظين لحقوقنا ، قائمين بمهودنا . وآخر ما نتواصى به الا نجعل
للتعصب المشرى دخلا في الاعمال الوطنية التى كلفتكم البلاد ان
تقوموا بادائها ، وان تكون الوطنية الحققة هي الباعث القوى على كل
فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل ، نسأل الله تعالى ان يوفقنا
جميعا لما فيه رغبة اوطاننا وتقدم بلادنا وان تتمتع البلاد بيقين
حضرة خديونا المعظم ايده الله » .

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور مصدقا
عليها من الخديو .

فنهض عبد السلام بك المويلحي وألقى كلمة شكر للبارو
على اسراعه بالتصديق على الدستور . ورد عليه البارودي بأه
واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا الا الواجب . ثم ألقى سلطان به
بلسان النواب كلمة شكر أخرى وانتهت الجلسة إذ كانت الس
السابعة .

وبعد انقضاء الجلسة توجه النواب الى السراى الخدي
ليؤدوا للخديو واجب الشكر . فلما مثلوا بين يديه تلقاهم باله
والايناس ، وتقدم سلطان باشا بالنيابة عنهم وقال : « ان حضر
النواب وفدوا الى هذه الساحة الفيحاء ليقدّموا للجناب اله
شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم وما منه
حضرتة العلية لأهل القطر من التفضل والاحسان » ، ثم دعا للجنه
الخديوى بدوام العز والاقبال وأمن جميع الحاضرين . . . فو
ذلك موقع القبول لدى الخديو وشكر النواب على صنعهم الجمه
ثم جلسوا ودارت بينهم احاديث ودية .

وأعرب لهم الخديو عن ميله القوي لخدمة الاساقفة و
مساعيهم لمنفعة رعيته ، وأنه لا يقصد بهم الا الخير ، ولا يريد
غير خطة التقديم والاعتراف . ثم تصح لهم ان يسلكوا جادة ال
ويسيروا في سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة
متخذين الحزم مرشدا والسكون والتأني دليلا ، ووعدهم به
مستعد لمساعدتهم في كل ما أرادوه من الأعمال النافعة للبلاد
فخرجوا من لدنه شاكرين ، ثم قصدوا الى ديوان الداخلية وكرر
الشكر لرئيس مجلس الوزراء ، فقابلهم بالترحاب . وكان عند
الثناء المقابلة وزراء المالية والحقانية والخارجية والاشغال ،
فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم واناؤا عنهم سلطان باشا
تقديم الشكر عنهم للوزراء ، ثم انصرفوا فرحين مسرورين .
وأخذ مجلس النواب يضطلع بمهمته في كفاية وجهه يستحقا
التقدير والثناء . ومع انه لم يجتمع الا زمنا وجيزا لم يتجاوز

ثلاثة أشهر ، فقد قام بطائفة صالحة من الأعمال . فقد قرر الدستور . . وهذا من أهم أعماله . ووضع النظام الداخلى للمجلس ، وتباحث فى مسائل هامة تتصل بتقدم البلاد ورفاهيتها كعلاج غلاء الأسعار وتعميم التعليم الابتدائى ، ومنع تضخم المعاشات . ونظر فى اقتراح قدمه نائب اسنا بإنشاء خزان أسوان وأقره المجلس ، وهذا يدل على أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يفتهم التفكير فى أعظم مشروعات الرى التى تمت فى العهد الحديث

ظهور الفتن

كثرت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة فى ظل النظام الدستورى . ولم تكتمل تنتهى الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء الذى ساد مصر من قبل ، واخذت الأحداث تتوالى على البلاد . . فكان انقضاى المجلس ككلى نديرا بالانتكاس والرجعية . . ولقد كان محتملا لو بقى المجلس منعقدا أن يعالج هذه الأحداث بالحكمة والروية ، ولكن شامت الأقدار والملايسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية ، فاحتملت وزارة البارودى وحدها بعة معالجة الموقف ، وواجهت مشكلات عدة داخلية وخارجية ، وتفاقم الخلاف بينها وبين الخديو حتى أدى الى استقالتها .

وأول الأحداث الداخلية التى انتابت البلاد بعد انقضاى مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة . . وهى حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير فى تطور الثورة العربية ، بل فى مصير البلاد قناطبة . . وخلاصتها أنه فى شهر أبريل سنة ١٨٨٢ علم هراى من طلبة باشا عصمت قائد اللواء الأول أن بعض الضباط الشراكسة ياتمرون به ، ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء ، وأن بعض من صدر اليهم الأمر منهم بالاستقر

الى السودان كانوا قوام هذه المؤامرة ، فعرض عرابى الامر على الوزراء ، ثم على الخديو ، فتقرر تحقيق هذه المؤامرة فى مجلس حربى ، وتآلف هذا المجلس برئاسة الفريق راشد باشا حشى . فأخذ المجلس فى التحقيق ، وسأل من عرفت اسماؤهم من المتآمرين . . فدلوا على ثمانية عشر ضابطا مشتركين معهم فى المؤامرة . فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ فى استجوابهم ، فدل هؤلاء أيضا على غيرهم ، فقبض عليهم . . حتى بلغ عدد المعتقلين نحو أربعين ضابطا ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى وزير الحربية السابق ، وخصم عرابى اللدود ، وقد سبق القبض عليهم الى سكنة قصر النيل ، وعوملوا بالغلظة والشدة .

واختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة ، فقال بعض الرواة انها مؤامرة حقيقية ، كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفى مقدمتهم عرابى . وقال البعض الآخر انها مؤامرة خيالية . قوامها فزع عرابى وخوفه على حياته ، فصدق الرواية التى خلقتها أوهام المفسدين ، وأراد الانتقام من خصومه . وقد كان عرابى لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية خصومه .

وفى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ أصدر المجلس حكمه فى القضية ، وهو يقضى على الأربعين ضابطا المتهمين بالنفى المؤبد الى اقاصى السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وأن يكونوا متفرقين فى الجهات التى ينفون اليها ولا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية « الخرطوم » ولا المديرية ولا السواحل . وصدر هذا الحكم أيضا على اثنين من غير العسكريين مع تجريدتهما من الحقوق المدنية ، وأحيلتا محاكمة خمسة غيرهما الى المحاكم الأهلية . وحكم على راتب باشا الذى عد محركا للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين وحرمانه العودة الى مصر ، واذا عاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق .

وقع الحكم الى الخديو للتصديق عليه . . فراه بالغاً منتهى
القسوة ، فامتنع عن اقراره ، ووقع من اجل ذلك خلاف كبير
بينه وبين الوزارة ، اذ اصر على تعديل الحكم . وتمسكت الوزارة
بأقراره . وانتهى الامر بأن اصدر الخديو « ارادة سنية » في ٩
مايو سنة ١٨٨٢ بتعديل الحكم الى النفي من القطر المصري
والترخيص للمحكوم عليهم بالتوجه الى شأوا خارج القطر مع
هدم حرمانهم رتبهم ونياشينهم . وقد وقع الخديو هذه الارادة
يحضور السير ادوار مالت والمسيو سنكفكس قنصلى بريطانيا
وكرنسا .

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء ،
فقد ذهب البارودى الى الخديو عقب توقيغه أمر التعديل ، ولامه
في لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول واهماله رأى
الوزراء . وطلب اليه اضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية
الى أمر التعديل . . فاجتمع القناصل ثانية لدى الخديو عقب
هذه المقابلة ، وانتهى الاجتماع باصرار الخديو على « الارادة
السنية » التى اصدرها . .

وفهاج ذلك سخط الوزراء ، واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعاً طويلاً
دام ثمانى ساعات انتهوا فيه الى وجوب انعقاد مجلس النواب
للنظر فى هذا الخلاف . وكانت قد قضت دورته . وبدأ على
اجتماعهم روح المعارضة الشديدة للخديو . فانكروا عليه حق
العفو . . وصرح الخديو من ناحيته أنه لا يطبق استمرار هذه الحال
لأنه يراد المساس بامتيازاته . ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل
الدول واوجسوا خيفة من تفاقم الخلاف . وجأوا أثناء الاجتماع
وسألوا عما اذا كان ثمة خطر يهدد حياة الرعايا الأوروبيين ،
فاجيبوا بالاشئ يهددهم البتة ، وابغلهم وزير الخارجية « مصطفى
باشا فهمى » ، أنه بازاء استحالة الاتفاق مع الخديو . . ولأن

رئيس الوزارة لا يمكن ان يستقبل في هذا الظرف ، فان المجلس قرر دعوة مجلس النواب الى الانعقاد لينظر في الخلاف القائم بين الخديو والوزراء .

وكان لهذا القرار خطوره . . لان عرض الخلاف بين الخديو والوزارة على مجلس النواب مع اصرار الخديو على موقفه معناه التهديد بخلمه . . وهذا ما كان عرابى وصحبه يذكرونه في احاديثهم .

ولما كانت الدعوة الى اجتماع مجلس النواب يجب ان تصدر من الخديو . . فقد اوفد الوزراء حسين باشا الدرهملى وكيل الداخلية الى الخديو لابلاغه القرار ، ولكن الخديو رفض عقد المجلس ، فدعت الوزارة النواب الى الاجتماع بواسطة المديرين وهذا لا يعد اجتماعا قانونيا طبقا لاحكام الدستور « اللائحة الاساسية » .

ولقد لى اكثر النواب الدعوة ، فجاءوا القاهرة . . وتعددت اجتماعاتهم الخاصة ، وكان الوزراء لا يفتاون يعقدون مجلسهم لتقرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو .

وفي ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا في دار البارودى ومعهم بعض رؤساء الجيش . . ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبد السلام بك المويلحى ، احد النواب البارزين . ثم جاءهم بعض النواب ، وتحدثوا في امر الخلاف وتعددت الاجتماعات من النواب والوزراء ، وكان فريق من النواب يميل الى بحسب الخلاف بالحسنى ، اذ راوا ان استمرار الشقاق يهدد البلاد بأعظم الاخطار . .

ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم مشروعية الاجتماع غير العادى الا بأمر من الخديو ، كما تقضى بذلك المادة ٩ من الدستور . . وتعددت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية ، ووقف النواب من امر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال ، فلم يعتبروا انفسهم آلات صماء في يد الحزب الغالب .

ولم يدعونا لارادة المسيطرين على هذا الحزب ، بل تدبروا الأمر
بوحى من ارادتهم فبرهنوا على استقلال يحمدون عليه ، وكانوا
لخلفائهم مثلاً صالحاً فى الاضطلاع بأعباء النيابة وتقدير الامانة
التي فى عهدتهم .

وقد سوى الخلاف مؤقتاً بين الوزارة والخديو ببقاء الوزارة
فى مركزها مع تعديل حكم المجلس العسكرى طبقاً لما ارتآه الخديو .
وكان يجمال بعرابى وصحبه أن يقبلوا هذا التعديل من بادىء
الأمر بغير حاجة الى ايجاد هذه الأزمة . . وكان الأنفع للبلاد
ما داموا قد قبلوا التعديل فى النهاية الا يثيروا من أجله حرباً
بينهم وبين الخديو فى وقت كانت الأخطار تكتنف مصر فيه وتتهدد
استقلالها . ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو فى
هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب ، لأن عقد المجلس
بصفة مستعجلة ، وبغير الأوضاع القانونية ، معناه اعلان الثورة
على الخديو . ولم يكن بقى من أوجه الخلاف بعد أن اتفقت وجهة
نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم
عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم . . والمجالس النيابية
لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا .

ومما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الأزمة قد جاھروا
فى اجتماعاتهم برغبتهم فى خلع الخديو وتعيين الأمير حليم باشا
مكانه ، ولم يستمعوا الى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب
هذا الطيش . . ولو كان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد
نظراً فى الأمور من البارودى ، لما استفحل الخلاف بينها وبين
الخديو الى هذا الحد . وهذا ما دمانا الى الاعتقاد بأن سقوط
وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد فى شيء ، وأنه بداية
المرحلة الثانية للثورة العرايية ، مرحلة الخطل والشطط .

حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى

استفاضت الأنباء في غضون الخلاف بين الوزارة والخديو عن اعتزام إنجلترا وفرنسا إرسال أسطوليهما إلى الاسكندرية ، و قد تحققّت هذه الأنباء . . فقررت الدولتان على اثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة ودعوة مجلس النواب إلى الاجتماع بدون أمره ، إرسال أسطوليهما إلى مصر ، إذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعى التدخل . وأقضى اللورد « جرانفيل » وزير خارجية إنجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ إلى المسيو « تيسو » سفير فرنسا في لندن ، قائلا ان الحاجة ماسة إلى القيام بمظاهرة بحرية في مياه الاسكندرية . وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية ، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية زعائيهما من الأخطار التي يستهدفون لها . ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية . وإنما هي حجة مصطنعة وبوسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقي . وهو خلق الذرائع للتدخل المسلح في شؤون مصر .

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التي قامت بها الدولتان خلال الحوادث العرابية ، والأولى كانت في شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ لمناسبة حضور الوفد العثماني الأول كما تقدم بيانه ، والثانية كانت أشد خطرا من الأولى ، إذ أنها لم تكن مظاهرة فحسب ، بل كانت مقدمة لضرب الاسكندرية والاحتلال البريطاني .

اتفقت الدولتان على أن ترسل كلّ منهما ستة بواخر إلى المياه المصرية . وجاءت الأنباء بأن الأسطولين على أهبة الحضور ، فتقوّل الخبير في مصر بالقلق والانزعاج .

كانت هذه الأنباء جدية بتحذير العرابيين والخديو عواقب الخلاف بينهما ، لأن مجيء الأسطولين الانجليزى والفرنسى كان

تدبرا بالتدخل المسلح في شؤون مصر . . ولكن لم يعتبر الفريقان بهذا التدبير ، واستمر كل منهما يكيد للآخر ، وهكذا تفلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا في أشد الساعات خطرا .

أعلن زوال الخلاف ظاهرا يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، في الوقت الذي كانت البوارج الانجليزية والفرنسية تتأهب لتمخر العباب قاصدة الاسكندرية .

بدأت البوارج تصل الى مياه الاسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ . . ففي اصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة انجليزية وفي صباح السبت ٢٠ منه دخلتها سفينتان أخريان ، وثلاث سفن فرنسية . وكانت السفن الانجليزية بقيادة الأميرال السير بوشان سيمور ، والفرنسية بقيادة الأميرال كونراد . ولما كان مجيئهما « بصفة ودية » فقد أطلقت المدافع تحية لقدمهما !

وبعد ظهر يوم السبت نزل الأميرالان الى البر مرتدين ملابسهما الرسمية وزارا محافظ الاسكندرية ، فرد لهما الزيارة تبعا للتقاليد المعتادة . .

وفي ٢١ مايو جاءت الاسكندرية أيضا سفينتان حربيتان يونانيتان « تأمل ! » وبارجة انجليزية أخرى قادمة من مالطة ، وفي يوم الاثنين جاءت بارجة انجليزية وتوجهت الى بورسعيد ، وفي أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج انجليزية أخرى الى الاسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضا بارجة أمريكية .

مطالب انجلترا وفرنسا

لم يكد يحضر الاسطولان الانجليزي والفرنسي الى ميناء الاسكندرية حتى اخلت الدولتان تخاطبان مصر بلفة التهديد والبلاغات الرسمية . . فبدأتا يطالبان باستقالة وزارة البارودي

ونخرج عرابي من القطر المصري . وأخذ السيرو سنكفكس قنصل
فرنسا العام على عاتقه أن يسعى أول الأمر إلى هذا الغرض
« بطريقة ودية » ، فاتصل برؤساء العرايين بواسطة سلطان باشا
ليحملهم على قبول هذه المطالب ، من غير حاجة إلى بلاغ نهائي .
فعرض عليهم سلطان باشا هذه المطالب كأنها مقترحات من عنده ،
فرفضوا قبولها . ومن ذلك الحين فقد سلطان باشا ثقة العرايين ،
وبدأ انحيازه إلى صف الخديو .

ولو أن عرابي قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك
تضحية منه في سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبي المسلح ،
ولتركها على الأقل في ظروف أسعد حالا وأهون من رحيله عنها
بعد هزيمة التل الكبير .

وفي يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات
الحكومتين إلى قنصليهما . . ومضمونها تقديم البلاغ النهائي الذي
أمدته إلى الوزارة المصرية ، وانتظار الجواب منها . وبعد ظهر
ذلك اليوم قدم القنصلان إلى البارودي بلاغ الدولتين في شكل
مذكرة « نوتة » طلبا فيها استقالة الوزارة ، وإبعاد عرابي باشا
عن القطر المصري مؤقتا مع حفظ رتبة ومرتباته ونياشينه ،
واقامة عبد العال حلمي باشا وعلى فهمي باشا الديب في الأرباب
بجهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبتهما ومرتباتهما ونياشينهما .

رد الوزارة

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة ، وقرروا رفض مطالب
الدولتين . ويقول البارودي أنه نصح عرابي بقبولها فلم يقبل
هو وأخوانه ، وأيد هذه الرواية أحمد بك رفعت سكرتير مجلس
الوزراء . . إذ قال إن البارودي أفضى إليه بأنه مقتنع بقبول هذه
المطالب « ولكن الجهادية لم تقتنع » فقال له أحمد بك رفعت :
« اقنعهم » فأجابه البارودي : « لا يمكنني ، فأننا متحالون مع

بعض » ، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية في ذلك الوقت العصيب ، ويدلك على أن البارودي كان يآتمر بأوامر عرابي في السياسة العامة ، ولو خالفت رأيه . . وليس هذا ما يجب على رئيس الوزارة أن يعمل في أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد .

أما الخديو فقد أعلن قبول مطالب الدولتين . فاستقالت وزارة البارودي في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين وعلى قبول الخديو أياها ، فقبل الخديو استقالتها . وهاجت الخواطر وخاصة بين الضباط لأن قبول استقالة الوزارة معناه اقضاء عرابي باشا عن وزارة الحربية .

وبالرغم من استقالة الوزارة ، فإن عرابي بقي على اتصال دائم بضباط الجيش لكي يضمن أن لا يقبل الجيش وزيراً للحربية سواه . . وهذا ظاهر من الخطاب الذي أرسله بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ إلى أنصاره من الضباط ، فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحربية فإنه لم يستقل من رئاسة الحزب الوطني ، ويطلب اليهم أن يآتمروا بأوامره وأن يحافظوا على الأمن .

ويقول عرابي في مذكراته أنه أرسل هذه الرسالة لثلاثين ألفاً إلى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا إليه تأمين رعاياهم .

لم يكن من الميسور في هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة المستقيلة في خطتها وتنال ثقة النواب والضباط . ففي صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ أي فداء استقالة الوزارة عقد الخديو في سراي الأسماعيلية اجتماعاً كبيراً برياسته ، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب . . وكان من الحاضرين شريف باشا ، فكلفه الخديو تأليف وزارة جديدة ، فأبى وأصر على الأباء .

اجتماع خطير

وفي غروب ذلك اليوم - ٢٧ مايو - اجتمع النواب في دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، ووفد عليهم كبشار العلماء . . فعقدوا اجتماعا حافلا ، ثم جاءهم عرابي وهو في شدة الغضب ، فأخذ يخطب فيهم متهددا متوعدا كل من يناصر الخديو

وجاء جمع من كبار الضباط ، منهم عبد العال حلمي باشا وعلى فهمي باشا الديب ، ومحمد عبيد بك ، وبصحبتهم نفر غير قليل من صفار الضباط والجند فدخلوا مكان الاجتماع بشكك مظاهر عسكرية يطلبون خلع الخديو علنا ، ويتهددون من يظهر له الولاء . وقد بلغ تهور العرابيين أشد ما يكون . . اذ ألقى عرابي خطبة مלאها طعنا في الخديو وفي العائلة الخديوية ، ونادى بخلعه ، وختم خطبته بقوله ، « من كان معنا فليقم ! » فحدثت ضجة كبيرة في المكان ووقف الضباط . . ولكن معظم النواب والملكيين لم يقوموا ، فتهددهم الأميرالاي محمد بك عبيد بالسيف ، فظلوا جالسين . وتبين من ذلك الموقف أن النواب لا يوافقون عرابي على خلع الخديو .

ولم يكتف عرابي بذلك ، بل هدد بمحاصرة سراي الاسماعيلية التي كان الخديو مقيما بها ، وأمر باحضار آلاي خليل بك كامل لهذا الغرض . وانتهى الاجتماع في هرج ومرج دون أن يظفر بضم النواب الى صفه ، ولما رأى هو وحلبة ويعقوب سامي أن النواب لا يوافقونهم على اعلان خلع الخديو ، اكتفوا بالالاحاح في بقعاء عرابي وزيرا للحريية ، فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو في ذلك . . وقابل سلطان باشا الخديو في ذلك اليوم بسراي الاسماعيلية ، وتحدث معه مليا في شأن الخلاف وايجاد طريقة لتسويته ، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش ، وانتهوا الى الاتفاق على مقابلة الخديو

ورجائه ابقاء عرابى باشا وزيرا للحربية ، لكى لا يضطرب حبل النظام . فذهب وفد من النواب مؤلف من سلطان باشا ، وحسن باشا الشريعى ، وسليمان باشا ابازة ، الى سراى الاسماعيلية ، وقابلوا الخديو وعرضوا عليه رغبتهم فى بقاء عرابى « ناظرا للجهادية » ، وبعد اصراره على رفض طلبهم عاد فقبل رجاهم واصد امرا الى عرابى باعادته الى وزارة الحربية ، هذا نصه :

« ولو انكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت ولكن مراعاة لحفظ الراحة والأمنية ، استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية . واصدرنا امرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا باجراء ما فيه انتظام احوال العسكرية بالطريقة الكاملة لحفظ الامنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى ارادتنا » .

عاد اذن عرابى الى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة . وظلت النفوس قلقة تترقب ما تتمخض عنه الحوادث ، وبقي عرابى وصحبه نافذى الكلمة فى شئون الحكومة كافة .



مذبحۃ الإسكندرية

موقف الدول

ظلت إنجلترا مشتركة مع فرنسا في موقفهما حيال مصر حتى حضور الأسطولين . وقد ظهر اشتراكهما في العمل فيما وقع من الأحداث السابقة ، كوضع الرقابة الثنائية ، ثم المظاهرة البحرية الأولى التي وقعت في أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي أدت الى سقوط وزارة شريف ، وتقديم المذكرة الأخيرة التي أدت الى استقالة وزارة البارودي . . على أن إنجلترا قد اعتزمت بعد أن قطعت هذه المرحلة المتمهيدية أن تنفرد بالعمل تحقيقا لأغراضها الاستعمارية . . ولم يخف اللورد جرانفيل هذه النية عن الحكومة الفرنسية فقد أبلغ المسيو دي فريسينييه رئيس وزراء فرنسا بما يأتي : « اننا كنا سعداء بالأمس اذ شاطرنا حكومتكم رايتها حين كنا نأمل الوصول الى نتيجة مرضية ، ولكن مع الأسف ليست هذه هي الحالة الآن » .

وصرح السير ادوار مالت قنصل إنجلترا العام في مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ « انه لا يعتبر نفسه مقيدا بالوسائل المنطوية على التساهل الواردة في مذكرة ٢٥ مايو » .

وبدأت نية الانفراد بالعمل من الجانب الانجليزي بمظهر فعلى فيما بعث به اميرال الأسطول البريطاني الى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه احدى بوارج الأسطول ويطلب ارسال بوارج اخرى ، فلبت الحكومة طلبه .

ودل هذا العمل على نية إنجلترا في احتلال مصر .

ورأى مسيو دي فريسينييه انه يستطيع انقاذ الموقف بدعوة الدول الى عقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية ، فعرض في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الأوربية الكبرى عقد هذا المؤتمر . . فلم تتردد إنجلترا في قبول هذه الفكرة ، وبادر اللورد جرانفيل وزير خارجيتها باعلان قبولها اذ كان يعتقد ان السياسة لا يصعب عليها ان تبتدع الحوادث التي تسوغ تدخلها المنفرد في مصر .

الوفد العثماني الثاني

في أثناء أزمة استقالة وزارة البارودي أرسل الخديو توفيق بمرقية إلى السلطان ينبئه فيها عن هياج الضباط ، فجاءه الرد من « الباب العالي » بأن السلطان باحت إليه بلجنة للنظر في المشكلة . . . ففي اليوم الثاني من شهر يونيو سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا مستمرا عثمانيا ساميا للحضور إلى مصر ، وعهد اليه برئاسة وفد أرسله السلطان إلى مصر لمعالجة الحالة فيها . وكان هذا جوابها على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة المصرية ، فقد كان ظنها أن حضور « مندوب شاهاني » يغني عن عقد مثل هذا المؤتمر ، ويكفي لإعادة السلام والوثام في مصر . وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر فبينما كانت إنجلترا تعمل على التدخل العربي وترسل أسطولها تمهيدا وتأييدا لهذا التدخل ، فإن الحكومة التركية توهمت أن مجرد إيقافها حندويا ساميا كدرويش باشا بعيد الأمور إلى نصابه في مصر ، ويحول دون تدخل إنجلترا . وتوهمت أن عدم اشتراكها في المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو يجرم أمرا في المسألة المصرية .

كان هذا هو الوفد العثماني الثاني الذي جاء مصر في أثناء الحوادث العراقية ، والوفد الأول هو الذي حضر في شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ برئاسة علي نظامي باشا كما تقدم بيانه .

ويهمنا أن نقرر أن كلا الوفدين لم يحضر بنية خالصة نحو مصر ، بل حضر للمظاهرة وللإعلان عن سلطة تركيا في القطر المصري دون أن يعمل كلاهما أي عمل نافع في فض الخلاف بين الخديو والجيش أو في إنقاذ مصر من مطامع إنجلترا .

جاء الوفد العثماني الثاني برئاسة درويش باشا في الوقت الذي اكتمل فيه عدد البوارج الإنجليزية والفرنسية في ميساه

الاسكندرية . . وقد كانت رؤية هذه البوارج كافية لفهامه أن الموقف جد عصيب ، وأن حضوره بصفته مندوبا عن السلطان لا يمكن أن يؤثر في الموقف شيئا بازاء تلك المدافع الضخمة الفائرة أفواهاها ، وتلك المعدات الحربية التى تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحله حضور مندوب عثمانى عدته المظاهر الفارغة التى يحاط بها ، ولا يهمله قبل كل شىء الا الرشا والأموال التى يتطلع اليها .



كل ما فعلته تركيا اذن تجاه حضور الأسطولين الانجليزى والفرنسى أن أوفدت درويش باشا المذكور ، ثم أرسلت قبل وصوله الى مصر تليفرافا في ٥ يونيه بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية فى لندن بأن الجنود المصرية تجرى التجهيزات والترميمات فى حصون الاسكندرية على نية تهديد الأسطولين الانجليزى والفرنسى ، وأن الباب العالى يطلب منعها اذا كانت جارية . ثم أردف ذلك بتلغراف آخر فى اليوم التالى يستعجل الرد .

وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، اذ بنى ما زعمه الأميرال سيمور من أن السلطات المصرية تحصن القلاع المواجهة للأسطول . فكان ذلك السبب المنتحل باعنا لتركيا على طلب الكف عن هذه التجهيزات . ورأى عربى ازاء هذا الالاحاح أن يأمر بالكف عنها ، وأرسل الى الخديو كتابا بذلك فى ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ خلاصته أن هذه التجهيزات انما هى ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستفناء عنها فى أى وقت وانها لم تكن لقصد سيىء ، بل هى ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهدا بدوام الترميم والاصلاح .

ونوه فى النهاية الى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الأمة المصرية وازالة القلق

والاضطراب المستولى على القلوب من وجود الاسطول الانجليزى فى المياه المصرية واجرائه حركات ومناورات حربية داخل الميناء وخارجه واخذه مقاسات اعماق المياه واقترب السفن الانجليزية من الشواطىء امام الاستحكامات ، وان هذه الاجراءات هى التى تعتبر تهديدات حقيقية ، وهى التى هيئت افكار الامة المصرية واحداثت الاضطراب ، ومع ذلك فانه حرر بوقف الترميمات المذكورة « رجاء عودة الدونامة الانجليزية » وقد وقفت فعلا اعمال الترميم من ذلك الحين .

وانك لترى فى موقف تركيا حيال مصر احراجا ظاهرا لها ، فان كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الانجليز ، ومع ذلك فان الحكومة التركية لم تتحرك الا لتطلب من السلطات المصرية الكف عن اجراء الترميمات بالحصون . وكان هذا الطلب تأييدا ظاهرا للسياسة الانجليزية ، ولم يكن ايفاد درويش باشا فى هذا الموقف العصيب الا عملا عقيما لم تفد مصر منه شيئا .

وصل درويش باشا الى الاسكندرية يوم ٧ يونيه سنة ١٨٨٢ هـ على ظهر اليخت السلطانى « عز الدين » يصحبه ابنه ومعه الشيخ احمد اسعد أحد المقربين الى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط والمامورين . . . وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصا . وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه الى ناحيته ، وبدأ هذا التزاحم منذ وصل الوفد الى الاسكندرية ، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السر تشريفاتى يصحبه حسن حطى باشا من أعضاء مجلس الاحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت .

وارسل عرابى من ناحيته يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية ، ووقع الخلاف بين الرسولين فى اثناء المقابلة . ولكن درويش باشا استقبل كليهما باليشاشة ، ونزل وصحبه بسراى

رأس الثين . وفى اليوم التالى ركبوا قطارا خاصا اقلهم الى العاصمة ، وقد عرجوا فى الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد أحمد البدوى ، يتبركون بزيارته . . ثم استأنفوا السفر الى أن بلغوا العاصمة ، ونزلوا بسرّاي الجزيرة التى أعدت لاقامتهم حتى تنتهى مهمتهم ، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا الى سرّاي الاسماعيلية فقابلهم الخديو بالترحات ورد الزيارة للمندوب العثمانى بسرّاي الجزيرة ، على أن الخديو لم يكتف من درويش باشا استيائه من حسن مقابلته لمندوب عرابى ومن لهجة الخطاب حين قابله بسرّاي الاسماعيلية . . فتظاهر درويش باشا بأنه جاء لتثبيت سلطة الخديو .

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لكلا الفريقين المتخاصمين (الخديو والعرايين) أنه معه . . فمن مظاهر تأييده للعرايين أنه طلب نحو مائتى نيشان لضباط الجيش مكافأة لهم على ولائهم واخلاصهم « للذات الشاهانية » ، وطلب لعرايى باشا النيشان المخيدى من الطبقة الأولى . فكان هذا علامة على رضاء الاستانة عنه وعن مسلكه ، على أن درويش باشا قد انتهى الى الانضمام علانية للخديو . . !

وظهر تحول درويش باشا الى جانب الخديو من نصحه لعرايى بالذهاب الى الاستانة ليقابل السلطان ، وأكد له أنه سيقبى منه كل رعاية واکرام . وقد فطن عرابى الى عواقب هذه النصيحة ، وأنه قد لا يعود من الاستانة اذا هو ذهب اليها ، فاعتذر للمشير العثمانى بأن الأمة لا تسمح له بمفادرة البلاد . والنصيحة . وأن كانت فى ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة ، ولكننا نعتقد أن رحيل عرابى فى تلك الآونة كان خيرا من بقاءه فى مصر . ومهما تكن عواقب رحيله عنها فانها تهون الى جانب ما حل بمصر وعرايى ذاته من الكوارث بعد ذلك .

ولكى تقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الأثر ومبلغ مجزه من معالجة الموقف ، يكفي ان نذكر انه لم يكد يمضى على حضوره بضعة أيام حتى وقعت مذبحة الاسكندرية المشنومة وذلك فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فكانت اعلانا رهيبا باخفاق مهمة المندوب العثمانى ، وقد حضر ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليه ثم انقلب الى الاستانة فى ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢. دون ان يعمل أى عمل لمنع وقوع هذه الكوارث .

بعد استقالة البارودى

كانت الحالة فى اشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى، فالوطنيون من جهة توقعوا شرا مستطيرا من مجيء الاسطولين الانجليزى والفرنسى ، واخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة الى اخرى ، والأجانب من جهة اخرى علموا ان البلاد قادمة على حرب . . فكانوا يخشون على حياتهم ان تستهدف للخطر اذا قامت الحرب المنتظرة ، فمصدر الاضطراب هو فى مجيء الاسطولين لا فى استقالة وزارة البارودى ذاتها ، لأن هذه الاستقالة ما كانت لتحدث فى البلاد حدثا لو وقعت فى ظروف هادية .

فلو انها استقالت دون ان يكون الاسطولان مرابطين فى الاسكندرية لأمكن حل الأزمة الوزارية بغير عناء كبير ، اما باعادة وزارة البارودى ذاتها ، او بتأليف وزارة اخرى تضطلع باعباء الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر . ولكن وجود الاسطولين قد اوجد حالة غير طبيعية ، اذ كان مجئيهما مظهرا للتهديد والوعيد . فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى الخديو سلطة الحكم مؤقتا ، ثم اضطر ان يعيد مرابى باشا الى وزارة الحرية خوفا من انتفاض الجيش على الحكومة ، وبقيت الوزارات الأخرى شاغرة .

واخذ الأجانب يهاجرون من القاهرة والأقاليم الى الاسكندرية

ليكونوا تحت رعاية الأسطولين وعلى مقربة منهما ، فقصت مدينة الاسكندرية بالأجانب من سكانها ومن القادمين اليها من الأقاليم . وكان احتشادهم فيها من الأسباب الباعثة على تفاقم الهياج ، لأن أحاديثهم كانت تدور حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الأهليين اذا نشبت الحرب بل قبل نشوبها ، لأن مجرد وجود الأسطولين في مياه الاسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين الى الحكومة المصرية واصرارهما على اجابة مطالبهما .. كل ذلك كان رمزا لاعتداء الدولتين الأوربيتين على البلاد واهاجة الخواطر .

مذبحة الاسكندرية

في هذا الجو من اضطراب الخواطر وقعت الحادثة المعروفة بمذبحة الاسكندرية .. ففي يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، في نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، وقع شجار بين أحد المالمطين من رعايا الانجليز وأحد الأهليين يدعى « السيد العجان » .. كان المالمطي هو البادئ فيه بالعدوان ، فقد كان الوطنى صاحب حمار ركبه المالمطي وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلا من قهوة الى أخرى ، وانتهى طوافه الى حانة « خمارة » قريبة من قهوة القزاز بالقرب من مخفر اللبان بآخر شارع « السبع بنات » .. فطالبه الوطنى بأجرة ركوبه فلم يدفع له سوى قرش صاغ واحد ، فجادله في قلة الأجر . فما كان من المالمطي الا أن اشهر سكيناً طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها .

وقع هذا الحادث في الزقاق الكائن خلف « قهوة القزاز » فهرع رفاق القتل الى ذلك المكان ، يريدون أن يمسكوا بالقاتل ، ولكنه فر الى أحد المنازل المجاورة . وأخذ المالمطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهليين من الأبواب والنوافذ ، فسقط كثير منهم بين قتيل وجريح .. فثارت نفوس الجماهير تطالب الانتقام لمواطنيهم ، وتحركت طبقة الدهماء

للاعتداء على الأوربيين عامة ، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه
منهم في الطرقات أو في الدكاكين ويوسعونهم ضربا . . وكان سلاحهم
في هذه المعركة العصي والهرافات ليس غير .

والبث الدهماء في المدينة يستنفرون الناس للقتال ، ويقتلون
من يلقونه من الأفرنج ضربا بالعصى والهرافات ، ونهبوا دكاكين
شارع السبع بنات . وامتد الهياج من هذا الشارع الى الشارع
الابراهيمى والى شارع الهماميل وشارع المحمودية وجهة الجمرک
والمنشية وشارع الضبطية « رأس التين » وغيرها من الشوارع
التي يقطنها الأوربيون أو يمرون منها ، وقد قتل كثير منهم امام
الضبطية اذ كانوا قادمين من الترسانة عائدین من زيارتهم للبوارج
الانجليزية والفرنسية ، وكان الأوربيون من ناحيتهم يطلقون
الرصاص من النوافذ على الأهليين ، فقتل من الجانبين خلق كثير .



واذ كان البادئ بالعدوان أحد الرعايا « المالبطين » وقد
شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار الى منزل يسكنه مواطنوه ،
فقد أرسل قسم الليان الى المستر كوكسن قنصل انجلترا لايفاد
أحد موظفي القنصلية لكي يخرج المعتدى من ذلك المنزل . فحضر
المستر كوكسن بنفسه أثناء اشتداد الهياج ، فأصيب بضربة حجر
وعصا جرح بسببها جرحا بليفا . وجرح أيضا في ذلك اليوم قنصل
اليونان وقنصل ايطاليا ، فكانت اصابة القناصل من مظاهر خطورة
الحالة .

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى
رياسة قوميسیون تحقيق الجمرک بدار المحافظة ، فأبلغه أحد موظفي
الضبطية نأ الشجار الذى وقع بين الوطنى والمالطى . وكان ذلك
في نحو الساعة الثالثة بعد الظهر ، فأوفد حسين بك فهمى وكيل
المحافظة الى مكان الواقعة لفض الخلاف ، ثم جاء بعد ربع ساعة

نبأ باستفحال الفتنة ومجسمها ، وأن السيد بك قنديل مأمور الضبطية مريض في منزله . فذهب بنفسه الى جهة الواقعة بشارع السبع بنات .

وهناك أدرك خطورة الفتنة ورأى ازدحام الشارع بالمتجمهرين فطلب من اسماعيل باشا كامل قومندان الجنود بالاسكندرية ارسال المدد من الجند لوقف الهياج . . فتباطأ الاميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم قائد الالاي الخامس الذي كان مرابطا براس التين والقائمقام سليمان سامى داود قائد الالاي السادس الذي كان بباب شرقى في ارسالهما الجند ، ولم يحضروا الا فى الساعة الخامسة مساء قبل المغرب بساعة ، وحين جاء الجند فرقوا المتجمهرين بغير صعوبة ، وانتهت الفتنة فى مغرب الشمس ، فساد المدينة سكون رهيب ، اذ لزم الناس بيوتهم ، وخلت الطرقات من المارة ، وانقضى الليل والناس فى وجل وقرع .

وبلغ عدد القتلى فى هذه الحادثة ٤٩ منهم ٣٨ من الاجانب والباقون من الاهلين .

اجتماع القناصل بالاسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة ، وكان من بينهم الكابتن مولينسو من ضباط المدرعة الانجليزية « انفنسبل » وقد عهد اليه الاميرال سيمور أن ينوب عن المستر كوكسن فى ادارة القنصلية عقب اصابته فى الحادثة . وحضر الاجتماع محافظ المدينة ، وتداولوا فيما يجب اتخاذه لاعادة النظام وتهدئة الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية انهم مكلفون بحفظ الأمن . . على الا يتدخل الاسطولان فى الأمر ، فطلب القناصل من قائدى الاسطولين أن لا يتخذا تدابير ظاهرة ، ولكن بعض الزوارق الانجليزية شوهدت فى منتصف الليل قادمة من احدى بوابج الاسطول ترسو على شاطئ الميناء الشرقى .

وكان مجيئها تنفيذا لتعليمات الاميرال سيمور الذى اصدر امره بان تخرج البارجة « سوبرب » من الميناء الغربى وترسو خارج الميناء الشرقى ، وأن ترسل بعض الزوارق الى البر لنقل النساء والأطفال الى البارجة ، فاعترض الضباط على هذه الوسيلة اذ رأوا فى حضور الزوارق الانجليزية الى البر ما يدعو الى هياج الجمهور والجند ، فوعد نائب القنصل البريطانى بإبعاد الزوارق عن البر ، وانفض الاجتماع الأول على ذلك .

وقع النبا فى العاصمة

كان عرابى بالقاهرة حين وقعت الحادثة ، وقد علم بها تلغرافيا قبل الساعة الخامسة مساء ، فأسف لها أسفا عظيما . . ولما دأبت أخبارها فى العاصمة مساء ١١ يونيه قوبلت بالاستياء والاستنكار فى الدوائر الوطنية ، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة . وكانت ضربة موجة الى العراقيين ، لأن أقل ما تدل عليه ان زمام الأمن قد أفلت من أيديهم ، وأنها تتخذ حجة ضدّهم على انهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح ، وبخاصة بعد أن أعيد عرابى الى وزارة الحربية وتعهد بكفالة الأمن والنظام .

وكانت هذه المذبحة نذيرا للعراقيين بأن البلاد قادمة على خطر كبير ، اذ لم يكن خافيا ان السياسة الانجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها تحقيقا لأغراضها فى مصر . ولكن العراقيين لم يقدروا العواقب حق قدرها . وقد اتخذ القناصل هذه الحادثة ذريعة لمخاطبة ولاية الأمور فى العاصمة بلهجة شديدة طالبين حماية الأجانب وأموالهم فى البلاد . وقررت الحكومة مساء ١١ يونيه ايفاد لجنة الى الاسكندرية للنظر فى أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها .

وعقد الخديو اجتماعا فى سراى عابدين صبيحة يوم الاثنين ١٢ يونيه ، حضره محمد شريف باشا ودرويش باشا المندوب

العثماني وقناصل فرنسا وانجلترا والنمسا والمانيا وايطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على ارواحهم وأموالهم . . فجرت المباحثة في هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الاسكندرية ، فاستقر الرأي على اعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التي تكفل اعادة الأمن الى نصابه ، وصيانة ارواح الأجانب وأموالهم .

ومن أهم هذه الضمانات امتثال عرابي باشا لأوامر الخديو ، فدعى عرابي الى حضور الاجتماع ، وخطب في الأمر فأجاب بالقبول ، وزاد أن تعهد للمجتمعين بمنع ما من شأنه إثارة الخواطر، كالاجتماعات العامة وانعقاد الجمعيات والقاء الخطب ونشر المقالات المهيجة ، وأبان ان في مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن وقرار الراحة والطمأنينة ، وتعهد الخديو باصدار الأوامر الكفيلة بنهضة الخواطر . وقال درويش باشا انه يأخذ على عاتقه تنفيذ الأوامر الخديوية بأن يشترك مع عرابي في انفاذها ويشركه المسؤولية في هذا الصدد ، فاكفى وكلاء الدول ظاهرا بهذه العهود ، وانفض الاجتماع .

وانفاذا لهذه العهود أصدر الخديو أمرا الى عرابي باشا بالتنبيه على قواد الجيش وضباطه بالقاهرة والاسكندرية والاقاليم بزيادة الدقة والسهر على الأمن العام .

وأصدر الخديو أمرا بهذا المعنى الى المحافظين والمديرين ، ونشر عرابي في ذلك اليوم اعلانا بدعوة الجمهور الى الاخلاص الى السكينة والطمأنينة . وأذاع أمرا آخر وجهه الى قواد الجيش وضباطه وغيرهم يدعوهم الى بذل أقصى جهودهم لقرار الأمن والراحة والنظام . وزادت الحكومة قوات الجيش في الاسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الأجانب والأهلين ، فانفلت اليها إلاي الثاني والإلاي الرابع ومهدت بقيادتهما الى طلبة باشيا

عصمت الذى صار منذ ذلك الحين قومنداناً عاماً لقوات الجيش
فى الثغر .

نزوح الأجانب عن البلاد

وكانت الأنباء التى يتناقلها الأجانب مجمعة على أن الحرب
لا محالة ناشبة فى مصر . . وكانوا يتوقعون من آن لآخر أن تطلق
البوارج الإنجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة ، وأن قواتها
الدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد ، وفى هذه الحالة لا يأمنون على
أنفسهم إذا نشبت الحرب أن يستهدفوا لانتقام الأهلين . . ومن
هنا جاءت فكرة نزوح الأجانب عن البلاد ، فأخذ القاطنون منهم
بالأسكندرية يهاجرون منها بحراً ، والأجانب فى القاهرة والأقاليم
يفدون إلى الأسكندرية للاقلاع منها إلى الخارج ، وبدأ رحيل
الأوربيين عن البلاد فى اليوم التالى لمذبحة الأسكندرية ، وكثرت
جموعهم النازحة فى الأيام التالية . ونزل المهاجرون منهم إلى
السفن التى كانت راسية فى الميناء ينتظرون أن تقلع بهم .

وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ أكثر من
عشرة آلاف مهاجر نزلوا إلى البحر متفرقين فى البواخر والسفن
الشراعية . ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحداً
منهم فى النزول إلى البحر ، فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم
وأمتعتهم ، وامتأل الميناء بالسفن المقللة لهم ، وظلت الهجرة مستمرة
فى الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين لفاية يوم ١٨ يونيه ٣٢.٠٠٠
مهاجر وبلغ عددهم ستين ألفاً قبيل ضرب الأسكندرية ، فكان
هذا السيل المتدفق نديراً بما يتمخض عنه الجو من الأحداث
الجسيمة .

ومما ساعد على تعاظم سيل الهجرة أن قناصل الدول رغبوا
إلى رعاياهم الرحيل عن البلاد ، وأفضوا إليهم بأنهم يتوقعون
حوادث أشد هولاً من مذبحة ١١ يونيه ، وأن الحرب وشيكة
الوقوع ، فيسارعوا إلى الهجرة . وأعدت كل دولة سفناً لنقل

رعاياتها ، فخرج الفقراء والمعوزون الى النزول اليها ، وأخذ الموسرون منهم أماكنهم في البواخر المعتادة ، وتسلسل الأوروبيون من كل ناحية في القطر المصري قاصدين الميناء ، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم في البلاد الا نفر قليل .

وزاد الناس شعورا بخطر الموقف انتقال الخديو فجأة من العاصمة الى الاسكندرية ، فقد اعتزم السفر اليها عقب حادثة ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وحجته تهدئة الخواطر فيها ، وسافر اليها يوم الثلاثاء ١٣ يونيه ، وودعه على المحطة عرابى باشا وزير الجربية ، وقبل أن يتحرك القطار عهد الى عرابى مراقبة احوال القاهرة والسهر على الأمن العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أى حادث ، وصحبه فى سفره درويش باشا المندوب العثماني .

من المسئول عن المنبحة ؟

لا شك ان حضور الاسطولين الانجليزى والفرنسى هو السبب الاول لحوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فقد هاج حضورهما الخواطر وأوغر صدور المصريين على الأوروبيين عامة لما فى مجيئهما من معنى التحدى والعدوان ، كما أنه أغرى الأوروبيين بالوطنيين لشعورهم بأن الاسطولين انما جاءا لحمايتهم ولإذلال المصريين .

كتب الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) فى هذا الصدد يقول :

« ان الحكومة الانجليزية على عادتها فى اختلاق العلل وارتجال المساءات قلبت وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجه مطمعها ، واتخذت مجرد التغير فى بعض نظمات الحكومة الخديوية سببا للمناوأة ، واندفعت لتسيير مراكبها الى مياه الاسكندرية تهديدا لحكومة الخديو وعبدوانا عليه ، ثم نفخ بعض

رجالها في أنوف ضعفة العقول من الأجانب المقيمين بالشعر حتى أو قدوا
فتنة هلك فيها المساكين قضاء لشهوة انجليزية ، وأقامت منها
حكومة انجلترا حجة في العدوان على الأراضي الخديوية ، ولو أن
بصيرا نظر الى أحوال القطر المصري بعين صحيحة من مرض الغرض
لعلم أن بداءة الخلل في ذلك القطر من يوم ورود المراكب الانجليزية
لشعر الاسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان من قبل ذلك من عموم الأمن
ورواج الأعمال وانتظام المصالح وبين ما كان بعده .

فالمسئولية العامة تقع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية .
أما المسئولية الخاصة في وقوع المذبحة بالدات فتستطيع أن تبينها
من أن أول من أشعل الفتنة مالطي من رعايا بريطانيا وأخ لخدام
القنصل البريطاني ، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات ،
والسياسة البريطانية هي التي استغفلت الحادثة وهولت ليهما
وجسمتها لتتدرع بها الى التدخل المسلح في شئون البلاد ، وقد
وصفها المسيو فريسينييه رئيس وزارة فرنسا في ذلك الحين وصفا
لا مبالغة فيه ولا تهويل ، إذ قال بأنها من الحوادث العارضة التي
تقع أحيانا في الثغور التي يسكنها مدة اجناس ، وشبهها بالفتنة
التي حصلت قبل عام في مرسيليا بين العمال الإيطاليين
والفرنسيين .

وزارة اسماعيل راجب باشا

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة البارودي أي من ٢٧
مايو . . فلما وقعت حوادث ١١ يونيه اتجهت الأنظار الى وجوب
تأليف وزارة تضطلع بأعباء الحكم وتضع حدا للفوضى التي
استهدفت لها البلاد .

وكان الخديو قد بارح القاهرة ووصل الى الاسكندرية عقب
مذبحة ١١ يونيه كما أسلفنا ، فسعى قنصلا ألمانيا والنمسا لديه
باتفاقهما مع مندوب تركيا للتقريب بين الخديو وعرايى وترقيبه
في تأليف وزارة جديدة يبقى فيها عرايى وزيرا للحربية . فاختل

الخديو يسشير بعض رجال الدولة في أمر تأليف الوزارة الجديدة . فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمى باشا ثم عمر لطفى باشا وغيرهم ، وكلف كلا منهم بتأليف الوزارة . فأبوا جميعا لما كان بينهم وبين عرابى من الجفاء . وتدخل قنصلا المانيا والنمسا ومندوب تركيا من جديد ، واتصلوا بعرابى وتفاوضوا معه في هذا الشأن ، واستقر رأيهم بعد استطلاع رأيه على النصيح للخديو باختيار اسماعيل راغب باشا لتشكيل الوزارة . وعلى ذلك ألف راغب باشا الوزارة وفيها عرابى وزيرا للحربية كما كان .

ولو حسنت نيات انجلترا لأمكن لوزارة راغب باشا ان تعيد الأمور الى نصابها وتزيل الآثار السيئة التى نجمت عن حوادث ١١ يونيه ، فان هذه الحوادث قد وقع مثلها في بعض ثغور البلاد الأوربية دون أن يترتب عليه سلب استقلالها وانتهاك حقوقها . ولكن انجلترا دبرت مذبحة الاسكندرية . آبت إلا أن تستغلها دون نراهة ولا هوادة حتى تصل الى احتلال مصر . وكان من تدابيرها الا تمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الخواطر واقرار الأمن في نصابه . .

وأغلب الظن انها لم تكن تبغى تأليف الوزارة لكى تبدو البلاد في حالة غير عادية وتتخذ من ذلك ذريعة الى التدخل في شؤون البلاد . . فلما تألفت قابلتها السياسة الانجليزية بالجفاء وعدم الثقة والفض من قدرتها على اعادة الأمن الى نصابه ، وأخذت تخلق لها العقبات والعراقيل . وبارح السير أدوار ماليت قنصل بريطانيا العام الاسكندرية يوم ٢٧ يونيه وأناوب عنه المستر كارتر ايت الذى شهد ضرب الاسكندرية . وغادر المدينة أيضا المستر كوكسن القنصل البريطانى . وأوعزت الحكومة البريطانية الى السير أوكلن كولفن الرقيب المالى الانجليزى بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء . وهذه علائم ونذر تنبئ عما كانت تبينه السياسة الانجليزية من اثرة الحرب والقتال .

ميثاق النزاهة

مؤتمر الآستانة

دعا المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية الدول الأوروبية الكبرى الى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية ، فلبى هذه الدعوة كل من انجلترا والمانيا والروسيا وايطاليا والنمسا . . اما تركيا فانها رفضت الفكرة بحجة ان ايفاد مندوبها درويش باشا الى مصر كاف لحل مشكلتها ! وقد اعتزمت ايفاده الى مصر فى الوقت الذى علمت فيه باقتراح عقد المؤتمر ، أى انها عارضت المؤتمر بارسال مندوب سام الى مصر واتخذت من ارساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر ، واحتجت أيضا بأن الأحوال فى مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم وامادتها الأمن الى نصابه ، فلم يبق شئ يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر .

وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الأوروبية بالاستئانة هذا القرار ، ولكن الدول لم تعبأ به واعتزمت عقد المؤتمر . وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية ، فكان من المهازل السياسية ان يجتمع مؤتمر دولى فى الاستئانة للنظر فى المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الاستئانة ذاتها ، ودون أن تشترك فيه مصر ، وكان واجبا على كليهما أن تشترك فيه .

وليس هذا المظهر وحده هو الذى يدل على اضطراب السياسة العثمانية فى المسألة المصرية ، بل ان مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات . . فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو اذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابى ويمنحه ليشانه رفيع الشأن ، ثم اذا جد الجد ونشبت الحرب بينه وبين الانجليز طعنه فى الصميم باعلانه عصيانه . فكان هذا الاعلان من أكبر أسباب هزيمته وخذلانه . فهذا التناقض والاضطراب . مضافا

اليه قصر نظر تركيا وسوء كيتها نحو مصر . ورغبتها في انقاص استقلالها . ثم ما جلبت عليه من الدس والوقية ، وتأثر وزرائها بالمال والرشا . جعل من السياسة التركية عامل فساد استخدمته بريطانيا لتحقيق اطماعها في مصر .

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الإيطالية في « ترابيا » بضواحي الاستانة على شاطئ البوسفور يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ وكان أعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا وإيطاليا ، والسفير البريطاني هو اللورد دفرين .

ميثاق النزاهة

ثم اجتمع للمرة الثانية يوم ٢٥ يونيه ، وقبل البدء في مداولاته أبرام العهد المشهور بميثاق النزاهة
Protocole de Désintéressement

وقد وضعه المسيو دي فرېسينيه في ١٦ يونيه وعرضه على اللورد جرانفيل فقبله ، وهذا نصه :

« تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تبوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجاري لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى » .

وقد وقع عليه أعضاء المؤتمر جميعا . .

هذا هو العهد الذي ارتبطت به الدول وفي مقدمتها إنجلترا في مؤتمر الاستانة . . ولكن إنجلترا حين أبرمته كانت تنوى نقضه ، كما نقضت سائر مهودها في المسألة المصرية . والدليل القاطع على ذلك انها في الوقت الذي أبرمته - ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ - كانت تعد معدات الحرب والقتال وتجهز جيشها لاحتلال

مصر . ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوما حتى ضرب
اسطولها مدينة الاسكندرية بمدافعه يوم ١١ يولييه .

واجتمع المؤتمر في جلسته الثالثة يوم ٢٧ يونيه ، وأخذ أعضاؤه
يتداولون في المسألة المصرية ، وأخذ اللورد دفرين يلقي بيانه عن
الحالة في مصر ، ذهب فيه الى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من
جاء ثورة الجيش وانتفاضه على الخديو ، وأن هذه الفوضى قد
أدت الى اختلال الادارة وارتباك الأحوال ووقوف حركة التجارة
وفقدان الثقة وعجز الاهلين عن سداد الضرائب وعجز الحكومة
عن الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الأجانب ، ثم تعرض
حياة الأوربيين للخطر .

ويؤخذ من بيان اللورد دفرين أن انجلترا كانت تقصد من
الاشتراك في المؤتمر اعلان أن الحالة في مصر تستدعي التدخل
في شؤونها ، وأن هذا التدخل يجب أن يكون حرييا لقمع الثورة
واعادة سلطة الخديو . وكانت ترمى الى أن يكون هذا التدخل
انجليزيا . . ولكنها تظاهرت على لسان اللورد دفرين بأنها تبغى
أن يكون تركيا ، وهي عالة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف
والتردد بحيث لا تقدم على هذه المهمة . ولو أنها تدخلت بجيشها
لكان من المحتمل أن يكون ذلك انقازا للموقف وتفاديا من الاحتلال ،
لأن الدول الأوربية ما كانت لتقبل بقاء جيش عثماني في مصر الى
ما شاء الله . وفي الحق أن الحالة لم تكن تستدعي إرسال جيش
عثماني أو غير عثماني ، فان وزارة راجب باشا كانت تستطيع
اعادة الأمن والنظام الى نصابه لو لم تبادرها السياسة الانجليزية
بالمقبات والعراقيل .

كانت انجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها
مطمئنة الى انقسام الدول الأوربية في الرأي وعدم اتخاذها قرارا
معينا في المسألة المصرية . فانتهزت هذه الفرصة وأخذت قبل

انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعد معدات الحرب والقتال لتنتهك بأسطولها وجيشها حرمة العهود والمواثيق ، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره .

وقد بدت منها نية الخداع جلية في مفاوضاتها بالمؤتمر ، فقد اقترح السفير الايطالى على الأعضاء بجلسة ٢٧ يونيه أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد في مصر ما دام المؤتمر منعقدا ، ولو كانت انجلترا حسنة النية لوافق مندوبها على هذا القرار ، ولكن الواقع كما اسلفنا أنها كانت تجهز معدات لاحتلال مصر ، فأخذ اللورد دفرين يلح في ضرورة وضع تحفظ لهذا القرار حتى قرر المؤتمر اضافته وهو « فيما عدا الأحوال القهرية » ، فمنم بذلك على ما كانت تضمه انجلترا من مخادعة المؤتمر ، وما كانت تبثه من نية الشر والعدوان ، ونقض العهد والميثاق ، وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء ، إذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عديمة القيمة .



ومن الغريب أن المركيز دي نواى سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين في اقتراحه اضافة هذه الحاشية ، فدل بذلك على مبلغ تخبط السياسة الفرنسية في ذلك الحين . وقد اغتبط اللورد دفرين لهذه الاضافة وأرسل في اليوم التالى الى اللورد جرانفيل رسالة يقول فيها : « اننا في الواقع منذ أن تم تعديل اقتراح السفير الايطالى هذا التعديل الهام لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة » .

قرر المؤتمر في جلسته الثالثة وجوب التدخل في مصر لاختفاء الثورة ، وأن يعهد الى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل الى مصر قوة كافية من الجند لاعادة الأمن والنظام اليها ، وأخذ يتداول في الجلسات التالية في شروط هذا التدخل وحدوده ، واستفادت انجلترا من هذا البطء لاتمام تدابيرها وانقاذ خطتها في تدخلها

المنفرد : ووضع المؤتمر في جلسته الستة - يوم ٦ يولييه سنة ١٨٨٤ - قواعد هذا التدخل وهي : ان يحترم الجيش الذي ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التي نالتها بموجب الفرمات والمعاهدات ، وان يخدم الثورة العسكرية ويعيد الى الخديو سلطانة مصر في اصلاح التنظيم العسكرية في مصر ، وان تكون مدة ~~التدخل~~ في مصر ثلاثة اشهر الا اذا طلب الخديو مدحا الى المدة التي تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الاوربية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو ، وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الاوربية .

وقد صدر هذا القرار على ان يعرض على الحكومة التركية والحكومات الاوربية الست التي لها ممثلون في المؤتمر ، وارسل نص القرار الى هذه الدول فاقترته ، ووافقت على تقديمه الى الحكومة التركية . فارسل اليها ولكنها لم تقره ، ووقفت موقف الاحجام والتردد ، شأن السياسة التركية في ذلك العهد . واعتمدت في رفضها التدخل على تقارير دوريش باشا الذي يقول فيها انه ليس في مصر ما يوجب تدخلها . وقد وافقت انجلترا على دعوة تركيا الى التدخل في هذا الوقت الذي كانت تعد فيه معدات القتال لتدخل هي بمفردها ، ذلك لانها كانت مطمئنة الى بقاء السياسة التركية وترددتها ، وانها تستطيع خلق (الحالة القهرية) التي نوه اليها اللورد دفرين ، فتتدرع بها الى التدخل الحربى من جانبها ، ضاربة صفحا عن قرار المؤتمر . وقد انقذت خطتها ، اذ ضرب الاسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية يوم ١١ يولييه قبل ان تتقدم الدول الى تركيا بقرار المؤتمر وقبل ان يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار .

اما التدخل في ذاته فلم يكن ثمة موجب له لان الحالة في مصر كانت طبيعية بعد تاليف وزارة راغب باشا . ومن الوقائع الثابتة

ان انجلترا اخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر ، فقد اصدرت وزارة البحرية الانجليزية في ١٥ يونيه تعليماتها الى بواخر النقل بالاستعداد للسفر الى مصر مقلّة كتائب الجنود في ذلك الحين لارسالها الى الديار المصرية .

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الاسكندرية وهي الجلسة السابعة - يوم ٦ يوليه ، فلما وقع الضرب ظهر ان المؤتمر لم يكن الا مهزلة اتخذتها انجلترا وسيلة لشغل الناس مما تضرره من نياتها العدائية ، واجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليه ، واخذ يستأنف النظر في تدخل تركيا الجري!

عرايى والمؤتمر

استمر المؤتمر كما اسلفنا يعقد جلساته على غير طائل ، وانجلترا تعد المعدات للقتال . . وقد كان انعقاده مدعاة الى اعتقاد عرايى وصحبه ان المسألة المصرية ستحل بطريق المفاوضات بين الدول ، وان انعقاد المؤتمر مانع من انفراد انجلترا او غيرها من الدول من التدخل الحربى في مصر . وكان هذا افراقا منهم في حسن الظن او الجهل بما تنويه انجلترا . .

وفي الحق ان العراييين كان ينقصهم الحصافة في الراى وبعد النظر السياسى ، واغلب الظن انهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسى على حقيقته ، وكانوا يعتمدون على ما يتلقونه من بعض الافراد الاوربيين من الأوهام والأخبار الملققة . ولم يكن لديهم قلم اخبار في مصر ولا في الخارج يطلعهم على حقيقة الأحوال السياسية وتطوراتها .

هذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء ، اذ كانوا يتوهمون انهم قادرون على دفع اعتداء الانجليز أو أية دولة أخرى دون أى استعداد حدى للحرب . ولم يكونوا يقدرّون قوة أعدائهم،

ولا قوتهم هم أنفسهم ، فبينما كان الانجليز يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم في انجلترا ومالطة والهند ويستطلعون قوة العربيين ويقفون على حقيقة معداتهم ، كان العربيون لا يعرفون شيئا عن معدات الانجليز . . بل كانوا يتوهمون انهم لا يجرؤون على اعلان الحرب والقتال او النزول الى البر . وكذلك كان شأن وزارة رافب باشا عامة فانها كانت لا تزيد كثيرا عن مستوى العربيين في العلم والمعرفة ، وكان عربى هو الامر المتسلط عليها اذ كان وزير الحربية والبحرية فيها .



ومما ساعد العربيين على التمدادى في غرورهم رؤيتهم الاسطول الانجليزى راسيا في مياه الاسكندرية دون أن تنشب الحرب او يتحفز للضرب ، فخيّل الوهم لهم أن مجيئه لم يكن الا من قبيل التهديد والوعيد ، وانه لا يجرؤ على انزال الجنود الى البر ، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحة الاسكندرية دليلا على انه لا قبل له بالحرب والقتال . .

ولكن الواقع أن الانجليز كانوا ينتظرون أن يهيئوا الجو في أوروبا لقبول تدخلهم الحربى . . فدبروا مذبحة الاسكندرية حتى يظهروا الحالة في مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الأجانب ، وانها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى ، ثم اشتركوا والدول في عقد مؤتمر الاستانة للمفاوضة في ايجاد علاج لهذه الحالة الخطير . . وهياوا الأفكار في أوروبا لضرورة التدخل لقمع الثورة في مصر . .

فلم يكن انتظارهم هذه المدة — ولم تكن في ذاتها طويلة — الا لاحكام خططهم واتمام تجهيزاتهم الحربية ، ثم لتمكين الجاليات الأوربية من الهجرة قبل أن تضرب انجلترا ضربتها في مصر، لكي يكون عدوانها مقرونا بعطف الأوربيين المهاجرين . . وتكون في احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الأوربية جميعا . كل ذلك والعربيون

فارقون في أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع ، ولذلك
لم يبد منهم أى عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال .
وكانت أحاديث العرابيين دائرة حول ما يتسقطونه من أخبان
المؤتمر ، وما تلوكه السنتهم من أن الأزمة ستحل قريباً بطريق
السلم ، وأنها ستنتهى بخلع الخديو توفيق وتعيين الأمير حلیم
باشا مكانه . . وهذا كل ما كان يشغل بالهم ويستحوذ على أفكارهم
في ذلك الوقت العصيب ، أما الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال
فلم يفكروا فيه تفكيراً جدياً إلا في اللحظة الأخيرة بعد أن ضاع
الوقت وسبق السيف العدل .



ضرب الإسكندرية

ضرب الاسكندرية

كانت انجلترا تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الاستانة وخلال اجتماعه وقبل أن يقر قراره بدعوة تركيا الى ارسال جيش لها الى مصر . . وأخذت تدبر الأسباب والدرائع للتعجيل بضرب الاسكندرية ، لكي تضع المؤتمر أمام الأمر الواقع .

فاوعزت الى الاميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لاثارة الحرب عليها ، أى أنها أخذت تخلق « الحالة القهرية » التى أشار اليها اللورد دفرين فى مؤتمر الاستانة واشترط اضافتها الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، فأخذ الاميرال يتأهب للعدوان ، وكان يستعين برأى الجالية البريطانية فى خلق أسبابه ، ووجد على الأخص من السير أوكلن كولفن الرقيب المالى الانجليزى عوناً كبيراً له فى ذلك . . اذ كان من أشد غلاة الاستعمار ومن الداعمين الى احتلال مصر . وكان بعد رحيل السير ادوار مالت الممثل الفعلى لبريطانيا فى مصر ، فلا غرو ان كان على اتصال دائم بالأسطول .

ولم يكن أسهل على القوة الغشوم من أن تبتكر الوسيلة لاثارة القتال . . فقد أرسل الاميرال سيمور فى أول يولييه سنة ١٨٨٢ الى مجلس الاميرالية الامبراطورية ينبئها أنه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون فى حصون الاسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه ، وأن الاستعدادات الحربية قائمة فى البلاد ، وأن عرابى معتزم سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية التى كانت راسية فى الميناء .

وبديهي أن هذا الاكتشاف انما كان وسيلة مختلفة لتسويق الشر والاعتداء ، فان أية ترميمات تجرى فى الحصون لا يمكن أن تكون وسيلة مشروعة لاثارة الحرب والقتال ، اذ كل دولة حرة فى أن تقوى معدات الدفاع فى بلادها ، بل واجب عليها أن تفعل ذلك فى كل وقت . . وخاصة فى مثل تلك الظروف العصيبة التى كانت

تجتازها مصر ، فان مجرد حضور الاسطول البريطانى فيه معنى التهديد بالتدخل المسلح ، على انه لم يكن ثمة ترميمات جدية تخيف الاسطول الانجليزى وتشغل باله .

وقد اجابت الاميرالية الانجليزية فى ٣ يولى على برقية الاميرال ميمور بأن يمنع كل محاولة لسد بوغاز الاسكندرية ، ورخصت له بأن يطلب وقف الأعمال الجارية فى الحصون ، وفى حالة الرفض فليدمرها بمدافعه .

وتدل الدلائل والبيانات على أن الحكومة البريطانية كانت مبيتة نيتها على ضرب الاسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت الأسباب والملايسات ، وذلك قبل اختلاق حكايتهم ترميم الحصون ، وأنا ذاكرون هذه الشواهد فيما يلى :

أولا - فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٢ عرض سفير انجلترا فى باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك فى اتخاذ وسائل عاجلة بقصد حماية قناة السويس ، فأجابه المسيو دى فريسنيه رئيس وزارة فرنسا أن لا خطر مطلقا يتهدد القناة وأن شركة القناة ذاتها لا تخشى من شىء سوى تلك الحماية التى يراد فرضها عليها لأن احتلال القناة قد يؤدى الى قطع ترعة الاسماعيلية واستهداف القناة البحرية ذاتها لأعمال عدائية ، وختم دى فريسنيه جوابه بأن احتلالها عمل لا مسوغ له .

ثانيا - يقول المستر بلنت أن وزارتى الحربية والبحرية فى انجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس وشاهد بنفسه الاستعدادات الحربية فى انجلترا فى شهر يونيه سنة ١٨٨٢ ، وكان يعتقد أن الغرض منها تقوية مركز انجلترا فى مؤتمر الاستانة ، ولكن تبين له فيما بعد أن الغرض منها مهاجمة مصر .

ثالثا - موقف انجلترا فى مؤتمر الاستانة واصرار اللورد دفرين على وجوب التدخل الحربى فى شؤون مصر لقمع الثورة ، واضافته

كلمة « الحالة القهرية » الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد كما تقدم بيانه ، كل ذلك يدل على ما كانت تضمه من التدخل بمفردها .
رابعاً - منذ أن جاء الأسطول البريطاني في مايو تعاقد مع تجار الاطعمة على توريد المؤونة اللازمة للأسطول لمدة ثلاثة أشهر ١٠٠ .
وليس هذا عمل أسطول جاء لوقت محدود بقصد حماية ارواح الأجانب كما قال الانجليز عند حضوره ١٠٠

خامساً - أرسل المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام الى المسيو دي فريسينييه رئيس وزارة فرنسا برقية من الاسكندرية في ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٢ يقول فيها : « ان هجرة الأوربيين مستمرة والشعور العام هنا ان التدخل الانجليزي أصبح وشيك الوقوع ولم يبق في القنصلية الانجليزية الا كاتبان يسجلان أسماء الانجليز الذين يرغبون البقاء في مصر » .

سادساً - أرسل المسيو دي فورج De Forges قنصل فرنسا العام الى المسيو دي فريسينييه برقية من الاسكندرية يوم ٤ يوليه يقول فيها : « كل الدلائل تدل على انه سيقع عمل حربي عاجل من الانجليز سواء باشتراكنا او بدونه » .

سابعاً - اعترف الاميرال سيمور في يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ بان اعمال الترميم التي زعم انها كانت جارية بها لغاية يوم ٥ يوليه اوقفت ومع ذلك اصر على الضرب .

ثامناً - تدبير مذبحه الاسكندرية من الأدلة على تبني انجلترا النية على الاحتلال .

تاسعاً - عهدت وزارة الحربية البريطانية الى المستشرق الأستاذ بالمر Palmer بالمجيء الى مصر وارتياد صحراء سيناء لرشوة القبائل البدوية بين قناة السويس وقزة قبل نشوب الحرب ، وقد حضر ، وقابله المسيو جون نينييه في الاسكندرية عرضاً فقال له الأستاذ بالمر : « انصحك بمفادرة القطر المصري لأن الاسكندرية ستضرب بالقنابل مما قريب وستكون عرضة لان يقتلك الاهلون » ١٠

وقد قام الأستاذ بالمر بمهمته ، ولكن قتله البدو هو وصحبه .
وحوكم قتلهم عقب الاحتلال فحكم عليهم بالاعدام !
كل هذه الشواهد والنيات تدل على سبق اصرار انجلترا على
ضرب الاسكندرية واحتلالها مهما كانت الأحوال ، أو اختلفت
الاسباب .

التحضر للضرب

في ٦ يوليه ارسل الاميرال سيمور الى طلبة عصمت قومندان
موقع الاسكندرية بلافا اول بالكف من أعمال التحصين الجارية في
الحصون . فأجابه طلبة في اليوم ذاته بأنه لم يوضع أى مدفع جديد
في الحصون ولم يجر فيها أى عمل جديد ، وقد ذاع بلاغ الاميرال
سيمور في المدينة وتناقله الناس ، فأيقن العارفون بحقائق الأمور
انه نذير الشر ، وان الحرب واقعة لا محالة . وأوعز قنصلا انجلترا
وفرنسا الى رعاياهما الباقيين بالمدينة بالمبادرة الى الرحيل عنها ،
فتسابقوا الى الهجرة والترحول الى السفن التى بالميناء . وبلغ عدد
المهاجرين الأوربيين منذ حوادث يونيه الى ما قبل الضرب نحو ٩٩
في المائة من عددهم الأصلي ، وهاجر كثير من سراة المدينة الى داخل
البلاد ، على أن معظم الأهليين بقوا بها .

لم يقتنع الاميرال سيمور بجواب طلبة باشا . . وهيئات أن
يقتنع ، لأنه انما يبغي من جوابه أن يخلق سببا مكذوبا ليتدرع به
الى الضرب .

وامعانا في التحرش بعث الاميرال الى طلبة باشا عصمت بلافا
آخر يهد به الى الانذار النهائى ، هذه ترجمته :
« البارجة انفسبل في ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ » .

« صاحب السعادة . . . اشرف باخباركم انى علمت من طريق
رسمى انه قد صار البارحة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر في
خطوط الدفاع القائمة على البحر وان بعض استعدادات حربية
قد عملت في واجهة الاسكندرية الشمالية تحديا للأسطول الذى

تحت قيادتي ، فيجب على والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال فان لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجازي العمل فيها » .

فرد عليه طلبه باشا عصمت بالجواب الآتي :
« عزيزي الاميرال الانجليزى » . .

« اشرف بأن انبثكم بوصول خطابكم المؤرخ ٦ يولييه الذى تخبروننى فيه انه اتصل بكم تركيب مدفعين وان أعمالا اخرى جارية على شاطئ البحر . . فردا على ذلك اود ان اؤكد لكم ان الاخبار المذكورة لا حقيقة لها ، وان هذه الاخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه » .
« هذا وانى لمعتمد على مواطنكم المتشعبة بروح الانسانية وارجو قبول احتراماتى » .

ولم يكتف الاميرال سيمور بطلب منع التحصين ، بل طلب ان تسلم له الحصون التى يزعم انها تهدد الاسطول !
وفي صبيحة ١٠ يولييه ارسل الى طلبه باشا عصمت اندارا نهائيا يطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة فى الحصون القائمة بشبه جزيرة رأس التين وعلى ساحل ميناء الاسكندرية الجنوبي والا ضرب الحصون فى صبيحة الغد - ١١ يولييه - ومعنى ذلك تسليم الحصون ذاتها .

وهذا نص الإلزام النهائى :

« اشرف باخبار سعادتك انه نظرا لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد الاسطول الذى اتولى قيادته آخذة فى الازدياد طول يوم فى طوابى صالح وقايتباى والسلسلة فقد عقدت العزم على ان انفل غدا - ١١ الجارى - عند شروق الشمس العمل الذى اعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ يوم ٦ الجارى ان لم تسلموا الى حالا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة رأس التين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبي لتجريدها من السلاح » .

وعقد الخديو سراى رأس التين مجلسا عاما دعا اليه الوزراء وكبار رجال الدولة ليستشيرهم فى الموقف وفيما يجب ان يكون عليه جواب الحكومة على الانذار النهائى . فاستقر رآى المجلس على رفض مطالب الاميرال . .

وفى المساء حرر الوزراء الرد على الانذار النهائى طبقا لقرار المجلس وهذا نصه : « لم تعمل مصر شئنا يقضى بارسال هذه الاساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية اى عمل يسوغ مطالب الاميرال الا بعض اصلاحات اضطرارية فى ابنية قديمة ، والطوابى الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الاساطيل . ونحن هنا فى وطننا وبيتنا ، فمن حقنا بل من الواجب علينا ان نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع اسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانجليزية انها باقية بيننا . ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها لا تستطيع ان تسلم اى مدفع ولا اى طابية دون ان تكره على ذلك بحكم السلاح . . . فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم اما من هجوم الاساطيل او من اطلاق المدافع ، على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الاولى على الاسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لاحكام حقوق الانسان ولقوانين الحرب » .

يتضح من البيانات والمراسلات المتقدمة ان الانجليز كانوا مصممين على احتلال الاسكندرية سواء ضربوها او لم يضربوها وسواء قبلت طلباتهم فى الانذار النهائى او لم تقبل . ولم تكن الوسائل السلمية كافية مجدية فى منعهم عن تنفيذ ما عزموا عليه . . . فالمجلس العام الذى اجتمع برياسة الخديو وقرر رفض الانذار كان على حق فى قراره . ولو انه قرر التسليم بمطالب الاميرال سيمور لما كان تسليمه ليحول بين الانجليز واحتلالهم المدينة . وكل ما كان يؤدى اليه التسليم ان يقع الاحتلال دون مقاومة من جانب مصر ، ولم يكن هذا موقفا مشرفا ، فليس الخطأ فى رفض مطالب الاميرال ،

بل الخطأ في الانقسام الذى كان واقعا بين الخديو والعرايين ، وكان عليهم أن يتلافوا ذلك الانقسام الذى أضعف الجبهة المصرية فى ساعة الخطر ، ولكن كلا الفريقين لم يبدل سعيها جديا فى تلافيه ، وكلاهما مخطيء من هذه الناحية .

الحصون والأسطول

يجمل بنا قبل أن نتكلم من وقائع الضرب أن نقابل بين القوتين المتحاربتين ، لأن من هذا البيان يتضح من كان مقدرا له الفوز والنصر كان بالاسكندرية فى ذلك الحين عدة حصون تسمى « طوابى » جمع طابية ، وهذا الاسم متداول حتى اليوم بين سكان الثغر ، ولا يزال بعض هذه الحصون « الطوابى » قائما حتى اليوم تبدو عليه آثار الخراب ، وبعضها لم يبق له وجود .

وهذه الحصون كانت تمتد على شاطئ البحر من ناحية المعجمى غربا الى أبو قير شرقا . فأولها من الغرب طابية « المعجمى » ، وهى قائمة فى جزيرة المعجمى التى يسميها الأفرنج جزيرة المراتب - أو مارابوت كما يكتبونها - ولذلك يسمونها قلعة المراتب واسمها الصحيح قلعة أو طابية المعجمى وتسمى أيضا طابية المعجمى البحرية تميزا لها عن طابية المعجمى القبلية التى سird الكلام عنها .

وكانت طابية المعجمى البحرية من أمنع حصون الاسكندرية ، ويوجد تجاهها على اليابسة طابية أخرى تسمى طابية المعجمى القبلية ، وتعرف أيضا بطابية « العيانة » ، وهذه التسمية معروفة بين أهل هذه الجهة وواردة كذلك فى خريطة مصلحة المساحة . ولم تكن لها أهمية حربية ، بل لم تشترك فى الضرب إذ لم يكن أنشاؤها . ويلي هذه الطابية شرقا طابية « الدخيلة » ، ثم قلعة « المكس » وكانت من أمنع القلاع ، ومهمتها الدفاع عن مدخل الميناء « البوغاز » .

ويلى قلعة « المكس » على طول الشاطئ الجنوبى للميناء

عدة حصون واستحكامات ، وهى البرج نمره ١٥ ، فطابية
« القمرية » ، فطابية « أم قبيبة » ، ثم برج مستدير فيه مدفعان ،
ثم طابية « صالح » .

وعند « باب العرب » طابية تسمى طابية باب العرب تعادل
طابية المكس فى تسليحها ، وتقفل لسان الأرض الواقع بين البحر
وبحيرة مريوط ، وهى واقعة الى ما وراء المقطع القديم الذى خرقة
الانجليز عام ١٨١٠ قبل خروجهم من مصر ليدخلوا به مياه البحر
الى بحيرة مريوط فأغرقت يومئذ قرى كثيرة وتحولت به صحراء
واسعة يابسة الى مستنقع ردىء .

وفى شبه جزيرة رأس التين عدة حصون تحمى الميناء من
الجهة الشمالية ، وهى طابية « الفنار » التى تحيط بفنار
الاسكندرية وتشرف على الميناء ، فطابية « رأس التين » الواقعة
شمالى سراى رأس التين ، فطابية الاسبتالية .

وتلى هذه الحصون شرقا طابية « الأطة » وهى كلمة تركية
تنطق اضة وتعنى الجزيرة ، وتسمى فى الاسكندرية طابية القضاء -
الواقعة شرقى حمام الأنفوشى - ثم طابية « الهلالية » ثم طابية
« قايتباى » التى يسميها الأوربيون حصن « فاروس » ومهمتها
حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية ، وحماية الميناء الشرقى ،
يقابلها من الطرف الشرقى لهذا الميناء طابية « السلسلة » .

وتلى طابية « السلسلة » شرقا قلاع أبو قير ، وهذه لم تشترك
فى القتال بعدها عن ميدانه ، وبداخل المدينة طابية « كوم
الناضورة » وطابية « كوم الدكة » وتعرف أيضا بكوم الدماس .
وكان يحيط بالمدينة من جهة اليابسة سور قديم يسمى
السور العربى الذى كان باقيا منه الى عهد قريب بعض آثاره
بجهة باب رشيد « باب شرقى » ، وهو سور حصين به أبراج
للمدافع .

وهذه الحصون منشأة من عهد محمد على ، ما عدا كوم

الناضورة وكوم الدكة فانهما منشآن من عهد الحملة الفرنسية
وقلعة « قايتباي » المنشأة في القرن الخامس عشر ، وكا
الحصون سنة ١٨٨٢ بحالتها التي كانت عليها في عهد محمد علي
وابراهيم وعباس . وقد أجرى فيها اسماعيل بعض الترميم
وجلب لبعضها المدافع الضخمة من طراز ارمسترنج ، وهي التي
كانت تغطي مدافع الأسطول البريطاني ، وكان عددها ٤٩ مدفعا ،
ولم توضع الأخرى فلم يكن يعتمد عليها في الضرب لقدمها وضعفها
وقرب مرماها ، ولم تكن لها أية قيمة حربية في سنة ١٨٨٢ ، وهي
معظم مدافع الحصون إذ كان عددها ٢٢٩ مدفعا والأهوان وعددها
أربعون .

وكانت حامية الحصون مؤلفة من آلاى طوبجية السواحل
ومجموع قوته الرسمية ١٧٦٢ مقاتلا بين جنود وضباط وصف
ضباط بقيادة الأميرالاي اسماعيل بك صبرى ، ولكن عددهم
الحقيقى كان دون ذلك . ويقول عربى في مذكراته لم يرد عن
سبعمئة يوم الضرب ، ويقول المسيو جون نينيه الذى شهد ضرب
الاسكندرية ان نصف رماة القنابل « الطوبجية » كانوا متفيعين في
قراهم بحجة الاقتصاد والتوفير ، وهذا يفسر نقصان عددهم يوم
الضرب . وقال ان الأميرال سيمور كان موقنا قبل الضرب انه
لن يلقى في ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى
السلاح بالأمس ثم صار شبحا لأحراك فيه ، وقال في موضع آخر
يصف إهمال حالة الحصون : « ان معظم المدافع القصيرة المرمى
لم تتحرك من موضعها منذ نحو ثمان وثلاثين سنة حين ركبها لأول
مرة جاليس بك Galice Bey مفتش الاستحكامات في عهد محمد
على . . أما المائة مدفع وواحد من مدافع ارمسترنج من عيار
تسع الى عشر بوصات ، فكان منها ٦٤ فقط مركبة في مواضعها
والسبعة والثلاثون الأخرى كانت ملقاة خارج مواضعها ، وأما
ذخائرها فانها لم تنقل من مخازنها بالترساة » .

يخلص مما تقدم بيانه ان الدفاع عن المدينة كان ضعيفا متخاذلا ، وان القوة التى واجهت الضرب لم تتجاوز ٧٠٠ مقاتل أما حامية المدينة فلم تشترك فى القتال ، وكانت مؤلفة من أربعة آلايات : اثنان منها كانا مرابطين أصلا فى المدينة ، وهما الآلاى الخامس من المشاة بقيادة الأميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم برأس التين ، والآلاى السادس بقيادة الأميرالاي سليمان بك سامى داود ، ويتألف من هذين الآلايين اللواء الثالث بقيادة خورشيد باشا طاهر ، والجميع بقيادة الفريق اسماعيل باشا كامل . وقد زيد عليهما الآيان بعد مذبحة الاسكندرية ، وهما الآلاى الثانى بقيادة خليل بك كامل . والرابع بقيادة عيد بك محمد ، ويتألف من هذين الآلايين اللواء الثانى بقيادة طلبة باشا عصمت الذى جعله عرابى قائدا لموقع الاسكندرية وحاميتها .

ويقول عرابى ان كل آلاى من المشاة كان مؤلفا من ٣٠٠٠ مقاتل فيكون مجموع الجند يوم ضرب الاسكندرية ١٢٠٠٠ من البيادة « المشاة » و ٧٠٠ من الطوبجية .

أما الأسطول البريطانى فكان مؤلفا من ثمانى مدرعات كبيرة وخمس سفن مدفعية وسفينة للطريد وأخرى كشافة .

ومعظم مدافع هذا الأسطول من طراز أرمسترنج وعددها ٧٧ مدفعا ، والأسطول من هذه الناحية كان أقوى سلاحا من الحصون ، وكان يفوقها فى سرعة تحركه وابتعاده عن الهدف ، على حين أن الحصون كانت مستقرة يسهل على الأسطول رميها بمدافعه فيصيبها . وكانت خطته فى الضرب أن تجتمع عدة بوارج فتصوب نيرانها نحو حصن واحد ، فتدمره أو تسكته ، ثم تتحول الى الحصن الذى يليه . . وهكذا تستطيع أن تدمر الحصون حصنا بعد حصن ، بينما الحصون لا تستطيع أن ينجد بعضها بعضا ، فهذه المقابلة وحدها تنبئ مبدئيا بمصير الضرب وتدل على أن كفة الأسطول البريطانى كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية .

أصدر الأميرال سيمور يوم ١٠ يولية سنة ١٨٨٢ تعليماته الى
بوارجه لكي تأخذ مواقعها يوم الضرب على الترتيب الذى وضعه .
والتخذت البوارج موقفا على هذا النحو ليلة الضرب . . أما
من الاستعداد للضرب من ناحية الحصون ، فقد استندى مرابى
فى تلك الليلة الأميرالاي اسماعيل بك صبرى قومندان حصون
الإسكندرية . وكان مرابى وقتئذ « بالترسانة » يصحبه محمود
باشا فهمى وطلبة باشا عصمت ومحمد باشا كامل وكيل نظارة
البحرية ، وأصدر اليه تعليماته ، فانصرف اسماعيل بك صبرى
والتقى بضباط الحصون ووزع كلا منهم فى مركز عمله .

وأصدر ايضا تعليماته بتوزيع جنود الحامية على خطوط
الاستحكامات من برج السلسلة شرقا الى قلعة العجمى غربا .
وفى ليلة ١١ يولية كانت البوارج الانجليزية على أهبة القتال ،
أما الاسطول الفرنسى فقد انسحب الى بورسعيد تنفيذا لتعليمات
حكومته ، ولم يترك سوى سفينتين لم تعمل عملا ما . . وهكذا
ترك الفرنسيون الانجليز وحدهم ينفردون بالضرب والقتال ، ولو
اشتركوا معهم لتفير وجه المسألة المصرية ولما استطاع الاحتلال
الانجليزى ان يثبت اقدامه فى البلاد .

ماساة الضرب

فى الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يولية سنة
١٨٨٢ اعطى الأميرال سيمور اشارة الضرب . . فاطلقت البارجة
« الكسندرا » اول قنبلة على طابية الاسبتالبة ، وتلتها البوارج
الآخرى . فاخذت تطلق قنابلها المدمرة على حصون المدينة وعلى
المدينة ذاتها . أما القلاع فلم تجب على الضرب الا بعد الطلقة الثالثة،
بعد خمس دقائق . وكان الضرب من جانب الاسطول الانجليزى
شديدا مروعا ، فكانت قنابلهم حكمة المرمى شديدة الفتك ، أما
القلاع فكانت ضعيفة ومراخنة ، وسقط كثير منها فى البحر دون
ان يصل الى البوارج الانجليزية .

وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك في سيرها ، يحجبها عن
العين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون احكام المرمى
واصابة الهدف منها ، وكل بارجة بها شبكة من الفولاذ اذا اصابتها
قنبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف اذا نفدت
الى البارجة ذاتها . وقد ساعد على احكام المرمى من جانب
الاسطول أن الاستعداد الحربى من ناحية الانجليز اقوى وأعظم
منه من جانب القلاع المصرية اذ كانوا مطاعين على دقائق الاستحكامات
ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والدخيرة ومخازن القنابل فيها ،
بخلاف العربيين فان معلوماتهم عن قوات الانجليز كانت مشوشة
ضئيلة ، وكانوا يظنون أن البوارج الانجليزية لا تقوى على هدم
القلاع ولا تقف أمام مرمى قنابلها . وقد اتضح عكس ما يظنون ،
فان البوارج قد دكت الحصون وعطلت مدافعها ، فى حين أن
الاسطول الانجليزى لم يصب بضرر يذكر .

استمر الضرب من الساعة السابعة الى الساعة الحادية عشرة
على أقصى ما يكون من الهول والشدة ، وقنابل الاسطول تقذف
الخراب وتحصد الأرواح . ثم سكنت قليلا واستؤنف الضرب
بعد هنيهة حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم وقف هنيهة أخرى ،
ثم استؤنف بعد ذلك الى منتصف الساعة السادسة مساء قبل
الغروب بساعة .

وقد تهدمت حصون الفنار ورأس التين والاسبتالية فى
منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، حيث اجتمعت عليها المدرعات
الكسندرا وسلطان وسوبرب ، ولما أسكتتها صوبت قنابلها الى
قلعة « الأطة » وعاونتها فى ضربها المدرعتان انفلكسيبل وتمرير
فقدت المدرعات الخمس نيرانها على تلك القلعة فدمرتها بعد أن
نسفت مستودع البارود فيها ، ثم تحولت الى قلعة « قايتباى »
وظلت تقذفها بقنابلها الى الساعة الخامسة مساء فخربتها .

وفى المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات انفلسبل
وبنلوب ومونارك وانفلكسيبل وتمرير حصون المكس وأم قبيبة

والمدخيلة فأسكتتها في منتصف الساعة الثانية عشرة ، واتجهت السفينة كوندور الى قلعة المعجمى فضربتها بالقنابل حتى أسكتتها .

وفي نحو الساعة الأولى بعد الظهر شاهد الأميرال سيمور أن هدد الحصون قد أخلاها الجنود فأرسل عشرين بحارا الى البر دخلوا قلعة « المكس » وأتلفوا مدافعها ثم عادوا الى سفنهم آمنين .

وفي منتصف الساعة الرابعة شوهدت مدافع طابية « القمرية » تتأهب للضرب . . وعاد الجنود الى قلعة « المكس » فصوبت البارجتان « بنلوب » و « مونارك » مدافعهما الى الحصن المذكور وأخذتا في ضربه حتى منتصف الساعة السادسة مساء حيث أمر الأميرال سيمور بالكف عن القتال ، فوقف الضرب بعد أن استمر عشر ساعات متوالية .

وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت ، وقام رجالها بواجبهم قدر ما استطاعوا . . ولكن قوة الأسطول ومدافعه كانت لها الغلبة في هذا اليوم المشؤم ، فتهدم معظم الحصون ، وأصاب قنابل الأسطول كثيرا من مساكن الاهلين فدمرتها وأحرقتها ، كما أحرق جناح الحرم بسرأي رأس التين .

وتفانى الاهلون في الدفاع عن المدينة ، على رغم ان الحرب كانت حرب مدافع وحصون وبوارج . فبدلوا كل ما في استطاعتهم من تضحية واقدام .

وقتل من المصريين خلال هذه الفظائع نحو ألفين ، ولم ترد خسائر الانجليز على خمسة من القتلى وتسعة عشر جريحا . . ا وقد استيقن العربايون يوم ١٢ يوليه أن الانجليز لا بد محتلون الاسكندرية بعد أن دكوا حصونها ، فاستقر عزيمهم على الانسحاب من المدينة ليستعدوا للمقاومة في الداخل . وكان الأحكم أن يقاوموا نزول الجنود الانجليزية الى البر بأن يوزعوا جزءا من قواتهم

للمرابطة على الشواطىء ومنع رسو القوارب المقللة للجنود الانجليزية .. فانهم بذلك يعطلون نزولها مدة طويلة ، وبخاصة لان الاسطول الانجليزى لم يكن قد تلقى المدد من جنود البر . وكانت قوته مقصورة الى ذلك الحين على جنود البحارة ولم يكن عددهم يزيد على ٥٧٠٠ مقاتل ، وهؤلاء لم يكن فى استطاعتهم ان يتغلبوا على حامية الاسكندرية .

حريق الاسكندرية

وكان فى مقدور الحامية ان تصدهم عن النزول الى البر وتدافعهم لو حاولوا النزول .. ولكن العربيين لم يفعلوا شيئا من ذلك لانهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر الخطط المحكمة للقتال ، فاثروا الانسحاب من الاسكندرية ، وراوا ان يتدرعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الانجليز للمدينة واستقرارهم فيها ، فامر سليمان سامى داود قائد الاى السادس جنوده باضرام النار فى المدينة لى يحول الحريق دون نزول الانجليز بها واتخاذها قاعدة حربية لرحفهم ، فشبت الحرائق الهائلة يوم الاربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢ وبدا اضرار النار فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، واخذ يمتد حتى صارت الاسكندرية شعلة من النار مساء ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم فيها الى اليوم التالى . كان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملا عقيما لانه لم يعطل نزول الجنود الانجليزية الى البر فقد نزلوا فى صبيحة اليوم التالى ، واشترك فى الحريق بعض الاوربيين وبخاصة من الاروام والمالطيين الذين بقوا فى المدينة بعد هجرة معظمهم ، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات بعد انتهاء الحرب ، كما اشتركوا ايضا فى النهب .

ويقول جون نينه عميد الجالية السويسرية وكان شاهدا عيان لهذه الحوادث ان الحرائق الاولى شبت فى الاحياء الاهلية من قنابل الاسطول الانجليزى يوم الضرب . وكان الحريق الذى

أمر به سليمان سامى داود على غير رأى عرابى والوزراء ، فلفرد باحدائه سليمان داود قائد الآلاى السادس الذى كان مشهورا بالتهور والحمق ، وكان يعتبر نفسه عرابى آخر بالاسكندرية ، وقد صمم على الا ينسحب الجيش من الاسكندرية الا بعد أن يجعلها خرابا . وهذا يدل على تشعب آراء العرابيين وعدم وجود وحدة فى قيادتهم ، لأن عملا خطيرا كحريق الاسكندرية ما كان يجب أن يحدث الا اذا صدرت به الأوامر مجمعة من قيادة الجيش . ولكن الواقع أن عرابى لم يكن له دخل فيه ولما وقع لم يستطع أن يمنع .

واستقر رأى عرابى وصحبه على الانسحاب من الاسكندرية ثانى يوم الضرب ، فأخذ الجيش يخليها يوم الأربعاء ١٢ يولييه . وفى مساء ذلك اليوم غادرها عرابى ووصل الى « حجر النوايلة » على ترعة المحمودية بعد الفروب . وقضى الليلة هناك . وفى الصباح ركب رفاصا سار به فى التربة حتى وصل الى « عزبة خورشيد » ومنها الى « كنج عثمان » بالقرب من كفر الدوار . وهناك أمر بإنشاء الاستحكامات وهى التى اتخذها الجيش المصرى معسكرا له ، وعرفت بمعسكر كفر الدوار . واتخذ عرابى عزبة « كنج عثمان » مقرا لقيادة الجيش . وفى صباح يوم ١٣ يولييه تحقق الأميرال سيمور من انسحاب العرابيين وأنه لم يبق منهم أحد فى المدينة فأنزل كتيبة من جنوده البحارة ، واحتلوا سراى رأس التين وشبه جزيرة رأس التين .

أوربا وضرب الاسكندرية

انسحبت فرنسا من الميدان ، وأمرت أميرال أسطولها بمغادرة الاسكندرية قبل الضرب . فبارحها مساء ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ . ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية تركت انجلترا تفعل ما تشاء وتعتدى ذلك الاعتداء الفشوم على المدينة فتدك حصونها وتهدم مبانيها وتحصد ارواح أهلها دون أن تبدى حراكا . قابلت فرنسا

هذا الاعتداء الوحشي بالجمود ، ولو أرادت منعه لكان لها من مركزها الممتاز في المسألة المصرية ما يحول دون وقوعه . . . وكذلك فعلت دول أوربا العظمى فإنها ظلت جامدة لا تحرك ساكنا أمام هذه المأساة . . . ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أمة أوربية كاليونان أو الجبل الأسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات الأوربية وتوعدت وأنذرت المعتدى بالضرب على يده . . .

ولعلك تذكر موقفها حيال مصر ذاتها حين لبث نداء تركيا في محاربة الثوار اليونانيين وما فعلته أوربا إذ ائتمرت بأسطولها فأحرقتة غدرا وخيانة في « نافارين » سنة ١٨٢٧ . . . ولا تنس ما فعلته مع مصر فقد حرمتها ثمرة انتصاراتها على الترك في عهد محمد علي وائتمرت بها وأنقضت المزايا التي نالتها بعد السيف . أما في سنة ١٨٨٢ فقد تركتهك لبطش الانجليز دون ان تحرك ساكنا !

وليس من العسير علينا ان نفهم سبب هذا التباين في المعاملة . . . فأوربا لا تنظر الى مصر بالعين التي تنظر بها الى الأمم القريبة ، ولا تراها جديرة بالعطف الذي حبت به اليونان وبلغاريا . ومما يدل على مشاركة أوربا لانجلترا في مسئولية حوادث سنة ١٨٨٢ انه لم يكد الجيش الانجليزي ينتصر على العربيين في واقعة التل الكبير حتى بادر المسيو تيسو سفير فرنسا بلندن الى مقابلة اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا وهناك باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار . وكان جواب جرانفيل على تهنيئته : « ان واقعة التل الكبير هي انتصار أوربي ، ولو انهزم الجيش الانجليزي لكان ذلك كارثة على كل الدول التي تحسب حسابا للتعصب الاسلامي » !

وقد هنا المسيو دكلرك رئيس وزارة فرنسا السفير البريطاني في باريس بهذه الواقعة قائلا : « ان انتصار الانجليز على العرب في مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا في تونس والجزائر ! »

وقوبل نبا الضرب في « مؤتمر الاستانة » بالفتور والجمود ، ولم يكن المؤتمر قد انفض بعد . . ولو كانت الدول الأوروبية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر بل عن الحقوق عامة ، لكان لضرب الاسكندرية صدى عاجل في المؤتمر يحفزها الى وضع حد لهذا الاعتداء . ولكنه على العكس قابله بالصمت والبرود ، ولم يبد أى اعتراض على انجلترا في نقضها مهودها ، وخاصة مهودها في ذلك المؤتمر بالدات . . لم يكن لهذا الاعتداء أى اثر فعلى في نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الأوروبية الكبرى في الاستانة ، وكل ما فعله مندوب روسيا أن نفى يده من المؤتمر وامتنع مؤقتا عن حضور جلساته ، وهو عمل سلبى لا يمنع الاعتداء ولا يحول دون استمراره .

وفي ١٥ يولييه سنة ١٨٨٢ اجتمع المؤتمر لأول مرة عقب ضرب الاسكندرية ، وتحرك الى دعوة تركيا لارسال جيش عثمانى الى مصر تنفيذا لقراره الذى أصدره في جلسته السابقة - ٦ يولييه - ولم يكن قد ابلغه اليها من قبل ، ورضى السلطان - أخيرا أيضا - بالاشتراك في المؤتمر للمباحثة في اقرار الوسائل الكفيلة بإعادة الأمور الى نصابها . . بدأت اذن تركيا تشترك في المؤتمر بعد أن أصبح لا عمل له ، وأرسلت وزارة الخارجية العثمانية في ١٩ يولييه تبليغه أنها تقبل الاشتراك فيه ، وعينت مندوبيها به وهما سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الأوقاف ، فحضرا جلسة ٢٤ يولييه - الجلسة العاشرة - وتولى سعيد باشا رئاسة المؤتمر بصفته وزير خارجية الدولة التى انعقد المؤتمر في عاصمتها ، وصرح بأن الحكومة العثمانية قبلت مبدأ ارسال جنود الى مصر ، وبجلسة ٧ اغسطس أعلن أن حكومته قبلت شروط التدخل التى قررها المؤتمر في ١٥ يولييه . .

وكانت هذه الأقوال مهزلة أخرى - إذ لم تكن تركيا قد أعدت بجيشا ما . . وإبطات في انفاذ عزمها حتى انتهت الحرب بهزيمة

العربيين ودخول الانجليز القاهرة قبل أن يتحرك الجيش العثماني
الى مصر ا

قناة السويس

وكل ما عني به المؤتمر أنه بحث بجلسته التاسعة يوم ١٩ يوليه
سنة ١٨٨٢ في حماية قناة السويس من أن تصيبها الحرب بسوء ،
وذلك بناء على ما تظاهرت به انجلترا من الخوف على القناة ان
يسدها العربيون بعد ضرب الاسكندرية ، وكان هذا الخوف مع
الأسف لا محل له ، لأن عرابي لم يفكر جديا في سد القناة ، الا بعد
احتلال الانجليز الاسماعيلية اى في ٢٠ أغسطس ، ولكن انجلترا
بادرت بمبادلة الدول تخوفها من هذه الناحية لكي تنتحل لنفسها
حق حماية القناة اذا لم تتفق الدول على حمايتها دوليا . .

وقد عرض سفير انجلترا وفرنسا في المؤتمر بجلسة ١٩ يوليه
رأى حكومتيهما في أن يكل المؤتمر الى من يختار من الدول حماية
القناة اذا أصابها اعتداء ، ولم يلق هذا الاقتراح قبولا من المؤتمر ،
فاتفقت انجلترا وفرنسا على أن يصرح سفيراهما في المؤتمر بأنهما
مستعدتان عند الحاجة الى حماية القناة ، وقد صرح السفيران
بذلك في جلسة المؤتمر الحادية عشرة التي انعقدت يوم ٢٦ يوليه ،
فلم يعترض المؤتمر ولم يبد احتجاجا .

وأبلغ الباب العالي أعضاء المؤتمر في ٢٤ يوليه ثم في ٢٧ منه
أن جنوده على أهبة السفر الى مصر وأنه مستعد للتدخل فيها ،
ولكن بلاغه لم يقترب بأي عمل ، وعرضت وزارة المسيسو دي
فريسينيه على البرلمان الفرنسي فتح اعتماد لاعداد القوات الكفيلة
بجعل القناة في مأمن من كل اعتداء وحماية السفن المارة فيها ،
ولكن البرلمان قرر في ٢٩ يوليه رفض الاعتماد المطلوب . . مما ادى
الى استقالة وزارة فريسينيه واضطرار الوزارة التي خلفتها -
وزارة دكلرك - الى أن تنفض يدها من المسألة المصرية نزولا على
قرار البرلمان . . فكان هذا القرار من فرنسا اعلانا بنفض يدها

بل بافلاس سياستها في المسألة المصرية ، والسبب الذي حدا بالبرلمان الفرنسي الى رفض الاعتماد هو الخوف من توزيع قوات فرنسا في وقت كانت تخشى فيه على كيائها في القارة الأوروبية من تحفز ألمانيا ، فهو نفس السبب الذي حدا بالوزارة الفرنسية الى الاحجام عن مشاركة بريطانيا في تدخلها الحربى حين عرضت عليها ذلك في يولييه ١٨٨٢ قبل ضرب الاسكندرية .

وفي الوقت الذي أصدر البرلمان الفرنسي هذا القرار قرر البرلمان البريطانى في ٢٧ يولييه الاعتماد المطلوب من الحكومة الانجليزية للحملة على مصر ، وذلك بأغلبية ٢٧٧ ضد ٢١ صوتا أى بأغلبية تشبه الاجماع ، وبلغ الاعتماد الذي قرره ٢٠٠٠٠٠٠ رطل جنيه .

يتضح مما تقدم أن المؤتمر لم يكن يعنيه رد الاعتداء عن مصر بل كل ما همم وشغل باله امر قناة السويس . . وقد انتهى من مباحثاته العقيمة الى ترك الانجليز يتصرفون كما تهوى اطماعهم الاستعمارية .

اجتمع المؤتمر للمرة الأخيرة يوم ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وكانت الجنود البريطانية قد زحفت في داخل البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العربيين . . فلم يجد المؤتمر عملا يشغله سوى تأجيل انعقاده الى أجل غير مسمى ، ولم يجتمع بعدها اذ كانت قوات الانجليز قد تغلبت على العربيين ، وبذلك انطوت صفحة المؤتمر بدون أن يعمل عملا ما في صون حقوق مصر ، ورد عادية الانجليز عنها ، واخفق اخفاقا جعله مضرب الامثال في المهازل السياسية الخالية من روح النزاهة والصراحة والاخلاص .

الحرب بين عراقي والإنجليز

بين الخديو وعرابي

تربص الانجليز في الاسكندرية حتى يعدوا العدة للزحف ، ويتلقوا الامداد التي جاءتهم بعد ذلك من انجلترا . . واخذوا في الأيام الأولى ينظمون الاحتلال مستعينين بالخديو ونفوذه الشرعي . . واذاع الاميرال سيمور يوم ١٧ يولييه منشورا بالمحافظة على الأمن علق في شوارع المدينة ، وهو أول منشور أعلن الانجليز فيه انهم مكلفون من جانب الخديو بالمحافظة على النظام .

واستكتب الاميرال سيمور راجب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ يبلغ فيه الاميرال مخالفة عرابي لأوامر الخديو فيما يقوم به من وسائل الدفاع ، وعزم الخديو على عزله من منصبه . . وهذا الخطاب يبدو غريبا من راجب باشا الذي كان حتى ضرب الاسكندرية يعضد العرابيين ويؤيدهم ، ويقاوم التدخل البريطاني . . والخطاب يناقض أيضا قرار مجلس الوزراء الذي اشترك راجب باشا في وضعه بوصفه رئيسا للنظار والذي رد فيه على انذار الاميرال سيمور قبيل ضرب الاسكندرية وارسل الخديو من سراي رأس التين يوم ١٧ يولييه تلغرافا الى عرابي بكفر الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية ويحمله تبعة ضرب الاسكندرية . . ويدافع فيه عن حسن مقاصد الانجليز ويأمره بالحضور الى سراي رأس التين ليتلقى منه تعليماته .

فأجاب عرابي على هذه الرسالة ببرقية شرح فيها وجهة نظره ، وأبان الأسباب التي توجب استمرار الدفاع ، وهي طلبات الاميرال سيمور ، وقرار مجلس الوزراء برياسة الخديو برفضها ولو أدى ذلك الى القتال . واعتذر عن الحضور الى الاسكندرية لأن الانجليز يحتلونها ، وطلب الى الخديو ان يولد اليه الوزراء أو رئيسهم في مركز الجيش بكفر الدوار للمداولة في الموقف . ولما تحقق عرابي

انهياز الخديو الى جانب الانجليز خشى ان يصدر من الأوامر ما يشل حركة الاستعدادات الحربية ، فأرسل عرابى الى جميع المديریات والمحافظات تلغرافات شديدة اللهجة اتهم فيها الخديو بممالة الانجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التى تخالف حالة الحرب .

وأرسل الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية بالقاهرة كتابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ ، دعا الى وجوب عقد جمعية عمومية من الدوات والأعيان والعلماء يعرض عليها الموقف ويطلب منها اصدار قرار فى شأن الخديو وفيما يجب عمله لصالح الأمة « وصلاحيه مثل هذا الوالى عليها » ، وختم كتابه بالمشاورة على التجهيزات الحربية وانه تحرر منه بذلك الى جميع حكام البلاد .
واذاع منشورا أرسله الى المديریات والدواوين كافة باعلان انضمام الخديو الى جانب الانجليز وخلع طاعته .

كان يعقوب سامى باشا من الموالين لعرابى ، كما كان فى خاصة نفسه يرى بحق وجوب الدفاع عن البلاد ازاء عدوان الانجليز . . فلما جاء تلغراف عرابى اجتمع يوم وروده مع خاصته المناصرين له فى وزارة الحربية « قصر النيل » واستقر رأيهم على عقد مجلس بديوان الداخلية فى مساء ذلك اليوم مؤلف من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط والموظفين .

فاجتمع المجلس المذكور وقرر دعوة العلماء والأعيان والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفى الحكومة بديوان الداخلية ليلا فى هيئة جمعية عمومية لاتخاذ ما يلزم من القرارات بالنسابة عن الأمة . وأخذ هذا المجلس يتولى سلطة الحكم . . وظل كذلك خلال الحرب ، وقد سمي فى الوقائع المصرية « المجلس العرفى » وسنجرى على هذه التسمية الأخيرة فى سياق الحديث .

وفى مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية ، وبلغ عددهم أربعمائة عضو ، منهم الأمراء الموجودون بالعاصمة وشيخ الاسلام

وقاضى قضاة مصر ومفتى الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء
الروحانيون والنواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار
والأعيان .

وعرضت عليهم الرسائل التى تبودلت بين الخديو وعرابى ،
وبين هذا الآخر ووكيل الحربية ، وتداولوا فى الموقف . . فاجمعوا
على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية ما دامت بوارج الانجليز
فى السواحل وجنودهم فى الاسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من
الاسكندرية للاستفهام منهم من حقيقة الأمر ، وأصدروا قرارا
بهذا المعنى . .

وعلى اثر اطلاع الخديو على قرار الجمعية العمومية أصدر امرا
فى ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢ بعزل عرابى من وزارة الحربية ، وعين عمر
باشا لطفى محافظ الاسكندرية بدلا عنه . وبنى امر العزل على
مخالفة عرابى لأوامره ومداومته على الاستعدادات الحربية ، وقد
صدر هذا الأمر بناء على قرار من مجلس الوزراء ، وكان بعضهم
مخالفا لفكرة العزل ، ولكن الخديو أصر عليها ، وأبلغه هذا الأمر فى
كتاب بعث به اليه .

وأذاع الخديو فى الوقت نفسه منشورا علق فى شوارع
الاسكندرية فصل فيه الأسباب التى دعت الى عزل عرابى من
منصبه ، وأخذ فيه على عرابى اخلاء الاسكندرية دون مقاومة ، ثم
دافع عن ليات الانجليز واحتلالهم الاسكندرية وسوفه بأن الغرض
منه المحافظة على الأمن !

وكان عرابى مرابطا فى معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو
أمره بعزله من منصبه ، فلم يكثر له واستمر يعد عدة الدفاع
ليصد تقدم الانجليز ، وأرسل الى يعقوب سامى باشا يدعوهُ الى
مقد الجمعية العمومية ثانياً للنظر فى أمر العزل . . فقرر المجلس
العرفى دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد ، واجتمعت بوزارة
الداخلية يوم السبت ٢٣ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وهذه هى المرة الثانية
لاجتماعها ، ولم تجتمع بعد ذلك ، وكان الحاضرون فى المرة الثانية

أكثر عددا من المرة الأولى إذ حضرها نحو خمسمائة من الأعضاء ، منهم ثلاثة من الأمراء ، وشيخ الأزهر وقاضى قضاة مصر ومفتيها ونقيب الأشراف وبطريق الأقباط الأرثوذكس ، وحاخام اليهود ، والنواب والقضاة والمفتشون ومديرو المديرية والأعيان وكثير من العمدة ومشايخ البلاد ، فلما اجتمعت الجمعية تليت عليها الأوامر الصادرة من الخديو ، والمنشورات التى أصدرها عرابى ، وتولى هذه التلاوة الشيخ محمد عبده (الأستاذ الامام) بناء على أمر حسين باشا الدرمللى وكيل الداخلية ، وألقى على باشا الروبى خطبة تناول فيها الخديو بالطعن والقدح ، وتليت فتوى شرعية من الشيخ محمد عيش والشيخ حسن العدوى والشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى بمروق الخديو من الدين لانحيازهم الى الجيش المحارب للبلاد . وتداول الأعضاء فى الموقف الحربى وفيما يجب عمله ، فاتفقت آراؤهم على عدم قبول عزل عرابى ، وبعد أن صدر هذا القرار قال يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية : « حيث قرر هذا المجلس المحترم عدم عزل عرابى باشا من نظارة الجهادية والبحرية ورأى لزوم بقاءه فى الوظيفة .. فأرجو من المجلس أن يرى رأيه فى أوامر الخديو التى تصدر الى من جنابه ، وكذلك ما يصدر من حضرات نظاره المقيمين معه هل يلزمنى قبولها وتنفيذها أم لا ؟ » فتداولت الجمعية العمومية فى هذه المسألة وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها .

الحرب بين العرابيين والانجليز

عسكر عرابى بجيشه فى كفر الدوار وأقام بها الاستحكامات المنيعة ، وأخذت طلائع العرابيين تناوش الانجليز فى ضواحي الاسكندرية .. ولم يكن الجيش الانجليزى قد أمن بعد على مركزه فى الثغر ، بل كان يتوقع أن يهاجمه العرابيون بعد أن يلموا شعثهم عقب الهزيمة الأولى ، فأخذ الانجليز يحصنون استحكامات المدينة ووضعوا الحراس على مداخلها .

وكانت طلائع المصريين ترابط فى الرمل وتستعد لمناوشة

الأعداء . . واستمر الانجليز يلزمون خطة الدفاع في الاسكندرية ويستطرون وصول الامداد . وفي ١٧ يوليه جاءهم مدد من ٢٧٠٠ مقاتل ، وجاء الاسكندرية الجنرال اليزون Allison فتولى قيادة الجيش البريطاني في المدينة حتى يحضر القائد العام الجنرال ولسلى . وكان مدد الجيش البريطاني في الاسكندرية ٣٦٨٦ مقاتلا - عدا جنود الاسطول - ثم جاءهم مدد آخر عدده ١١٠٨ من مالطة وجبل طارق . . فاحتل الانجليز الرمل في ٢٣ يوليه ، ثم أخذ المدد الأكبر يتحرك من ميناء ولوتش Wolluch بانجلترا في أواخر يوليه قاصدا مصر . وأصدرت الملكة فيكتوريا أمرا في ٢١ يوليه بتعيين الجنرال السير جارنت ولسلى Sir Garret Wolsley قائدا عاما لجيش الحملة على مصر ولم يصل الى الاسكندرية الا في منتصف أغسطس .

وكان المظنون لدى عرابى وصحبه ان لا يتخذ الانجليز قناة السويس ميدانا للزحف او للحركات الحربية ، احتراما لحيدة العناه . . ولكن العارفين بالحقائق كانوا على يقين من انهم لا يرمون القناه حرمة ، كما لم يرموا حرمة المعاهدات في ضربهم الاسكندرية ، فكانت حيلتهم ان يهاجموا مصر من ناحية الاسماعيلية متجهين من طريق الزمازيق الى القاهرة .

خطة العرابيين في القتال

عين عرابى محمود باشا فهمى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى عقب ضرب الاسكندرية ، فوضع خطة سديدة للدفاع عن البلاد لو اتبع باحكام لصدت تقدم الانجليز وانتقلت مصر من غارتهم . . وكان محمود فهمى من أكفا المهندسين الحربيين ، وخلاصة خطه انه عين خمسة مواقع رئيسية للدفاع : الأول في كفر الدوار ، والثانى في رشيد ، والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس والرابع في دمياط ، والخامس في الصالحية والتل الكبير لصدد الهجوم من ناحية قناة السويس . وقد أشار في بداية الحرب بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة الى بور سعيد

والاسماعيلية والسويس وسد قناة السويس ذاتها لمنع الانجليز من اتخاذها قاعدة عسكرية .

ولو سدت قناة السويس في بداية القتال لامتنع الاتصال بين القوات الانجليزية الآتية من البحر الأبيض المتوسط والقوات الآتية من الهند . واستحال عليها الوصول الى الاسماعيلية من طريق القناة ، وفي هذه الحالة يضطر الجنرال واسلى الى المفامرة بجيشه في الصحراء الشرقية حيث لا ماء ولا كلاً ، او يهاجم مصر عن طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفه وخاصة في أيام الفيضان (أغسطس - سبتمبر) ولكن عرابى لم يستمع لنصيحة محمود فهمى وخشى عواقبها . وظن أن الانجليز يحترمون حياد القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف ، فكان هذا الخطأ أكبر عامل في اخفاق خطة الدفاع التى وضعها محمود فهمى . واكتفى عرابى باقامة معسكر في التل الكبير على بعد نحو خمسين كيلومترا من الاسماعيلية و ١١٠ كيلومترات من القاهرة حشد فيها جانباً من الجيش ، ولكنه وزع معظم قواته في كفر الدوار وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط . . فكان الجنود السودانيون وهم من خيرة الجنود مرابطين في دمياط بقيادة عبد العال حلمى . ورابط في رشيد فيلق كبير ، واستقر معظم الجيش بقيادة طلبة عصمت في كفر الدوار . ومع أن الانجليز استعجلوا الحركات العدائية في قناة السويس وكانت هذه الحركات نذيراً كافياً لعرابى بما اعتزموه من خرق حياد القناة ، فان عرابى جبن عن العمل بنصيحة محمود فهمى في سدها .

* * *

ولقد بكر الانجليز في خرق حرمة قناة السويس واتخاذها ميداناً للحركات العدائية . . وتدل الظروف والملابسات على أنهم كانوا مصريين على اختلاق الدرائع لاحتلالها ، كما اختلقوها لضرب الاسكندرية . فقد تعللوا بأن ثمة ترميمات تجرى في طابية «الجميل» على مدخل بحيرة المنزلة غربى بور سعيد . واصدرت الحكومة

البريطانية في ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٢ تعليماتها الى الاميرال سيمور باحتلال بور سعيد والاسماعيلية . وفي ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ اقتحمت السفينة الحربية الانجليزية « أوريون » بقيادة الكابتن « فتزورى » القناة عند بور سعيد ، وألقت مراسيها يوم ٢٧ منه في بحيرة التمساح على بعد ثمانمائة متر من الاسماعيلية . ولم يكد يعضى على دخولها القناة يومان حتى وصل الاميرال « هويت » الى السويس والاميرال « هوبكنس » الى بور سعيد ، واستقر كل منهما في موقفه ينتظر التعليمات الخاصة باحتلال القناة .

* * *

وهذه الحركات الحربية المبكرة في ناحية القناة كانت تنم عما اعترمه الانجليز في بداية القتال من الزحف من طريق قناة السويس . . ولكن عرابى مع ذلك ظل غافلا عن هذه النية . واحتل الانجليز مدينة السويس في ٢ أغسطس ، وظل عرابى برغم احتلالها يعتقد حرمة قناة السويس بحجة أن القناة انما تبندىء من « بور توفيق » صاحبة السويس - والتي لا تبعد عنها الا بثلاثة كيلومترات - وكان احتلال السويس نذيرا آخر باتخاذ الانجليز لها قاعدة للزحف على العاصمة ، وقد تحرك المدد من الهند بعد سبعة ايام من احتلالها .

وقائع الميدان الغربى

نقصد بالميدان الغربى ما بين الاسكندرية وكفر الدوار . . . تميزا له عن الميدان الشرقى من الاسماعيلية الى التل الكبير . . لقد وجه عرابى كل عنايته الى تحصين مواقعه في الميدان الغربى ، واهمل الميدان الشرقى اهمالا تاما ، مما كان السبب الاكبر في الهزيمة . . فأنشأ الاستحكامات المنيعة في مواقع الدفاع مما يلى الرمل جنوبا الى كفر الدوار بين بحيرة أبو قير وملاحة مريوط . ووضع محمود فهمى تصميم هذه المواقع بمعاونة الاميرالاي محمد بك شكرى وهو من أكفأ ضباط أركان حرب الجيش المصرى . . فكانت مؤلفة من ثلاثة خطوط للدفاع يبعد

كل واحد عما يليه بأربعة أو خمسة كيلو مترات ، وأمام كل خط خندق عمقه خمس عشرة قدما ، وأقيمت المعاقل على جميع المرتفعات والآكام ، وركبت فيها المدافع وعددها خمسون مدفعا .

واقعة الرمل

تحرك الانجليز يوم السبت ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ يريدون التقدم من جهة « الرمل » بأورطتين من المشاة وأورطتين من الفرسان . . فلما صاروا على بعد ألف وخمسمائة متر من موقع المصريين التقى بهم البكباشى أحمد أفندى البيار والبكباشى مصطفى أفندى حسان ومعهما أورطتان من المشاة وأورطتان من الفرسان ، وصدوهم من التقدم . . ثم جاء خورشيد باشا طاهر قومندان خط الدفاع فى أبو قير ومعه ثلاث بلوكات من الفرسان ، فهجم المصريون على الانجليز هجوما شديدا واضطروهم الى التقهقر اذ ولوا الادبار منهزمين بعد أن دام القتال ثلاث ساعات ونصفا . . ويقول الكولونيل « سبتان » عن هذه المعركة ان الجنرال « اليزون » كان يقود الانجليز فيها وان عددهم كان ألفى مقاتل وان الجنرال « اليزون » كان لا يفتأ يناوش العراقيين حول الاسكندرية كل يوم لكى يوهمهم أن الجيش البريطانى قد اتخذ الاسكندرية قاعدة للرحف ، فى حين ان خطته الحقيقية هى الزحف من ناحية الاسماعيلية . وبذلك يشغلهم عن تحصين التل الكبير ومواقع الدفاع فى الشرق .

واقعة عزبة خورشيد

وهاجم الانجليز مقدمة الجيش المصرى فى كفر الدوار يوم ٧ أغسطس اذ تقدم جناحهم الأيسر من الرمل على جسر ترعة المحمودية وتقدم الجناح الأيمن بطريق السكة الحديد من القبارى . . وجاء القلب من طريق كوبرى المحمودية ، فلما التقوا بالمصريين صمد هؤلاء لقتالهم ودافعوهم دفاعا مجيدا ، اذ انبرى للميسرة البكباشى محروس أفندى يقود أورطته وأبلى فى قتالهم بلاء حسنا ، وجرح أثناء المعركة . وصمد للقلب والميسرة البكباشى

محمد أفندى فودة ومعه أورطة أخرى من الجنود ، واشتد القتال في هذه الناحية واستمرت المعركة نحو أربع ساعات انتهت بتقهقر الانجليز منهزمين ، وسار المصريون على اثرهم حتى حجبهم الظلام عنهم . . وقتل من المصريين في هذه الواقعة تسعة من الجنود وصف الضباط وضابط واحد وجرح منهم اثنا عشر جنديا وضابطان . . أما خسائر الانجليز فكانت أكثر عددا من خسائر المصريين .

الاستعداد للمعارك الكبرى

وبعد وقوع معركتى ٥ و ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ المتقدم ذكرهما ، استمر ورود الامداد الى الانجليز في الاسكندرية آتية من مالطة وقبرص وجبل طارق وانجلترا . . فاجتمع حوالى ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ في المدينة وضواحيها نحو أربعة عشر الفا من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان و ٩٤٠ جنديا من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين وكثير من القائمين على خدمة الجسور والتلغراف والسكك الحديدية . وظل المدد يرد على الاسكندرية والسويس حتى بلغ عدد الجيش البريطانى قبيل معركة التل الكبير ٥٠٠٠٠ مقاتل .

أما الجيش المصرى النظامى فلم يكن يزيد على ١٩٠٠٠ مقاتل موزعين بين مختلف المواقع ، منهم ٨٠٠٠ في كفر الدوار ، و ٣٥٠٠ بأبو قير ، و ٢٥٠٠ في رشيد ، و ٥٠٠٠ في دمياط ، وقد انضم الى هذا الجيش عدد من المتطوعين والعربان ، ولكن الوقت لم يكن يسمح بتدريبهم على الحركات النظامية ، فلم تكن منهم فائدة ، ويقول جون نينيه الذى شهد هذه الحوادث : « ان وجود العربان من مشاة وركبان في كفر الدوار لم تكن له فائدة ما للجيش بل كان ضررهم أكثر من نفعهم لعدم اعتيادهم حركات الجيوش النظامية » . وقال المستر بلنت : « ان الجيش المصرى بأكمله لم يكن يزيد على ١٣٠٠٠ جندي نظامى منهم ٨٠٠٠ في كفر الدوار ، أما المجندون البجدد فلم يكونوا بعد اكفاء للقتال » .

ويقول جون نينيه أيضا: « ان الصحف الانجليزية كانت تبالغ في عدد الجيش المصرى بكفر الدوار وتبلغه الى ٤٧٠٠٠ مقاتل على حين انه دون هذا العدد بكثير » .

فالأحصاء الصحيح هو ما ذكره جون نينيه ، وفي الحق ان الوقت لم يكن يتسع لزيادة عدد الجيش الى أكثر من هذا العدد ، فقد كان سنة ١٨٨١ لا يزيد على ١١٣٠٠ جندي (عدا الجنود المرابطة في السودان) ثم زيد نظريا في سنة ١٨٨٢ الى ١٧٧٠٠ ، لكن عدده الحقيقي كان أقل من ذلك كثيرا .

ويقول عرابي في مذكراته : « ان الجيش المصرى عند ابتداء القتال كان مؤلفا من ثمانية الايات من المشاة ، وثلاثة الايات من الفرسان ، والآيين من الطوبجية البرية ، وثلاث آيات من طوبجية السواحل - المنوط بهم حماية الثغور - وفرقة من رجال الهندسة ، وان مجموع ذلك في حالة استكمال الفرق والالايات ٣٦٠٠٠ » وهو احصاء نظري لا يمكن التعويل عليه لان المعروف أن الفرق والالايات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها لا يبلغ نصف عدده الرسمي .

والظاهر أن عرابي كان يميل بعد هزيمة التل الكبير وفي خلال محاكمته الى المبالغة في عدد الجيش المصرى لكي يتخذ الدفاع منه من ذلك دليلا على رغبته في حقن الدماء مع وجود العدد الوافر لديه من الجند لاستمرار القتال . وسجل عرابي في مذكراته أنه كان بالقاهرة قبل ابتداء القتال مصنع للأسلحة ، ومعمل للبارود ، وآخر في بولاق لصب المدافع ، ودار صناعة عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت في طرة . . ولكنها لم تكال قبل نشوب الحرب .

يتضح لك من هذا البيان أن عدد الجيش الانجليزي كان يزيد على ضعف عدد الجيش المصرى . . وهذا وحده كان نذيرا بسوء العاقبة . وقد جعل الفريق راشد باشا حسنى قائدا لخطوط الدفاع في الشرق ، وخورشيد باشا طاهر على رشيد

وأبو قير ، وعلى باشا الروبي على مريوط ، وعبد العال باشا حلمي على دمياط ، ومحمود سامي باشا البارودي قائدا لمواقع الصالحية ، وطلبة باشا عصمت قائدا لفرقة كفر الدوار تحت إمرة عرابي .

واعتمد عرابي زيادة عدد الجيش ، فرأى أن أقرب الوسائل إلى هذه الزيادة تجنيد الخفراء في سائر المديریات لمرانهم على الحركات العسكرية من قبل ، فأصدر منشورا في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بتجنيد ٢٥ ألفا يؤخذون من الخفراء ويحل محلهم غيرهم في المحافظة على الأمن ، ووزع هذا العدد على المديریات كافة ، وأرسل إلى المديرين يستحثهم على سرعة تجنيد هذا العدد ، وبين حاجة الدفاع إلى ذلك .

ولا شك في أنه لو كان لدى مصر الوقت الكافي لجندت هذا العدد وأكثر منه . . ولكن الوقت لم يكن يتسع لتجنيد الخمسة والعشرين ألفا ولا غيرهم ، ويقول نبيه : « أنه كان يمكن لعرابي بعد ثمانية أشهر أو عشرة حشد خمسين ألف مقاتل أو ستين ألفا ، فقد كان يشرف على حركة التجنيد يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية وكان كفؤا في الإدارة ، ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل » .

ولما شبت الحرب لم يكن في خزانة الحكومة مال ، لأن السير كلفن المراقب المسالى الانجليزى أخذ الأموال الموجودة في خزانة المالية وأنزلها بالأسطول الانجليزى ، قبل اعلان الحرب بأيام . وكذلك الأموال الموجودة بصندوق الدين حملها أعضاء القومسيون إلى السفن الحربية بالاسكندرية ، فأرسل عرابي إلى المديرين يدعوهم إلى جمع الأموال والإعانات من مدرياتهم للجيش ، وحرص من المجلس العرفى للمديریات بتحصيل الأموال من الأهالى بنسبة عشرة قروش من كل فدان على أن تحسب الأموال لمن يدفعونها من خرائب الأطلان التى تستحق عليهم في المستقبل .

وتطوع الكثيرون في الجيش جنودا مقاتلين يجودون بأرواحهم

في سبيل الدفاع عن الوطن . وبدأت حركة التطوع في القاهرة
والأقاليم عقب ضرب الاسكندرية .

والحق أن الأهلين قد تطوعوا لامداد الجيش بكل
ما يستطيعون من نفس ومال وغلل وعتاد ومؤونة وميرة وخيول
وماشية ، وجادوا بكل ما في مقدورهم معتقدين بحق أن هذا
واجب تفرضه عليهم الوطنية والدين .

قلنا ان الحكومة البريطانية عهدت بقيادة جيش الحملة على
مصر الى الجنرال السير « جانت ولسلى » أحد القواد
الأيرلنديين في الجيش البريطاني ، فوصل الى الاسكندرية يوم ١٥
أغسطس سنة ١٨٨٢ .

لم يكن الجنرال ولسلى من القواد الذين اشتهروا بالكفاية
العالية في القيادة ، ولا ممن امتازوا في معارك سابقة بالنبوغ في
الفنون الحربية . بل كان ما عرف عنه أنه اشترك من قبل في
حرب القرم وفي بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية . وكان لم
يزل برتبة قائم مقام جنرال حين تولى قيادة الحملة على مصر
سنة ١٨٨٢ ، فلما انتهت بهزيمة العراقيين في التل الكبير واحتلال
العاصمة انهالت عليه القاب الشرف والتكريم ، فنال لقب لورد
« فيكونت » ولسلى أوف كير « القاهرة » ورتبة جنرال وغي
ذلك من دلائل التقدير ، على أنه تولى فيما بعد - سنة ١٨٨٤ -
قيادة الحملة على قوات المهدي في دنقلة ، فانهت باخفاقها ومقتل
فردون باشا ، وتولى سنة ١٩٠٣ قيادة الجيش الانجليزي في حرب
البوير بالترنسفال ، فباء بالهزيمة والخسران . وعده حكومته
مسئولا عن النكبة التي حطت بالجيش الانجليزي ، فنحته عن
قيادته وعينت بدله الجنرال اللورد روبرتس .

من هذا البيان يتضح لك أن قيادة الجيش الانجليزي وذا
الجيش الانجليزي الذي هاجم مصر سنة ١٨٨٢ لم يكونا كافيين
للفكر بها واحتلالها ، لولا الانقسام الذي اضعف قوة الدفاع عنها
، فانسل الانجليز في ارض مهيبة ، ولم يلقوا المقاومة التي لقيها

الجنرال « فريزر » حين نزل الاسكندرية سنة ١٨٠٧ على رأس جيش بريطاني اراد احتلال مصر فباء بالخيبة والخسران .. ولم يكد يستقر بالجنرال ولسلى المقام فى الاسكندرية حتى اذاع الاعلان الآتى فى المدينة :

« بامر الحضرة الخديوية - اعلان للمصريين - يعلن الجنرال قائد الجيوش الانجليزية بان مقاصد الدولة البريطانية فى ارسالها تجريده عسكرية الى القطر المصرى ليست الا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط حاملى السلاح ضد سموه .. فعموم الأهالى الذين فى سلم وسكينة تصير معاملتهم بكل تودد وانسانية ولا يحصل لهم أدنى ضرر بل يحترم دينهم وجوامعهم وعائلاتهم ، والأشياء التى تلزم الجيش يصير دفع ثمنها ، وعليه ندعو الأهالى لتقديم ذلك ، وإن الجنرال قائد الجيش يسر جدا من زيارة مشايخ البلاد وخلافهم الذين يودون المساعدة لردع العصيان الذى هو ضد الحضرة الخديوية الحاكم والوالى الشرعى على القطر المصرى المعين من لدن اللدات الشاهانية » .

تجدد القتال

بدات الحركات الحربية بين الاسكندرية وكفر الدوار عقب احتلال الاسكندرية كما تقدم بيانه ، ثم تجددت عقب حضور الجنرال ولسلى .. ففى يوم السبت ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ تحركت قوة كبيرة من الانجليز جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة الفبارى وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية . فلما وصلت القطارات الى مقدمة الجيش المصرى اطلق اليوزباشى احمد افندى فضلى مدفعا فكان ذلك ايدانا ببدء القتال .

ودارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين ، فصددهم المصريون عن التقدم بعد أن كبدهم خسائر جمة . ودام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس . وكان يتولى قيادة الجيش فى هذه

المعركة طلبه باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه رضا باشا ومصطفى بك عبد الرحيم وعيد بك محمد وأحمد بك عبد الفغار والقائمقام أحمد بك عفت والقائمقام سليمان سامى داود وبدوى بك حكمدار المدفعية ، وانتهت المعركة بارتداد الانجليز الى الاسكندرية .

وفى أيام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أغسطس هاجم الانجليز مواقع الجيش المصرى فى كفر الدوار ، فدافع عنها المصريون خير دفاع ، وانجبت هذه المعارك من ارتداد الجيش الانجليزى .
وتعتبر معارك الميدان الغربى فى جملتها فوزا للعرابيين ، لأن الانجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار .

فى الميدان الشرقى

تقدم القول بأن عرابى أهمل الدفاع عن البلاد من ناحية الشرق ، فلما جاء الجنرال ولسلى الاسكندرية كان أول عمل حربى له هو تدبير الزحف على العاصمة من ناحية قناة السويس . . . ولو أن عرابى بادر عندما نشبت الحرب الى سد القناة لعجز الجنرال ولسلى عن الوصول بجيشه الى الاسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف ، ولكنه لم يفعل . . فكان احكامه وبالا على مصر ، وقد لعب فرديناند دلسبس فى هذه المسألة دور الخداع والتفريق لئلا يفوت على العرابيين سد القناة .

فقد عقد عرابى مجلسا عسكريا فى أواخر يولية للنظر فى أمر القناة ، فأجمع رأى المجلس على وجوب تعطيلها بحيث لا يستطيع الجيش الانجليزى اجتيازها والوصول الى الشاطئ الغربى منها ، وخاصة الاسماعيلية . فلما علم بذلك دلسبس أرسل الى عرابى أن يمتنع عن قطع القناة . . وأكد له كلبا فى تلفرافه « ان الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة . . يستحيل » ، فأنخدع عرابى بهذا التلفراف رغم تحذير اخوانه اياه ونصحهم له بأن لا يصفى الى تصيحة دلسبس اذ ليس فى امكانه أن يمنع دخول الانجليز القناة أو يبر بوعده ، ولا هو صادق فى نصحه ، وإنما كان غرضه صيانة

القناة من التعطيل ، ولو ضحيت في سبيل ذلك مصالح مصر وسلامتها .

وقد استمر على خداعه حتى وصلت البوارج الانجليزية الى بور سعيد لاحتلال القناة ، فأرسل الى عرابي تلغرافا آخر يقول فيه : « لا تعمل عملا ما لسد قناتي .. فاني هنا ولا تخش شيئا من هذه الناحية اذ لا ينزل جندي انجليزي واحد الا بصحبة جندي فرنسي ، وأنا المسئول عن كل ذلك » ، وهناك فقط شرع عرابي في سد القناة ، ومع ذلك كان أمره في هذا الصدد منطويا على التردد والابهام ، فقد قال فيه : « وما فعله الانجليز يبيع لنا سد التربة الحلوة عن السويس واذا تهدد القنال زيادة على ذلك بأعمال حربية داخلية أبيع لنا ردمه وسده لتعدى الانجليز على حيادته فباتحاد سعادتكم مع سعادة رئيس عموم أركان حرب يجرى ما فيه صالحنا » .

ولم يكد يصل هذا الأمر المبهم الى راشد باشا حسنى قومندان خط الشرق حتى كان الانجليز قد اقتحموا القناة .. وكان الحزم والحكمة يقتضيان بأن يبادر عرابي الى سد القناة قبل أن تبدأ حركات الانجليز العدائية من ناحية الشرق ، لأن الانجليز الذين خرقوا حرمة المعاهدات الدولية ونقضوا عهودهم في مؤتمر الاستانة منذ ابتداء القتال بضربهم الاسكندرية ثم احتلالهم اياها لم يكن من المنتظر أن يحترموا حياد القناة في قتالهم . أما اعتماد عرابي على وعد دلسبس في حماية القناة فأمر يدل على قصر النظر ، وقد كان من عيوب عرابي في ساعة الخطر التردد والاحجام ، فكان خطأه في مسألة القناة العامل الأكبر ان لم يكن العامل الوحيد لانتصار الانجليز في معارك الميدان الشرقي واحتلالهم العاصمة . ومن عجب أن يصر عرابي على رأيه الخاطيء مع أنه كما يقول جون نينييه كان مقتنعا كل الاقتناع قبل نشوب الحرب بضرورة منع المرور من القناة وأنه قطع برأيه في هذا الصدد اذ صرح للمستر كامرون مراسل جريدة الستاندارد بحضور المسيو نينييه

قبل ضرب الاسكندرية بقوله : «اننا سنحترم القناة ما دام العدو يحترم استقلال بلادنا . . ولكن اذا نشبت الحرب فاننا عند اول طلقة مدفع سنهدم القناة مؤقتا ، وسافعل ذلك آسفا لانى عالم بأن القناة طريق تجارى محايد » .

وقد كان هذا هو الوقت المناسب لسد القناة . . فليته شعري ما الذى جعله يعدل من هذا الرأى الصواب ويمتنع عن سدها حتى احتلها الانجليز ؟

احتلال بور سعيد والاسماعيلية

كان اول عمل حربى للجنرال ولسلى عند وصوله الى الاسكندرية هو تدبير الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس . . ففى ظهر يوم ١٩ أغسطس اقلع الاسطول البريطانى من الاسكندرية بقيادة الاميرال سيمور ، وكان مؤلفا من ثمانى مدرعات وثمانى عشرة باخرة من بواخر النقل تقل معظم الجيش الانجليزى بقيادة الجنرال ولسلى قاصدا بور سعيد ، فبلغها صباح ٢٠ أغسطس . واخذت السفن الحربية تقتحم القناة ، ونزلت كتيبة من جنود الاسطول الى بور سعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية : وكذلك احتل الانجليز القنطرة والاسماعيلية فى هذا اليوم . ومنعت البوارج الانجليزية مرون البواخر التجارية فى القناة ، ومنع الاميرال هوايت من ناحية السويس دخول أية سفينة الى القناة ابتداء من ١٩ أغسطس ، ووضع فى مدخل القناة بارجة حربية تنفيذا لهذا المنع . وقبل احتجت شركة القناة على خرق حرمة القناة فذهب احتجاجها سدى . وفى ٢٠ أغسطس احتل الاميرال هوايت « شلوفة » شمال السويس على القناة .

وكانت طلائع العربيين وعددهم نحو ألفين ترابط فى « نفيشة » غربى الاسماعيلية وعلى بعد نحو ثلاثة كيلو مترات منها ، فأطلقت البوارج البريطانية قنابلها عليهم ، وكان هذا الضرب نذيرا بزحف الانجليز من هذه الناحية . .

ووصل الجنرال ولسلى الى الاسماعيلية يوم ٢١ أغسطس لتدبير حركات القتال فى الميدان الشرقى . وكان يصحبه الأميرال سيمور والأميرال هوبكنس . ووصلت على أثره بقية البواخر المقلّة للجيش البريطانى ، فنزلوا الاسماعيلية ، كما وصل المدد من الهند الى السويس . وبذلك انكشفت الجبهة المصرية من ناحية القناة ، فى حين انه لو سدت القناة فى بداية القتال لما استطاع الجنرال ولسلى ان يصل بجنوده الى الاسماعيلية ويتخذها قاعدة للزحف ، ولتضى عدة أشهر قبل ان يهاجم خطوط الدفاع فى الدلتا .

وفى يوم ٢٢ أغسطس وضع الانجليز أيديهم على سكة الحديد بين الاسماعيلية والسويس وعلى ترعة المياه العذبة بين المدينتين . ولما تم للانجليز احتلال القناة رخصوا لشركة القناة بإدارة أعمالها السابقة وعادت السفن التجارية تجتاز القناة . ويتبين من ذلك ان اعتراض الشركة على خرق الانجليز حيده القناة لم يكن سوى اعتراض شكلى كان الغرض منه منع العراقيين من سد القناة حتى لا يتعطل انتفاع الشركة منها .

وهكذا جعل الانجليز من القناة قاعدة حربية سهلت لهم مهمة الزحف على مصر ، ولولاها لما استطاعوا أن يصلوا الى الاسماعيلية بحرا وأن يزحفوا منها على العاصمة من طريق التل الكبير والزقازيق ، فوصول البواخر الانجليزية الى الاسماعيلية واتخاذهم اياها قاعدة زحفهم ما كان ليحدث لو لم تكن قناة السويس موجودة ، وكذلك كانت القناة شؤما على مصر فى جميع أدوارها الفائرة . .

احتلال نفيشة

واحتل الانجليز نفيشة بعد احتلالهم الاسماعيلية . . ولهذا الاحتلال أهميته لأن نفيشة هى أول محطة غربى الاسماعيلية ومنها تتفرع ترعة الاسماعيلية الى فرعين : أحدهما الذاهب الى بور سعيد والثانى الى السويس .

وقد سد العراقيون ترعة الاسماعيلية فى نقطة « المجفر »

غربي الاسماعيلية ليمنعوا ورود المياه العذبة الى الجيش البريطاني،
فهاجم الجنرال ولسلي « المجفر » يوم ٢٤ أغسطس واحتلها
بجنوده .

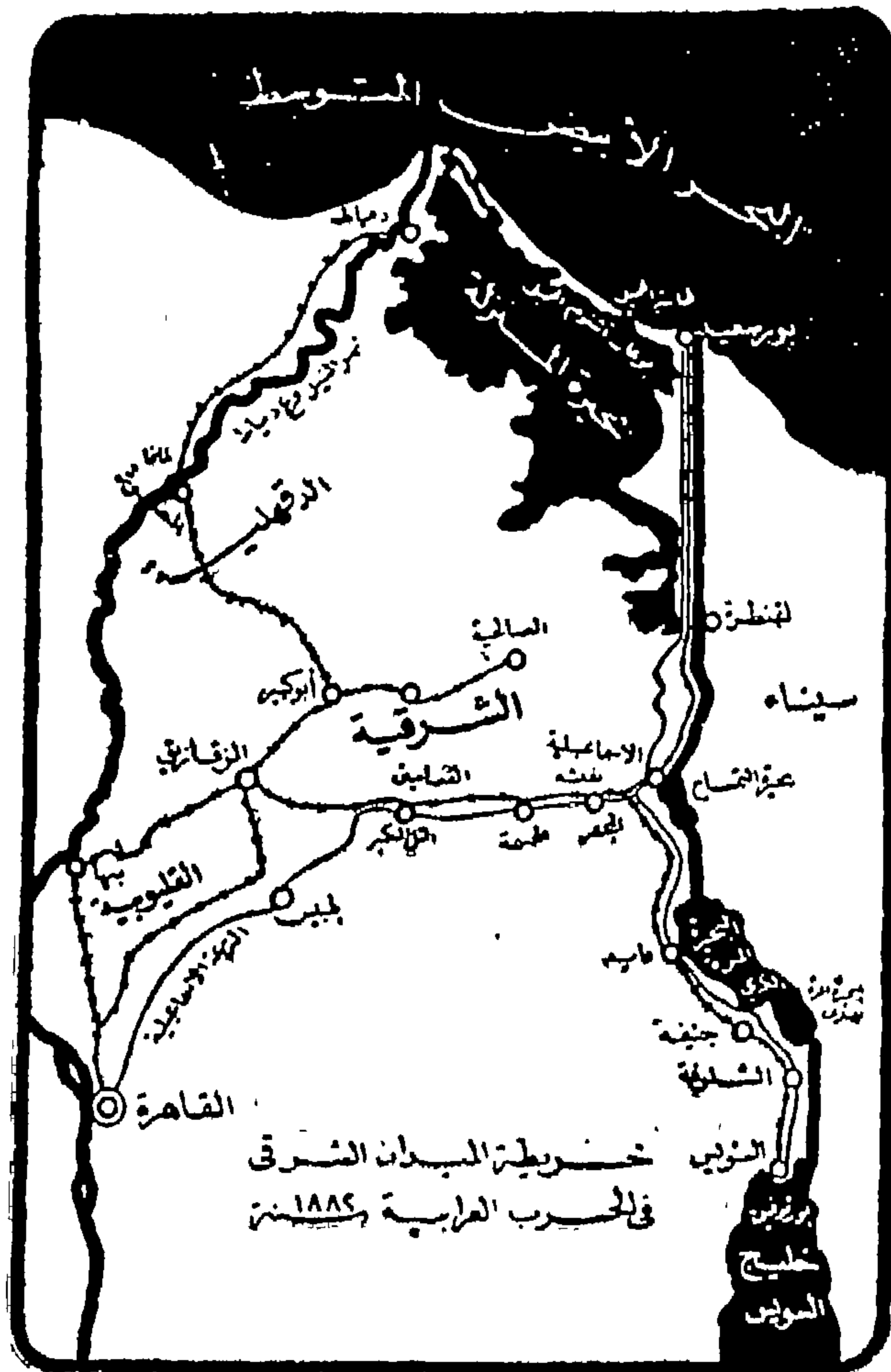
وتابع الانجليز زحفهم فاستولوا على « المسخوطة » يوم ٢٥
أغسطس بعد معركة عنيفة دارت بينهم وبين العراقيين ، وكان يقود
الجيش المصري فيها الفريق راشد باشا حسنى .
ووقع محمود باشا فهمى رئيس اركان حرب الجيش المصري
اسيرا في يد الانجليز فكان أسره أكبر ضربة أصابت الدفاع
الوطني .

واستولى الانجليز على « المحسمة » يوم ٢٥ أغسطس ، وهى
محطة تبعد عن نفيشة غربا باثنين وعشرين كيلو مترا ، وصارت
المسافة بينهم وبين التل الكبير لا تتجاوز أربعة وعشرين كيلو مترا،
وقد استولوا في « المحسمة » على سبعة مدافع كروب وكمية كبيرة
من البنادق وعلى قطار من الدخيرة .

وكان الاستيلاء على « المحسمة » عملا حرييا على جانب كبير
من الخطر ، لانه الخطوة الأولى التى اتخذها الانجليز للوصول الى
معسكر العراقيين فى التل الكبير . ثم احتل الانجليز القصاصين
يوم ٢٦ أغسطس دون مقاومة تذكر ، فصاروا على مسافة خمسة
عشر كيلو مترا من التل الكبير .

عراقي فى الميدان الشرقى

كان لأسر محمود باشا فهمى واحتلال « المحسمة » وانكشاف
لية الانجليز فى الزحف على العاصمة من ناحية الشرق وقع شديد
فى صفوف العراقيين . فبادر عرابى الى الانتقال الى معسكر
التل الكبير . وسار بالقطار من كفر الدوار ومعه جماعة من
الضباط وطائفة من الحرس ، وكان يصحبه عبد الله نديم خطيب
الثورة العراقية . فلما وصل القطر الى الرقازيق خف اللقاء
جمع حاشد من العمد والاعيان وارباب الطرق والموظفين ، ونزل
هنيهة بالمحطة ، وجلس يكشك هناك ، فاحتشد الناس للتهنئة



الصحراء الشرقية في الحرب العربية

له وصاروا ينادون : « الله ينصرك يا عرابى . يا مولانا يا عزيز . اهلك عسكر الانجليز . يا سيمور ياوش القملة من قال لك تعمل دى العملة ؟ » . وبعد أن جلس هنيهة غادر الكشك وركب القطار وصار ينادى ويقول : « أنا لها أنا لها » .

وسار القطار الى التل الكبير بين هتاف المجتمعين وصياحهم .. ولما وصل الى التل الكبير أعد عرابى لنفسه بالمعسكر خيمة سعيد باشا والى مصر السابق وكانت من أفخم الخيام . وأقام بها يحوطه الحرس والخدم ، وتشاور وأصحابه فيما يجب عمله ، وجاء على فهمى من القاهرة يقود الاى الاول من المشاة مددا للجيش ، ووضعوا خطة القتال التى استدعاها تبدل الموقف . فاتفقوا على مهاجمة مواقع الانجليز فى القصاصين ، وأرسلوا الى طلبة باشا عصمت فى كفر الدوار لى يرسل لهم المدد من الرجال والعتاد . فجاءهم عيد بك محمد بالايه ، وأحمد بك عبد الففار وعبد الرحمن بك حسن بالايات الفرسان . وجاءهم من دمياط خضر بك ومعه أورطتان من العساكر السودانية ، فاستعد الجيش المصرى لاتخاذ خطة الهجوم ، وكانت قوات الانجليز موزعة كالآتى : الجنرال جراهام فى القصاصين ، والجنرال درورى لو قائد الفرسان فى المحسمة ، والجنرال ويليس فى المسخوطة .

واقعة القصاصين الاولى

هاجم المصريون مواقع الانجليز فى القصاصين يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وكان هجوما شديدا .. فاستولوا على المواقع الامامية للانجليز . ولكن الفرسان البريطانيين بقيادة الجنرال « درورى لو » ما لبثوا أن كروا على المصريين فأجلوهم عن هذه المواقع . وخسر الانجليز فى هذه الموقعة ٨ قتلى ، منهم ضابط و ٦١ جريحا ، منهم عشرة من الضباط وامتد فيها القتال الى الليل .

موقف تركيا

قدمنا أن موقف تركيا منذ شيت الثورة العرابية كان منظويا

على سوء النية والمخطط في الرأي ، فقد أرادت أن تتخذ من هذه الثورة فرصة لاسترداد امتيازات الاستقلال الذى نالته مصر .. فأخذت تفرى الفريقين المتخاصمين أحدهما بالآخر ، فتتظاهر تارة بتأييد الخديو ، وطورا بتأييد العرابيين ، لتكسب من وراء هذا الاغراء نفوذا وسلطانا ، ولكنها فى الواقع لم تكسب شيئا وانما استفادت انجلترا من هذه السياسة الخرقاء .

وبينما كان الانجليز يتقدمون فى داخل البلاد كانت المفاوضات ما زالت مستمرة بين اللورد دفرين سفير انجلترا فى الاستانة والباب العالى للاتفاق على خطة ارسال الجيش العثمانى الى مصر، وكانت انجلترا تقصد من هذه المفاوضات اطالة الوقت وتعطيل ارسال جيش من تركيا حتى تقمع الثورة بجيشها فلا يبقى محل لمجيء ذلك الجيش ، وقد تدرعت الى اطالة المفاوضات باشتراطها عدة شروط وهى :

- (١) تحديد عدد الجيش العثمانى المزمع ارساله الى مصر بحيث لا يتجاوز خمسة او ستة آلاف جندى .
- (٢) منعه من دخول مصر بطريق البر أو النزول الى الاسكندرية .

- (٣) عرض خطته الحربية على القيادة الانجليزية .
- (٤) التعهد بسحب هذا الجيش حين جلاء الجيش الانجليزى

عن مصر .

وقد رفضت الحكومة التركية هذه الشروط ، فكان ذلك سببا فى تعطيل ارسال جيشها ، ولو رضيت بأى شروط تضعها انجلترا وبأدرت بارسال جيشها لكان ذلك خيرا وأخف ضررا من احجامها عن انفاذه ، لأن مجرد وجود جيش تركى أو أى جيش آخر بجوار الجيش الانجليزى يحول دون استقرار الأخير فى البلاد ويؤدى لا محالة الى اجلاء الجيشين معا كما حدث حين أرسلت اكل من انجلترا وتركيا جيشا لاجلاء الفرنسيين من مصر سنة

١٨٠١ ، فان وجودهما معا أدى الى جلائهما عن البلاد في ذلك
الحين .

وقد أعلنت انجلترا على لسان اللورد دفرين انها لا تقبل
اشتراك الجيش العثماني المتضمنة شروط هذا الاشتراك .
وفي غضون مهزلة المفاوضات التي جرت في هذا الصدد طلب
اللورد دفرين من سعيد باشا الصدر الأعظم أن يعلن السلطان
عصيان عرابي وأن يقترن هذا الاعلان بالاتفاق على اشتراك
الجيشين في مصر ، وأخيرا وقع الطرفان على هذا الاتفاق في ٥
سبتمبر سنة ١٨٨٢ وهو يقضى بارسال ثلاثة آلاف جندي عثماني
الى بور سعيد ، وفي الوقت نفسه أعلن السلطان عصيان عرابي في
منشور طويل نشرته صحف الاستانة يوم ٦ سبتمبر .

لم تكن انجلترا تقصد بهذا الاتفاق احترامه وتنفيذه ، فانها
عجلت باخماد الثورة قبل ان تتحرك تركيا الى ارسال جيشها . .
بل كان فرضها اذاعة اعلان السلطان عصيان عرابي اثناء زحفها ،
لتتخذ منه وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصري وإيقاع الفرقة
والانحلال في صفوفه ، وصرف القلوب عن تأييد عرابي في القتال .
ولو ترك السلطان وشأنه لما فكر في هذا الاعلان لأنه في خاصة نفسه
لم يكن يعطف على الخديو توفيق ، ولا كان يميل الى تثبيت
سلطته . ولكن السياسة الانجليزية الحت وتهددت واستخدمت
كل الوسائط ومنها الرشوة لدى رجال المابين حتى أصدر السلطان
اعلانه المشئوم . .

ولما هزم عرابي في واقعة التل الكبير بادر اللورد « دفرين »
الى ابلاغ الباب العالي انه بهزيمة العرابيين لم يعد ثمة موجب
لارسال جيش عثماني لأن الجيش الانجليزي قد انتهى من مهمة
إخماد الثورة !

إفعلان عصيان عرابي والحرب قائمة هو تدبير منطوق على المكس
والخبث ، وضعته انجلترا لاضعاف قوة المقاومة في مصر وتمكين

جيشها من احتلال البلاد ، وهى التى طلبت من السلطان ذلك الاعلان كما تقدم بيانه .

وقد ابتهج به الخديو وعهد الى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة « الجوائب » التى نشرته ، والاتصال بضباط الجيش المصرى لاطلاعهم عليه ، ووزع عليهم منشورات بهذا المعنى ، وتنقل سلطان باشا فى البلاد لدعوة العمدة والأعيان الى مساعدة الانجليز ، ولا جرم أحدثت المنشورات تأثيرا كبيرا فى حالة الضباط المعنوية .

واقعة القصاصين الثانية

فى صبيحة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقعت معركة كبيرة بين المصريين والانجليز ، تعد أكبر وقائع الحرب العراقية .. هجم فيها المصريون بقيادة الفريق راشد باشا حسنى - المعروف بابى شنب فضة - على مواقع الانجليز فى القصاصين يريدون استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولكن المعركة انتهت بتراجع المصريين بعد أن كادوا يوقعون بالجيش الانجليزى .

وكان القائد العام لجيش المصريين هو الفريق راشد حسنى ، وتقرر أن يتحرك محمود سامى البارودى من الصالحية ليلا فيصل الى خط القتال عند مطلع الفجر للاحداق بيمينه العدو وقد عمل بترتيب الهجوم رسم سلمت منه نسخة لكل أمير من القواد ، وفى الثالث الاخير من ليلة ٩ سبتمبر قام الجيش على هذا الترتيب ، فلما وصل قريبا من العدو أخذ كل مكانه على خط النار ، ولكن العدو كان عالما بما أستقر عليه الراى اذ أطلعهم عليه الأميرالئ على يوسف خنفس (الخائن) فبادر الجيش المصرى بإطلاق المدافع واحتدم القتال بين الجيشين ، أما جيش الصالحية بقيادة البارودى فإنه تأخر عن الميعاد المحدد ، ولما قرب من مكان الواقعة كان العدو متأهبا لقتاله ، فاطلق عليه مدافعه قبل أن يصل الى مكانه ، فتشتت وولى الأدبار ، فمنهم من عاد الى الصالحية

ومنهم من ذهب الى معسكر رأس الوادى ، وأما راشد باشا
حسنى وعلى باشا فهمى ومن معهما من الجيش فقد ثبتوا ثبات
الأبطال حتى آخر النهار وجرح راشد باشا حسنى برصاصة في
قدمه . . وجرح على باشا فهمى في ساقه ، وخسر كل من الجيشين
خسارة كبرى من ضرب المدافع والبنادق التى كانت مقدوفاتها
كالطر في الميدان . وكانت هذه الواقعة أشد حرب نشبت بين
العربيين والانجليز اذ كانت قوة الجيشين عظيمة وثباتهما نادر
المثل . .

ويقول جون نينيه عن هذه الواقعة : « ان اصابة القائدين
الباسلين راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى فيها كانت خسارة
كبرى منى بها الجيش المصرى لا تقل في فداحتها عن أسر محمود
باشا فهمى » .

ويذكر المستر بلنت نقلا عن رواية المصريين له عن المعركة
ان الانجليز فوجئوا بهجوم الجيش المصرى ، وكاد الدوق أوف
كنوت يقع اسيرا ، ولكن حدث نقص في تنفيذ خطة الهجوم ، وذلك
انه كان على محمود باشا سامى البارودى أن يتحرك من الصالحية
فى الفى مقاتل ليلا ويهاجم فى الصباح ميمنة الانجليز ، ولكنه
ضل الطريق ، فلم يصل فى الميعاد ولم يشترك فى المعركة ، وثمة
نقص آخر ذكره المستر بلنت وهو أن مرابى كان واجبا عليه ان
يشترك فى هذه المعركة ولو فى مؤخرة الجيش ان لم يكن فى المقدمة ،
ولكنه جمد فى التل الكبير ، ولم تظهر فى الميدان جميع قوة الجيش
التى كان يجب استخدامها ، وكان من عوامل الهزيمة خيانة
الضابط على يوسف خنفس .

كانت هزيمة الجيش المصرى فى واقعة القصاصين الثانية ضربة
شديدة كشفت الموقف الحربى ودلت على ضعف الجبهة المصرية
أمام الهجوم الانجليزى . . وقد ظهر الاضطراب على زعماء العربيين
وبخاصة مرابى ومحمود سامى البارودى ، وبدأ اليأس يتسرب الى
قلوبهم . وأدرك مرابى بعد فوات الفرصة انه لو سد قناة السويس

عند ابتداء الحركات العدائية لما بلغ الانجليز الاسماعيلية بهسده السرعة ، وما تقدموا في داخل البلاد بهذه السهولة . . فاخذ يعالج الموقف في كثير من التردد والياس ، وبدأ بعد وقعة القصاصين في ارسال الجرحى الى العاصمة اذ اقلتهم القطر الخاصة الى العباسية ومنهم القائدان الباسلان راشد باشا حسنى ، وعلى باشا فهمى . واستلشى على باشا الروبى قومندان موقع مريوط ليتولى قيادة جيش راس الوادى . فحضر عصر يوم الثلاثاء ١٢ ستمبر سنة ١٨٨٢ ، واخذ يتفقد مواقع الجيش في التل الكبير الذى أصبح بعد وقعة القصاصين هدف الانجليز في هجومهم .

معركة التل الكبير

تقع شرقى محطة التل الكبير على الضفة اليسرى لترعة الاسماعيلية هضبة تعلو السكة الحديدية بثلاثين مترا وتمتد بانحدار خفيف نحو الصالحية ونحو « القصاصين » ، وكانت خطوط الدفاع المصرية في « التل الكبير » تبتدىء من السكة الحديدية ، وتمتد بطول ستة كيلو مترات متجهة من الجنوب الى الشمال . ويحمى معقل الجند خنادق جافة عرضها من مترين الى ثلاثة وعمقها متر او متران . ووراء الخطوط الامامية خطوط اخرى تمتد الى معسكر التل الكبير الواقع على السكة الحديدية . ولم يكن عرابى قد اتم خطوط الدفاع قبل نشوب المعركة ، ولم تكن هى ذاتها محكمة الوضع ، لأنها اقيمت على عجل ، وليس بها العدد الكافى من الجند لصد هجمات الأعداء .

وكان الجيش المصرى في التل الكبير كما قدره الجنرال ولسلى مؤلفا من ٢٤ طابورا وثلاثة آليات من الفرسان وستة آلاف من البدو . وكان عرابى يشرف على حركات القتال . . ولكنه لم يتول القيادة الفعلية التى عهد بها اليه على باشا الروبى ، وبلغت مدافع هذا الجيش من ٦٠ الى ٧٠ مدفعا ويقول المستر بلنت : « أن جيش عرابى بالتل الكبير لم يكن يزيد على عشرة آلاف او اثنى عشر ألف جنسدى ، والباقون كانوا من المجندين الاحداث الذين لم يسبق

لهم اطلاق بندقية واحدة . اصف الى ذلك ان خيرة الجنود لم يكونوا بالتل الكبير بل كانوا في كفر الدوار بقيادة طلبه باشا عصمت ، او في دمياط بقيادة عبد العال باشا حلمي . وهؤلاء لم يشتركوا قط في المعركة » .

وكان من حسن التدبير ان يستدعى عرابي على الاقل الالاي المربط في دمياط لانه كان يحتوى على خيرة الجند المدربين ، ولكنه لم يفعل . . ولم يأت من هذا الالاي سوى اورطتين مع مسيس الحاجة اليه . وعهد عرابي بالقيادة في معركة التل الكبير الى على باشا الروبي ، ولم يكن على حظ ما من الكفاية الحربية . . اصف الى ذلك انه كان الى ما قبل المعركة قائدا لفرقة مريوط واستدعاه عرابي الى التل الكبير بعد اصابة راشد باشا حسنى في القصاصين ، فحضر قبل الواقعة بيوم واحد ، وهو وقت لا يكفى لتعرف مواقع القتال في تلك الناحية ووضع الخطط الصالحة للدفاع .

وزحف الجنرال ولسلى على التل الكبير في احد عشر الفا من المشاة و ٢٠٠٠ من الفرسان ومعه ستون مدفعا ، وكان الهجوم من الناحية الشمالية للتل الكبير اذ كانت اصبلح للزحف من الجهة الجنوبية المكونة من اراض زراعية تخترقها الترع والاقنية وتعوق سير الجنود . واعتزم الزحف ليلا لكي يوفر على جنوده عناء المسير في شمس النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفي ارض مكشوفة . وقد رجح عنده الزحف في الظلام ما لاحظته حين كان يستطلع مواقع المصريين في التل الكبير من انهم لا يضعون الطلائع امام الاستحكامات الا من الساعة الخامسة صباحا ، وهذا نقص كبير في الدفاع . فراح ولسلى بجيشه يوم ٢١ سبتمبر ١٩٠٠ وفي مساء هذا اليوم تاهب للزحف ، ولما جن الليل بدأ الجيش الانجليزى يتحرك من القصاصين في منتصف الساعة الثانية صباحا ، وكان الظلام حالكا . واصدر الجنرال ولسلى تعليماته بان تطفأ

كل الأنوار أثناء السير ، حتى لا يشعر العراقيون برحفه . وكان يتقدم الجيش بعض ضباط الأسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير في الصحراء . ولكن هؤلاء لم يكن في استطاعتهم الاهتداء الى مسالك الصحراء ، بل كان المرشدون الحقيقيون بعض عربان الهنادى ممن اشترى الانجليز ذممهم واتخذوهم عيوناً لهم وجواسيساً .

ومن العجيب ان يقطع الجيش الانجليزى المسافة بين القصاصين والتل الكبير - وهى تبلغ خمسة عشر كيلومترا - دون ان تصادفهم طلائع المصريين ، ولو كان الدفاع محكما لما فات عرابى ان يجعل لجيشه طلائع على مسافات بعيدة ينبثونه بحركات الجيش الانجليزى ، واستمر الانجليز فى زحفهم حتى مطلع الفجر وعندئذ صارت كتابهم على مسافة ١٥٠ ياردة من التل الكبير . وقد فوجئ المصريون بالهجوم اذ كانوا نائمين بعد ان سهرؤا فى سماع ذكر ارباب الطرق ، فاستيقظوا على صوت البنادق . ولم يكذبون نفي الحذر حتى امر الجنرال ولسلى جنوده بالهجوم . . . فابتدا فى الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعين صباحا ، وكان على شكل نصف دائرة احاطت بمعسكر العراقيين ، فاقتحمت الجنود الانجليزية الاستحكامات الامامية ، واطلق رماتها القنابل والبنادق عليهم ، وقتل منهم فى هذه الهجمة نحو مائتين قبل ان يصلوا الى الخنادق .

ولكن الهجوم كان فجائيا شديدا ، فاستولى الانجليز على الاستحكامات الامامية . . . وبعد هنيهة هجموا على خط الاستحكامات الثانى ، واتجهت فرقة منهم تجوس خلال الاستحكامات ففتكت بنادقهم بالمصريين فتكادريعا ، وهجم فرسان الجيش البريطانى بقيادة الجنرال درورى لو على ميسرة العراقيين متجهين صوب محطة التل الكبير ، فأحدقوا بها . واخذ المصريون على فرقة فى الميمنة والميسرة ، وصمد للدفاع الايان من السودانيين

بقيادة الأمير الای محمد عبید وظلوا يدافعون الانجليز حتى استشهد معظمهم وقتل قائدهم البطل محمد عبید . واستبسل ایضا في القتال الای من البیادة بقيادة أحمد بك فرج والای عبد القادر عبد الصمد ، وكذلك أبلى الیوزباشی حسن أفندی رضوان (الفريق حسن باشا رضوان فیما بعد) بلاء حسنای الوقعة اذ كان قومنداناً للطوبجية . فلما فوجيء المصريون بهجوم الجيش الانجليزى اختل نظامهم . . لكن الیوزتاشی حسن رضوان صعد للمهاجمين واخذت مدافعه تصلى الانجليز نارا حامية وكبدتهم خسائر جسيمة ، وجرح هو في تلك الوقعة . وقد أعجب الجنرال ولسلى ببسالته وترك سيفه احتراماً له ، ولم يرد عدد الجنود الذين اشتركوا في المعركة على ثلاثة آلاف ، أما الباقون فقد تولاهم الدعر فآلقوا أسلحتهم ولاذوا بالقرار . ولم تدم المعركة أكثر من عشرين دقيقة لم تزد خسائر الانجليز فيها على ٥٧ قتيلاً منهم ٩ ضباط و ٤٨ صف ضابط وجندياً و ٤٠٢ جرحى منهم ٢٧ من الضباط ، أما خسائر المصريين فقد تراوحت بين ١٥٠٠ قتل أو ٢٠٠٠ ، وغنم الانجليز مدافع المصريين واستولوا على جميع مهمات الجيش وذخائره ومؤونته . .

وكانت معركة التل الكبير سلسلة فضائح انتهت بهزيمة الجيش المصرى ، لم يحصل فيها قتال بالمعنى الصحيح الا من ثلاثة آلاف من الجنود . وكانت فیما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة ، فهى صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربى والقومى ، وقد خلت من البطولة التى كان يمكن أن تغير من مصير المعركة أو تخفف من فضاضة الهزيمة وتقوى روح المقاومة في البلاد .

كارثة الاحتلال

الهزيمة

بلغ عرابى العاصمة ظهر يوم الهزيمة - الأربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - وكان أعضاء المجلس العرفى مجتمعين منذ ساعات طويلة فى « قصر النيل » ينتظرون أنباء المعركة ، وبقى يعقوب باشا سامى ملازما مكتب التلغراف دون أن يكشف أحدا بما يتلقاه من الأخبار ، الى أن أنبا الحاضرين أن ناظر الجهادية « عرابى » قادم على عجل الى العاصمة ، فأيقنوا انها الهزيمة لا محالة .

وبعد قليل جاء عرابى يصحبه على الروبى ، وكان وجهه مكفهورا وعلائم الاضطراب بادية عليه . . فجلس على مقعده وظل صامتا لا يتكلم مدة عشرين دقيقة ، ثم عقد مجلس حافل فى قصر النيل من أعضاء المجلس العرفى وبعض الأمراء والكبراء ، وأخذ عرابى يشرح لهم أسباب الهزيمة وكيف فوجيء بهجوم الانجليز ونسب الى الجند عدم اطاعة أوامره فى القتال . ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله ، وهل يجب الاستمرار فى المقاومة أم أن الصواب فى التسليم . . فاختلفت الآراء ، وكثر اللفظ ، وتشعبت افكار القوم ، ثم قام الأمير ابراهيم أحمد ابن عم الخديو وحث على الاستمرار فى المقاومة قائلا : « القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية ملأى بالسلاح والدخيرة والميرة ، ووسائل الدفاع متوافرة ، والواجب هو الدفاع ما دام فينا بقية » . فاستحسن الحاضرون قوله ظاهرا ، ولكن نفوسهم كانت قد دب اليها اليأس وجنحت الى التسليم ، واستقر الراى فى هذا الاجتماع على انشاء خط دفاعى فى ضواحي العاصمة .

وانفاذا لهذا الراى ذهب عرابى الى العباسية يصحبه محمد مرعشلى باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد اللواء الفرسان واللواء حسن باشا مظهر لاختيار الموقع للملائم لخط الدفاع . وطلب من محمد مرعشلى باشا وضع تصميم لانشاء خط

دفاعى امام المطرية شرقى عين شمس ليمتد يميننا الى الجبل ويمتد شمالا الى ترعة الاسماعيلية ثم ينعطف الى النيل عند قم رياح ترعة الاسماعيلية بالقرب من شبرا ، ثم ذهبوا الى مركز الطوبجية .

قال عرابى فى هذا الصدد « واردنا استعراض العساكر الموجودة هناك فلم نجد الا ألف رجل من خفراء البلاد بغير ضباط ، ونحو اربعين نفر سوارى فى مركز عساكر الخيالة مع احمد بك نير ، فقال الاميرالاي المذكور انه يقف فى وجه العدو ويقاتله برجاله الاربعين حتى يموت معهم ولكن ما الفائدة وليس لدينا جيش يقوى على الدفاع ، فلما شاهدنا ذلك علمنا ان الاولى حقن الدماء وحفظ القاهرة من غوائل الحرب والدمار » .

ثم رجع عرابى ومن معه الى المجلس العرفى بقصر النيل واخبر الحاضرين بما شاهدته . . فاستقر رأى الحاضرين على التسليم وكتابة عريضة الى الخديو يلتمسون فيها العفو عنهم ويقدمون له الخضوع ويعتدرون عن افعالهم الماضية . فحرروا العريضة وامضاها عرابى ومن معه ، وارسلوها مع وفد مؤلف من محمد رؤوف باشا حكمدار السودان السابق ، وبطرس غالى باشا وكيل الحقانية ، وعلى باشا الروبى ، ويعقوب سامى باشا . . ورؤوف باشا هو الذى تولى فيما بعد رئاسة المحكمة العسكرية التى حكمت على عرابى وصحبه بالاعدام .

احتلال العاصمة

لم تكد تنتهى معركة التل الكبير بما انتهت اليه حتى امر الجنرال ولسلى فرقة الفرسان بقيادة الجنرال « درورى لو » ان تبادر بالزحف على القاهرة لاحتلالها . وأمر الجيش الهندى بقيادة الجنرال مكفرسن باحتلال الزقازيق لمنع الجيش المصرى من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية فسار

الفرسان نحو مدينة بلبس واحتلوها ظهر يوم ١٣ سبتمبر ، وحجز بها الجنرال درورى لو التلغرافات التى أعدها عرابى الى مديريات الوجه البحرى بحشد الجنود لمقاومة زحف الجيش البريطانى ، واحتل الجنرال مكفرسن الزقازيق فى ذلك اليوم دون مقاومة واستولى فيها على خمسة قاطرات مشحونة بالذخيرة والمؤن . واستأنف الجنرال درورى لو الزحف قاصدا العاصمة يوم الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، فتحرك من بلبس فى منتصف الساعة الخامسة صباحا فى قوة لا يمكن أن تكفى فى الأوقات العادية لاحتلال العاصمة ، ولكن هزيمة التل الكبير قد قضت على روح المقاومة .

بلغ الجنود الانجليز العباسية فى نحو الساعة الرابعة مساء وعسكروا فى ثكنات الفرسان بها . وأرسل الجنرال درورى لو الى محمد رضا باشا قائد الجند بالعباسية يطلب اليه تجريد الجنود من أسلحتهم . وكان عرابى وصحبه مجتمعين فى دار على فهمى باشا الذى لم يزل جريحا ملازما بيته بعد اصابته فى معركة القصاصين ، فتلقى فى نحو الساعة السادسة مساء تلغرافا من قائد العباسية بوصول طلائع الانجليز ، فأرسل عرابى يأمره بالتسليم للقائد البريطانى .

ولما انفض الاجتماع خرج عرابى يصحبه طلبة باشا عصمت ومحمود سامى باشا البارودى والمسيو جون نينيه . . فأشار عليهم المسيو نينيه بأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب للقائد البريطانى ، فعمل عرابى وطلبة بنصيحته ، وتهيأ الاثنان للذهاب الى العباسية لكى يسلمتا نفسيهما للجنرال درورى لو . اما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة وقال « انى ذاهب الى منزلى فاذا أرادونى فانهم يعرفون أين يجدوننى » ، وذهب عرابى الى منزله يصحبه طلبة باشا والمسيو نينيه ، وأخذ يتأهب لتسليم نفسه ، فلبس رداءه العسكرى وأخذ سيفه . وفى نحو

الساعة التاسعة مساء ركب عربة يصحبه طلبه باشا ، وأمر سائقها بالتوجه الى ثكنات الجيش بالعباسية ، فلما بلغاها جرى بهما الى الجنرال درورى لو ، فسلما سيفهما اليه ، فأمر باعتقالهما فى غرفة من غرف الثكنة . وسارت كتيبة من الفرسان البريطانيين ليلا الى القلعة من طريق الجبل واحتلتها وسلمت الحامية المصرية .

وتولى تسليم القلعة الاميرالاي على يوسف خنفس ذلك الخائن الذى فتح لهم الطريق فى وقعة التل الكبير .

واحتل الانجليز ايضا قصر النيل وقشلاق عابدين ، وسلم الجنود الذين كانوا بهما اسلحتهم . . فكان ذلك ايدانا باحتلال العاصمة .

وقد خرج بعض الاهلين من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهراوات بقصد محاربة الانجليز . ولكن محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملا لا يجدى ولا يؤدى الا الى سفك الدماء ، فردهم واخذ يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والاهلين .

واحتل الانجليز بعد ذلك مواقع الدفاع الأخرى دون مقاومة ، ففى كفر الدوار حين علم ضباط الجيش فى مواقع الدفاع الأخرى بسقوط التل الكبير واستسلام عرابى استسلموا مثله . وقد علم طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار بالهزيمة يوم وقوعها ، فسافر على عجل الى العاصمة فبلغها مساء ١٣ سبتمبر ، والتقى بعرابى وسلم نفسه معه الى القائد درورى لو .

ولما علم الجند بسفره تركوا اسلحتهم لضباطهم وتشبثوا ذاهبين الى بلادهم ، وكذلك فعل العربان ، وحضر السير الفلج وود أحد قواد الجيش البريطانى - الذى عين فيما بعد سردارا للجيش المصرى - فى ١٦ سبتمبر على رأس كتيبة من الجند موقع

الحصن المنيع الذى انشاه عرابى وكان اول خطوط الدفاع ، ويعرف بعربة « أصلان » فاحتله . . وكان يصحبه الى ذلك المكان ضباط من اركان حربه وآخرون من قبل الخديو ، وامر بنسف الحصن . . فنسف وسلم الضباط المصريون أسلحتهم ، وأعلنوا طاعتهم للخديو ، واستولى الانجليز فى كفر الدوار على ما بها من المدافع والبنادق والدخائر .

وحين علم محمود سامى البارودى قائد موقع الصالحية بالهزيمة ، تركها ومن معه من الضباط وركبوا قطرات السكة الحديدية الى المنصورة ومنها الى طنطا ثم الى أيتاى البارود فقوم حمادة قبولا لالدكرور ، وانحل نظام الجند ، وتوجه كل منهم الى بلده . وارتأى البارودى وجوب استمرار الدفاع مع إخلاء القاهرة والانسحاب بالجيش الى الصعيد ثم الى السودان اذا أعجزهم الدفاع . وأرسل الى عرابى تلغرافا من المنصورة يطلب منه اغراق مديرتى القليوبية والشرقية لتعطيل زحف الجيش الانجليزى ثم الاستيلاء على جميع المراكب فى النيل وشحنها بالدخيرة وتوجيهها الى الصعيد مع الجيش . ولكن عرابى رفض العمل بهذا الراى وأصر على التسليم ، وسجن البارودى بالقاهرة ضمن من سجن من العرابيين .

وتسلم الانجليز حصون رشيد ، وتوقفت حامية أبو قير عن التسليم فأرسل اليها الخديو يوسف شهدى باشا فسلمت ، وسلمت كذلك حامية مريوط ، ثم حامية دمياط .

تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)

تبين فى غضون الحوادث السابقة أن وزارة اسماعيل رافى لا قبل لها بمواجهة المشاكل التى استهدفت لها البلاد وانها أضعف من أن تقوم بأعباء الحكم وسط هذه العواصف المختلفة ، فاستقالت لذلك ، واستدعى الخديو رياض باشا من أوروبا فقدم اليها فى

أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٨٢ ، وبعد قدومه عهد الى شريف
باشا تأليف الوزارة ، فلبى دعوته وألف الوزارة على النحو الآتى :

شريف باشا للرياسة والخارجية . رياض باشا للداخلية .
عمر باشا لطفى للحربية والبحرية . على حيدر باشا للمالية .
على باشا مبارك للأشغال . أحمد خيرى باشا للمعارف . حسين
فخرى باشا للحقانية - محمد زكى باشا للاوقاف .

والوزارة كما ترى مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة
الخدو ومخالفة العربيين ، فشريف باشا قد انفصل عنهم من
عهد استقالته من الرياسة فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، ورياض باشا
معروف بكرهيته لهم ، وكذلك عمر باشا لطفى ، وعلى باشا مبارك
كان وزيرا فى وزارة رياض باشا الأولى التى أسقطتها الثورة فى
سبتمبر سنة ١٨٨١ وبقية الوزراء من الموالين للخدو .

محكمة العراقيين

المحاكمة

اعتقل زعماء الثورة العرابية ، واعتقل أيضا كثيرون من الضباط ، وألقوا في السجون رهن التحقيق والمحاكمة ، وكثرت السعيات والوشايات ، فأخذ المفرضون يشنون بخصومهم بتهمة انهم كانوا من الخارجين على الخديو ، حتى امتلأت السجون بالمتهمين ، وبلغ عدد المقبوض عليهم أكثر من ٣٩٠٠٠ نفس .

ووضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة ، ما عدا السيد عبد الله نديم ، فإنه اختفى عن الأنظار ولم تستطع عيون الحكومة ان تعرف مقره ، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعرابي أو الذين اشتركوا في حوادث الثورة ، وغصت السجون بكبار المعتقلين .. نذكر منهم : عرابي باشا ومحمود باشا سامي البارودي ومحمود فهمي باشا ويعقوب سامي باشا وعبد العال حلمي باشا وعلى فهمي باشا وطلبة باشا عصمت (السبعة الزعماء) وحميد باشا الشريعي وزير الأوقاف في وزارتي راغب والبارودي وعبد الله باشا فكري وزير المعارف في وزارة البارودي الخ ..

وقد حوكم عرابي وصحبه أمام محكمة عسكرية مصرية بتهمة عصيان الخديو ، واهتم بأمره مناه القبض عليه المستر ولغرد بلنت المستشرق الانجليزي الذي ناصره منذ ابتداء الحركة والمشهور بمناصرتة لمصر والمصريين ، وسعى جهده في انقاذ عرابي من الأعدام ولم يكن هذا المسعى من صالح عرابي في شيء ، لأن حياته في الواقع لم تكن لها قيمة بعد الهزيمة ، وقد اختار له المستر بلنت باتفاقه مع السلطات الانجليزية اثنين من المحامين الانجليز وهما المستر يرودلي والمستر نابيه للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية .

واستقر رأى الانجليز على أن يقدم عرابى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو ، واستبعاد تهمة مذبحة الاسكندرية وتهمة احراقها ، وان يعترفوا بجرمهم ، وان يستبدل الخديو بحكم الاعداء النفي المؤبد ، وان يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة املاكهم مع عدم المساس بأموال زوجاتهم وان تقرر الحكومة لكل منهم معاشا يفي بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم والقباهم ، فارتضى العرابيون هذا المصير . وعلى ذلك جرت المحاكمة ، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة . ولم تدم سوى يوم واحد اذ انعقدت المحكمة العسكرية برئاسة محمد رؤوف باشا يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الاشغال بقاعة مجلس الشيوخ السابق ، الساعة التاسعة ونصف صباحا لمحاكمة عرابى أولا . ولم يكن الجمهور يعلم بالموعد المحدد لانعقادها ، فلم يحضر الجلسة سوى نحو اربعين من النظارة ، منهم عشرون من مراسلى الصحف ، وكان مقررا ان يتولى الاتهام امام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى رئيس قلم قضايا الحكومة . ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى ، اذ رأى ان المحاكمة مهزلة متفق عليها من قبل ، فجلس بدله قومندان الحامية الانجليزية فى التحقيق ، وأخذ مجلسه قريبا من المكان الذى أمد عرابى ، وبعد ان أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جئ بعرابى من السجن .

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين . . . الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ، ويتعهد فى الثانية بأن لا يخرج الجهة التى تعينها الحكومة الانجليزية لمنفاه .

دخل عرابى قاعة الجلسة مرتديا بدلة عادية ، وجلس فى المقعد الذى خصص له ، وجلس محاميه الى جواره فتلقى عليه رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام مخاطبا اياه بما

يأتى :

أحمد عرابي باشا .. أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجنب الخديوى مخالفا المادتين ٩٦ من القانون العسكرى العثمانى و ٥٩ من قانون الجنایات العثمانى فهل تقرر بالتهمة أم لا ؟

فاجاب عرابى « ان محامى سيجيان بالنيابة عنى » .

فتلا المستر برودلى بالفرنسية ورقة امضاها عرابى وفيها يعترف بجريمة العصيان ، وتلا كاتب الجلسة صيغتها العربية . وعندئذ قرر رؤوف باشا بان المحكمة ستختلى للمداولة وان الجلسة اوقفت على ان تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر . وانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور ، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كبيرا .. فلما فتحت الجلسة أمر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم ، فتلاه .. وهو يقضى على عرابى بالاعدام . وتلا ، عقب صدور الحكم ، الأمر الخديوى بإبدال الاعدام بالنفى المؤبد . واستغرقت تلاوة الحكم وأمر الخديو بتعديله عشر دقائق ثم انقضت الجلسة .

وحوكم زملاء عرابى الستة وهم : محمود باشا سامى البارودى ومحمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا وعبد العال حلمى باشا وعلى باشا فهمى الديب وطلبه باشا عصمت بالطريقة التى حوكم هو بها ، أى أنهم اعترفوا بجريمة العصيان . وقد رفض على باشا الروبى أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلى ، ورفض الأقران الذى كتبه عرابى فلم يحاكم معهم .. وصادر الأمر بنفيه عشرين سنة فى مصوع .

وفى ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحاكمة كل من : طلبه باشا عصمت ، وعبد العال باشا حلمى ، ومحمود سامى باشا البارودى وعلى فهمى باشا الديب فحكمت عليهم بالاعدام ، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديو بتعديله الى النفى المؤبد أيضا .

وفي يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمى ويعقوب سامى
باشا فحكم عليهما ايضا بالاعدام ، مع تعديل الحكم الى النفى المؤبد .
- وأصدر الخديو أمرا فى ١٤ ديسمبر بمصادرة املاك الزعماء
السبعة المحكوم عليهم واموالهم ، وحرمانهم حق امتلاك اى ملك
فى الديار المصرية بطريق الارث او الهبة او البيع او باى طريقة ما
مع ترتيب معاش سنوى لهم بالقدر الضرورى لمعيشتهم . وقضى
هذا المرسوم ببيع املاكهم ، وما ينتج من هذا البيع من صسافى
الثلث يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن اصيبوا فى
حوادث الثورة .

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر بتجريد
السبعة الزعماء من جميع الرتب والالقب وعلامات الشرف التى
كانوا حائزين لها .

تنفيذ الحكم فى عرابى وزملائه

اختارت الحكومة الانجليزية جزيرة « سيلان » بالهند منفى
للزعماء السبعة . . فاجتمعوا فى سجن الدائرة السنية يوم ١١
ديسمبر ليتداولوا فى تجهيز معدات الرحيل ، و ٢٥ ديسمبر نفذ
فى الزعماء حكم التجريد من رتبهم والقباهم ، بان جمعوا فى الساعة
الثانية بعد ظهر ذلك اليوم فى ساحة « قصر النيل » وتلا عليهم
على غالب باشا وكيل وزارة الحربية أوامر التجريد ، وامدت
الحكومة لرحيل الزعماء الباخرة مريوتس « مريوط » وهى باخرة
انجليزية حمولتها ١٤٠٠ طن استأجرتها خصيصا لنقل الزعماء
وذويهم وحاشيتهم الى جزيرة سيلان ، وأنزلتهم فيها بالدرجة
الاولى . وعهدت الى الكولونل موريس بك وهو ضابط انجليزى
كان فى خدمة الحكومة أن يرافقهم حتى يصلوا الى منفاهم .

ففى مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطارا خاصا
فى تكنة قصر النيل لنقلهم الى السويس ، فركبوه هم ومن اختاروهم
من الأهل والخدم ، وودعهم المستر برودلى محاميهم على رصيف
القطار ، وحضر سفرهم السير شارلس ويلسن مندوب السلطة
الانجليزية ، وتحرك بهم القطار فى الساعة العاشرة مساء ورافقهم
الى السويس المستر نابييه ، وكان يحرسهم روط من الجنود
المصريين وآخرون من الجنود الانجليز ، فبلغوا ميناء السويس
الساعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر ، وهناك ركبوا الباخرة
« مريوتس » واقفلت بهم فى الساعة الواحدة بعد الظهر الى نجر
كولومبو ميناء سيلان فوصلوا اليه مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ،
ونزلوا الى البر فى صبيحة اليوم التالى .



الزعيم في المنفى

في جزيرة سيلان

اقام مرابي وزملاؤه الستة في جزيرة « سيلان » ، وكانت حياتهم في المنفى حياة الم وحزن ، وبؤس وشقاء . . اذ انقطعت صلتهم بالناس ، وطال اغترابهم عن الوطن ، وبعدت الشقة بينهم وبين اهلهم وذويهم ، ولم يكثر لهم أحد ، ولم يعطف عليهم أحد ، والناس مع الغالب .

وجادت قريحة البارودي بشعر مؤثر في الحنين الى الوطن والحزن لفراقه ، مما يعد آية في البلاغة ، ويدلنا على مبلغ ما عاناه المشفيون من الآلام ، وهو وان كان يصور آلام نفسه وما يجيش به صدره ، لكنه في شعره يصور لنا حالة الزعماء المنفيين من العرايين عامة .

قال يصف الرحيل من ارض الوطن :

| | |
|------------------------------|---------------------------------|
| محا البين ما أبقت عيونها منى | فشبت ولم أقض اللبانة من سنى |
| هنا وياس واشتياق وغربة | الا شد ما القاه في الدهر من غبن |
| فان اك فارقت الديار فلى بها | قواد أضلته عيون المها عنى |
| بمشت به يوم النوى اثر لحظة | فأوقعه المقدور في شرك الحسن |

الى ان قال :

| | |
|--------------------------------|-------------------------------|
| ولما وقفنا للوداع وأسلبت | مدامعنا فوق الترائب كالمرن |
| أهبت بصبرى ان يعود فبرنى | وناديت حلمى أن يثوب فلم يغن |
| وما هى الا خطرة لم اقلعت | بنا عن شطوط الحى اجنحة السفن |
| اكنم مهجة من زفرة الشوق فى لظى | وكم مقلة من غررة الدمع فى دجن |
| وما كنت جربت النوى قبل هذه | فلما دهنتى كدت أقضى من الحزن |
| ولكننى راجعت حلمى وردنى | الى الحزم رأى لا يحوم على افن |
| ولولا بنيات وشبيب عواطل | لما قرعت نفسى على فائت سنى |

وتعاقبت السئون على عرابى وزملائه فى منقاهم بتلك الجزيرة
النائية . . فضاقت صدورهم لطول الفربة ، وعدم العمل اطلاقا ،
ورداءة المناخ ، واقتقارهم لمن يعطف عليهم أو يسأل عنهم ، فساءت
لذلك حالتهم المعنوية ، ووقع الخصام بينهم . . وأقبل بعضهم
على بعض بتلاومون . . وبدأ الخصام أول ما وقع بين عرابى وطلبة
ومبد العال .

وفى سنة ١٨٩٠ انتقل محمود باشا سامى البارودى بعائلته
بعد أن تزوج من كريمة يعقوب سامى باشا الى مدينة « كندى »
التي تبعد ٧٤ ميلا عن كولومبو . وترك عرابى وبقية زملائه بكولومبو
متنافرين متخاصمين ، وتبعه يعقوب سامى باشا وقطن كندى . .
وكذلك فعل طلبة باشا عصمت ، وفى سنة ١٨٩٢ انتقل اليها عرابى
ثم على باشا فهمى .

مصير عرابى وزملائه

توفى عبد العال باشا حلمى يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩١ بكولومبو
ودفن بها . وذهب محمود باشا فهمى الى كندى - عاصمة الجزيرة
- لتبديل الهواء . . وهناك أدركته الوفاة ليلة ١٧ يولية سنة
١٨٩٤ ودفن بها .

وفى فبراير سنة ١٩٠٠ رخصت الحكومة المصرية لطلبة باشا
عصمت بالعودة الى مصر اذ ساءت صحته . وقررت جمعية من
الاطباء انه اذا لم يعد الى بلاده فانه لا يعيش أكثر من خمسة أشهر ،
وصادق على هذا القرار حاكم الجزيرة . . فعاد الى مصر ، ولكنه
لم يعيش أكثر من المدة التي توقعها الاطباء ، وتوفى فى ذلك العام
ودفن فى قرافة الامام الشافعى .

وفى شهر اكتوبر سنة ١٩٠٠ توفى يعقوب باشا سامى ودفن
بجوار قبر محمود باشا فهمى بكندى ، وكان قد صدر العفو عنه

ورخص له بالعودة الى مصر ، ولكن وافاه القدر قبل أن يبلغه الحاكم
امر العودة .

وأصيب محمود باشا سامى البارودى بارتشاح فى القرنيتين
أفقده نور عينيه . وقررت جمعية الأطباء لزوم عودته الى مصر
لمعالجته فى المناخ الذى ولد فيه والفقه . وصادق على ذلك حاكم
الجزيرة ، فأصدر الخديو عباس حلمى الثانى أمرا بعودته الى
مصر . فرجع فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، وعفا عنه الخديو
ومنحه حقوقه المدنية ورد اليه أملاكه الموقوفة وحصل على متجمده
ربها من ديوان الأوقاف ، ولكن لم يعد اليه بصره ، وتوفى فى ١٢
ديسمبر سنة ١٩٠٤ .

وفى ١١ يونيه سنة ١٩٠١ صدر هفو الخديو عباس أيضا عن
عرايى وعلى فهمى . . فبارح على باشا فهمى الجزيرة فى شهر
أغسطس سنة ١٩٠١ وجاء القاهرة فى أول سبتمبر . وجاءها
عرايى فى أول أكتوبر سنة ١٩٠١ ، وكانت البلاد تفلئ سخطا على
الاحتلال وسياسته لما بدا من الحكومة البريطانية من نقض عهودها
فى الجلاء ووضع يدها على حكومة البلاد ومراقبتها .

وكانت عودة عرايى بواسطة الانجليز ، وأدلاؤه بعد رجوعه
من ~~البحر~~ فيها تأييد للاحتلال وسياسته ، سببا فى استقبال
الامة له بالفتور والسخط . وبدأ الفرق بينه وبين البارودى من
هذه الناحية . . فقد لزم البارودى العزلة بعد عودته وامتنع
عن الخوض فى الاحاديث السياسية . وكان ذلك منه عين الحكمة
والصواب ، أما عرايى فقد جلب على نفسه باحاديثه سخط
الصحافة والرأى العام ، وكانت وفاته رحمه الله يوم ٢١ سبتمبر
سنة ١٩١١ .

شخصية عرابي

في شخصية عرابي تجتمع المحاسن والاضداد . . ولقد كان لكل منهما اثره في الدور الذي قام به في تاريخ مصر السياسي . ولا بد لكى تكون لدينا صورة صحيحة لهذه الشخصية الكبيرة ان نعرف مزاياها ونقائصها ، او ما لها وما عليها . .

اذا حللنا شخصية عرابي نجد انه كان بلا نزاع ذا شخصية قوية جذابة تؤثر في الأفراد والجماعات . . فله من هذه الناحية اخص صفات الزعماء . ولولا هذه الموهبة لما استطاع ان يجتذب اليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الأمة ، وينال ثقتهم ويملى ارادته عليهم ، وكانت له ايضا موهبة الكلام والخطابة والصوت الجمهوري . وهذه ايضا من مزايا الزعماء التي تحببهم الى نفوس الجماهير . . وقد كان الخطبة تأثير السحر في نفوس سامعيه . . وكان بلا مرأى يريد الخير لبلاده ، ويريد لها الحرية والاستقلال وعلى هذا الاساس قامت دعوته .

على انه الى جانب ذلك لم يكن على حظ كبير من الكفاية السياسية وبعد النظر . . ومن هنا جاء شططه في كثير من المواطن ، وعدم تقديره للأمور وملايساتها . . وعرابي معذور في ذلك لانه لم ينل حظا كبيرا من الثقافة والالمام بشؤون السياسة وأطوارها . . . فهو لا يعدو ان يكون ضابطا من تحت السلاح ، لم يتخرج في المدارس الحربية ولا المدنية . . ولم يعلم نفسه بنفسه تعليما ناضجا ، ولم يكن له من العبقرية ما يغنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل . . وكان علمه محدودا . . فقد تلقى في الأزهر بعض قشور من العلوم الفقهية واللغوية ، ولم يطل مكثه به اكثر من اربع سنوات . . ولم يزد محصوله العلمي عن بعض الآيات الشريفة والإحاديث النبوية ، استظهرها وتفهم معناها . . وبعض المطالعات الأدبية من آثار السلف الصالح ، وكتابات الصحف الوطنية في ذلك الحين . .

وهذا المحصول لا يكفي لتكوين الراس المدبر للثورات ، القدير على
تذليل المضلات وحسن التصرف فيما يعرض على البلاد من
أحداث وإزمات .

حقا ان كثيرا من الزعماء لم يكونوا في محصولهم العلمى يزدون
على عرابى ومع ذلك نجحوا في زعامتهم ودعوتهم .. فالظروف
السياسية لها دخل كبير في نجاح الزعيم أو اخفاقه .. وسنعرض
فيما يلى الأسباب لاختفاق عرابى والثورة العرابية ..

ان الفرق كبير بين عرابى وبين كافور مثلا في ايطاليا ، أو
وشنطون في أمريكا ، أو كوشيسكو في بولونيا ، أو كوشوت في
المجر .. ولو وفقت الثورة العرابية الى زعيم مثل كافور لسارت
في سبيل الفوز ، ولعرف كيف يدير دفعة السفينة بمهارة وكفاية ،
قد يكون لعرابى بعض الشبه بغاريبلدى في قلة المحصول العلمى
والسياسى .. ولكن غاريبلدى كان يترك لرجال السياسة تصريف
المعضلات السياسية . أما عرابى فكان على جانب كبير من الاعتداد
بالنفس ، اذ كان يعتقد في نفسه القدرة على تصريف الشئون
السياسية كافة .. ولو انه استعان برجل من معاصريه قدير في
شؤون السياسة ، كشريف ، لكان ممكنا أن تسير الثورة في سبيل
النجاح الى النهاية . ولكنه على العكس قد عمل على التخلص منه
حتى أقصاه عن الوزارة كما بينا في موضعه .

* * *

ومما يؤسف له ان عرابى كان على جانب كبير من الغرور ..
وقد كان ذلك من العوامل الفعالة في اتجاهه السياسى ، فمن ذلك
انه حين تحفزت انجلترا لضرب الاسكندرية ابان له بعض مواطنيه
ضرر الحرب وسوء مستقبلها ، فكان يقول : « أنا أقوى من دولة
الانجليز ودولة فرنسا » ، وقال : « ان الطوابى والعساكر المصرية
لا تقاوم الانجليز فقط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين .. »
بحيث لا يمكن لأحد الدخول الى مصر « .

وكان ظنه أن الانجليز لأطاقة لهم على قتال البر ، وأن قوتهم محصورة في البحر ، وفي ذلك كان يردد هو وانصاره كلمتهم الماثورة : « الانجليز كالسمك .. اذا خرج من البحر هلك » وهذا من الغرور الناشئ عن الجهل لا محالة .

وكان يصرح بأنه لن يخضع لأوربا أو لتركيا ، ويقول في هذا الصدد : « فليسألوا لنا جيوشا أوروبية أو هندية أو تركية .. فاني ما دمت وبي ريق فاني ساداقع عن بلادى ، وعندما يموت جميعا يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهى خراب » .

ولم يكن هذا من الواقع فى حى ..

لم انه لم يكن أيضا على حظ كبير من الكفاية الحربية ، لانه لم يتلق تعليما عسكريا نظاميا ، ولم يتمرن على ضروب القتال ، ولا خاض غمار الحروب فى ماضيه قبل الثورة ، ولا فى حروب الثورة نفسها ، فانه لم يتولى خلالها أية قيادة فعلية .. بل كان يندب غيره من القواد ليحمل عبئها فى ميادين القتال ..

ففى ضرب الاسكندرية لم يباشر الدفاع عن الحصون كما رأيت مما أوضحنا ، ولما انسحب الى كفر الدوار عهد بقيادة الجيش الم رابط بها الى طلبة باشا عصمت . ولما تخرجت الحال فى الشرق وانتقل الى رأس الوادى لم يتسلم زمام القيادة فى معركة القصاصين التى كانت أشد معركة نشبت بين المصريين والانجليز ، بل عهد بها الى الفريق راشد باشا حسنى والقواء على باشا فهمى ، وترك القيادة فى معركة التل الكبير الى على باشا الروبى .

ومع أنه كان مثال الشجاعة والجرأة فى الدور الأولى من الثورة فان هذه الشجاعة لم تلازمه مع الأسف فى واقعة التل الكبير ولا فى التسليم والمحاكمة .



مرابي باشا بعد عودته من المنفى

فشخصية عرابي كانت تجمع بين المحاسن والأضداد ، حقا ان
الرأى فى شخصيته قد تغير لو كتب له الفوز والنجاح .. فلو ان
الثورة قد انتصرت لتضاءلت عيوبه الى جانب مزاياه ومحاسنه ،
وهكذا شأن الحوادث والاحداث لها دخل كبير فى تقدير الرجال
والاشخاص .

والناس من يلق خيرا قائلون له ما يشتهى ، ولام المخطئ الهبل (١)

اسباب اخفاق الثورة

فلنتكلم الآن عن اسباب اخفاق الثورة العرابية ، فلعلها تلقى
بعض الضوء على شخصية عرابي والظروف التى اكتنفت الثورة
والاسباب التى أدت الى اخفاقها ، ولعل هذه الاسباب تخليه من
مسئولية هذا الاخفاق .

ان لاختفاق الثورة العرابية عوامل عدة ، بعضها داخلى وبعضها
تخارجى .. وأول العوامل الداخلية هو الانقسام الذى وقع فى
الصفوف بين العرابيين والخديو توفيق . فان هذا الانقسام جعل
من البلد معسكرين متحاربين ، معسكر الثورة ومعسكر الخديو ،
فوقع الاصطدام بينهما ، وتفاقم امره . وانتهر الانجليز فرصة
وجوده ، وما أدى اليه من ضعف وتخاذل ، فحققوا اغراضهم
الاستعمارية بالتدخل فى شئون البلاد ثم احتلالها ، ولو عولجت
اسباب الفرقة والانقسام بالحكمة وحسن السياسة لسارت الثورة
على صراطها المستقيم ونجت البلاد من الاحتلال .

صحيح ان الثورة فى ذاتها بدأت بالتصادم مع الخديو ، فما
واقعة قصر النيل ثم واقعة عابدين ، الا مظاهر لهذا التصادم وذلك
الانقسام .. فكيف يمكن اذن تعليل اخفاق الثورة بالانقسام وهو
هو منشأ الثورة ؟

(١) المراد بالمخطيء هنا من اخطاء الحظ والهبل هو السكلى .

نقول نعم .. ان الثورة ظهرت اول ما ظهرت بالتصادم مع الخديو . وهى وليدة هذا التصادم او هذا الانقسام ، ولكن الحكمة كانت تقتضى بعد اجابة مطالب عرابى وصحبه فى وقعة عابدين ونزول الخديو على ارادتهم ان يعالجوا الشئون العامة بالائانة والترىث ، ويعملوا على راب الصدع وتوحيد الكلمة وازالة الفرقة والخلاف بينهم وبين الخديو ، ولكنهم على العكس لم يابهاوا لهذه الناحية .. وداخلهم الشئ الكثير من الفرور ، وعدم النظر فى العواقب ، فاخذ الخلاف يتسع ويتفاقم ، حتى كان من امره ان اعترم العرابيون خلع الخديو ، وتحدثوا فى ذلك علنا ، وهذا اقصى مظاهر التنازع والشقاق بين ابناء البلد الواحد .



كان لهذا الانقسام من العواقب الوخيمة ما لا يغيب عن البال ، فقد ادى الى التخاذل فى ساعة الخطر ، وتضعف قوة المقاومة .. بل هو السبب المباشر للاحتلال البريطانى ، اذ ان الانجليز تذرعوا الى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الخديو وحماية العرش ، فجاسوا خلال الديار وحاربوا العرابيين ، وكان فى وصف الانجليز معسكر الخديو والحكومة . وكلن يجدر بعرابى وزملائه زملاء الثورة ان يتداركوا هذه الحالة ، ويتلافوا اسباب الانقسام تفاديا من التدخل الاجنبى . ولم يكن لهم عذر فى ان يجهلوا المطامع الاستعمارية التى تكتنف مصر .. فان حوادث ذلك العصر والعصر الذى سبقه كانت تكتشف عن نيات انجلترا فى تطلعها الى احتلال وادى النيل . ولقد تجلّت هذه النيات منذ حاربّت نابليون فى مصر سنة ١٧٩٨ ، وحين أسس محمد على الدولة المصرية الحديثة الجردت سنة ١٨٠٧ تلك الحملة التى باءت بالخيبة والخذلان . وما فتئت تعمل على تحقيق اغراضها الاستعمارية فى عهد محمد على وخلفائه . وكلن شراً مما أسهر مصر فى قناة السويس سنة

١٨٧٥ الخطوة الأولى نحو الاحتلال .. فهذه الحوادث وغيرها كان من شأنها أن تبصر العربيين بالخطر الذى يتهدد البلاد ، وتدعوهم الى تلافى أسباب الانقسام الذى لا شك فى أنه يؤمن قواها فى ساعة الخطر . وكان لهم من احتلال فرنسا وتونس سنة ١٨٨١ نذير بما تستهدف له مصر من مطامع الاستعمار الأوربى عامة .. ولكنهم لم يتبصروا فى العواقب ، فمهدوا السبيل الى اخفاق الثورة ووقوع الاحتلال .

* * *

فالانقسام هو أول العوامل فى اخفاق الثورة ..
يليه تأثير الزعماء فى تطور الحوادث .. فلقد كانت تنقصهم الخبرة السياسية ، وهذا النقص وحده يكفى لاختفاق أية ثورة فى مختلف البلدان .

وقد حرمت الثورة أيضا الكفاية الحربية ، مما بدا أثره فى المعارك التى نشبت بين الانجليز والمصريين ، ولو كان على رأس الثورة قائد كفء لتغير مصير الوقائع الحربية فيها . ولكنها مع الأسف لم توفق الى قواد أكفاء ، وقد تجلّى عدم الكفاية الحربية فى احجام عرابى وصحبه عن سد قناة السويس عند ابتداء القتال ، وهذا المثل وحده يدل على جهل تام بفنون الحرب ، لأن سد القناة كان أول ما يجب عمله بلا تردد لكى يضمن الدفاع عن مصر كما تقدم بيانه . ولو سدت القناة فى الوقت المناسب ل طال أجل الحرب ووجدت مصر الوقت الكافى لتنظيم وسائل الدفاع ، لأن الأمة كانت مستعدة لبذل كل تضحية للدفاع عن كيانها .. ولكن الخطأ يرجع الى زعمائها السياسيين والحربيين .

وثمة عامل آخر له أثره الكبير فى اخفاق الثورة ، وهو قلة البطولة والتضحية .. فقد رأيت كيف كان موقف عرابى فى واقعة التل الكبير ، وكيف ترك الميدان دون جهاد أو نضال ، وكيف سلب نفسه للانجليز وكيف كان موقفه أثناء المحاكمة وبعدها .

كان هذا التسليم والخضوع من أكبر العوامل في اخفاق الثورة،
وانحلالها ، لان الأمم تتأثر حتماً بنفسية زعمائها ومواقفهم ..
فمواقف التضحية والبطولة تبعث في الأمة روح التضحية
والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع تقضى على هذه الروح
حتى في النفوس التي كانت مشربة بها ، أو مستعدة لها .



فالزغامة تطيع الأمة بطابعها ، ان خيرا فخير وان شرا فشر ..
ولذلك لا تعجب من ضعف المقاومة التي لقيها الانجليز حين
احتلالهم مصر ، فان زعماء الثورة كانوا اول من استسلم في ساعة
الخطر . وقد ظهر ضعفهم النفسي في المحاكمة ، اذ اخذ كل منهم
يتنصل من تبعة الثورة ، وتبين من موقفهم انه كان ينقصهم الايمان
والعقيدة .. وهما اساس النجاح لكل دعوة وكل عمل . ولو انهم
ضربوا للأمة المثل العليا في التضحية والشجاعة والاقدام لكانت
الثورة العربية في دورها الثاني صفحة مشرقة من تاريخ مصر
القومي . كما كانت في دورها الاول . ولكن أية مقاومة تنتظر بعد
ان ترى الأمة زعماءها يتركون ميدان القتال ويلقون أسلحتهم
خاضعين مستسلمين ؟ !

لا شك ان هذا الموقف وحده من أهم الأسباب في اخفاق
الثورة العربية .. ولو ان عربى وصحبه قاوموا وقاتلوا في التل
الكبير لكان لهذه الواقعة ولو انتهت بالهزيمة صبغة أخرى غير
الصبغة التي طبعت بها . ولو انهم أدوا واجبهم لاستمرت المقاومة
عهدا طويلا ، ولبعثوا في البلاد من أقصاها الى أقصاها روح البذل
والتضحية .

قد تقوم في بعض البلاد ثورات تنتهى بالهزيمة .. برغم ما يبذل
تأقيها من جهود وتضحيات . ذلك حين تتغلب عليها القوة وتقمعها .
فأمثال هذه الهزيمة لا تغد اخفاقا ، بل هي صفحة مشرقة من كفاح

الأمة في سبيل حريتها واستقلالها ، وهي بما يتخللها ويزينها من البطولة والشجاعة والتضحية ، تبعث في الأمة دما جديدا ، يجدد من حيويتها ، ويزيدها قوة ومرانا على الكفاح والمقاومة . وتظل صفحة جهادها مثلا عاليا تحتذيه الأجيال المتعاقبة في افتداء الوطن بالنفس والمال ..

ومن العوامل الداخلية في اخفاق الثورة سياسة الخديو توفيق فهو لم يكن مؤمنا بالشورى ولا موقنا بحق الأمة في الدستور . وعلى ما كان عليه من الضعف والتردد ، فانه كان يميل الى الحكومة المطلقة يستأثر فيها بالسلطة هو وحاشيته والمقربون اليه . ولم يكن يعترف لغير هؤلاء بالنفوذ والسلطان ، اللهم الا لمثلى الدول الأجنبية ، فانه كان يحرص على كسب ودهم وثقتهم ..

ومن هنا جاء خضوعه لرغبات معتمدى انجلترا وفرنسا ، ولو كان صادق الرغبة في احترام حقوق الأمة لما اتخذت منه الدولتان نكأة لمحاربة الثورة . فقد استفلتا ميوله الخاصة وكراهيته للثورة ففاجأتا البلاد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التى تقدم الكلام عنها . ولما اشتد الخلاف بينه وبين وزارة البارودى فى حادثة مؤامرة الضباط الشراكسة بدأ انحيازه الى التدخل الانجليزى الفرنسى بشكل واضح . ولما انسحبت فرنسا من الميدان استمر انحيازه الى جانب التدخل الانجليزى .



وكان للعوامل الخارجية اثر كبير فى اخفاق الثورة العربية . وأهمها المطامع الاستعمارية الأوروبية ، وبخاصة الانجليزية ، لفرنسا وانجلترا كانتا تطمعان فى توسيع نفوذهما فى مصر . ومن هنا جاء سخطهما على الثورة وكراهيتهما قيام حكومة دستورية فى البلاد . ولقد رأيت كيف اثمرتا بالحركة الوطنية ، ووضعتا العقبات والعراقيل فى سبيلها ، وكيف بدأت لياتهما السيف فحوها بمذكرات ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، تلك المذكرة التى تنطوى على الثورة العداوية

والبغضاء بين الخديو والأمة ، وكيف أعقبتا تقديمها بالمعارضة في تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، مما أدى الى سقوط وزارة شريف باشا .. ثم انتهازهما فرصة الانقسام الذي وقع بين الخديو والعرايين وارسالهما أساطيلهما الى مياه الاسكندرية ثم تدخلهما بالفعل وتقديمهما بلاغهما النهائي باقالة وزارة البارودي وابعاد زعماء الثورة ، ورفض العرايين هذه المطالب ، وقبول الخديو اياها .. مما أدى الى استقالة وزارة البارودي وانفجار بركان السخط على الخديو .

فالسيلسة الاستعمارية الانجليزية والفرنسية كانت من اكبر العوامل في اثارة الانقسام بين الأمة والخديو .. وأعقب هذا الانقسام انسحاب فرنسا من الميدان وانفراد إنجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الاستعمارية في مصر ، وقد رأت كيف نفلت برنامجها الاستعماري بضرب الاسكندرية وانزال جنودها الى البر .. فكان ذلك بدء الحملة التي قضت على الثورة وعلى الاستقلال .

اضف الى ذلك جمود أوربا حيال الاعتداء البريطاني ، وسوء تية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة ، وسعيها الآخرق في استرداد الاستقلال الذي نالته مصر . وما ظهر منها من التدبذب والنفاق ، والتظاهر تارة بمناصرة العرايين ، وطورا بتأييد الخديو ، وانضمامها أخيرا الى جانب الانجليز باعلانها عصيان عرابي والحرب قائمة .. فكان هذا الاعلان ضربة شديدة للثورة ، وعضدا كبيرا للحملة البريطانية .



كل هذه العوامل التي اجتمعت على مصر كان لها الأثر البالغ في اخفاق الثورة .. وكان لضعف السياسة الفرنسية وترددها بحيال المسألة المصرية وترك الانجليز يتدخلون وحدهم في شئون

البلاد اثر كبير في تطور الحوادث ، اذ انتهزت انجلترا هذه الفرصة وانفردت باحتلال مصر واخماد الثورة وتثبيت قدمها في البلاد .

وليس من السهل على امة ثور للحرية أن تتغلب على كل هذه العوامل مجتمعة ، ما لم تؤت قوة الجبابة ، أو عقول العباقرة . .
وانك لترى أن أكثر الأمم التي ثارت من أجل حريتها واستقلالها كان لها ، على العكس ، من العوامل الخارجية ما ساعدها على تحقيق آمالها . فالثورة الأمريكية لم تدرك ما نالته من النجاح ولم تحقق استقلال الولايات المتحدة الا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها وأسطولها . وإيطاليا لم تحقق وحدتها وتحرر من النير النمساوي الا بمعاونة فرنسا العسكرية . واليونان لم تتحرر من النير التركي الا بمعاونة روسيا وفرنسا وانجلترا . وكذلك الأمم البلقانية عامة لم تنفصل عن تركيا وتحقق استقلالها الا بمساعدة أوروبا .

أما مصر فانها لم تحرم المعاونة من الخارج فحسب . . بل تألبت عليها العوامل الخارجية وعاونت انجلترا على تحقيق أطماعها الاستعمارية .

ويقينا أن العوامل الخارجية كانت أقوى من العوامل الداخلية في اخفاق الثورة العربية .



راجع هذا الكتاب


المستشار حلى السباعي شاهين

فهرس

| الموضوع | الصفحة |
|------------------------------|--------|
| مقدمه الطبعه الثالثة | ٣ |
| مقدمة | ٥ |
| نشأة الثائر وأسباب الثورة | ٩ |
| الثورة في مرحلتها الأولى | ٣٣ |
| عراى الزعيم القومى | ٥١ |
| ثورة عراى في مرحلتها الثانية | ٩٣ |
| مذبحة الاسكندرية | ١١١ |
| ميثاق النراة | ١٢٩ |
| ضرب الاسكندرية | ١٣٩ |
| الحرب بين عراى والانجليز | ١٦١ |
| كثرة الاحتلال | ١٩١ |
| محاكمة العرايين | ١٩٨ |
| الزعيم في المنفى | ٢٠٧ |

تحت الطبع تاريخ مصر القوي

- ثورة سنة ١٩١٩
 - في أعقاب الثورة المصرية "ثورة ١٩١٩"
 - مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
 - ثورة ٢٣ يوليو في سبع سنوات
- يقام المؤلف
الكبير المرحوم
عبد الرحمن الرافعي

| | | | |
|--|---|--|---|
|  | <p>أخصائيون في المطبوعات العساجلة</p> | <p>الشعب مؤسسة صحفية عربية</p> | <p>تصدر عن دار الشعب مطبوعات</p> |
| <p>الإدارة ٩٢١ شارع قصر العيني بالقاهرة - ت ٣١٨١٠ • مبروت المكتب التجاري - شارع سوريا - ب ٢٦٦٨</p> | | | |
| <p>رئيس مجلس الإدارة الدكتور عبد الرحمن الرافعي</p> | <p>المطابع: دار الطباعة - ت ٣١٨١٠-٣١٨١٩ دير الخواصر - تليفون ٨٤٤٨١٠</p> | <p>التوزيع: الداخل - توزيع المدفوعات والبريد الخارج - مكاتب دار الطباعة ١٥ شارع مصر - ب ٢٦٦٨</p> | |

الثن ١٠ قروش

السبت { ٢١ جمادى الثاني ١٣٨٨
١٤ سبتمبر ١٩٦٨